"المشاركة السياسية واحتمالات الصراع :دراسة حالة لسكان المناطق العشوائية في مدينة عمان"

إعداد

ساندي عاصم موسى خورما

المشرف

الدكتور يحيى أحمد العلي

(أستاذ مساعد)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير

في تخصص دراسات السلام والنزاعات

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة الهاشمية

الزرقاء -الاردن

17/ 6/ 2014

نوقشت هذه الرسالة والموسومة (المشاركة السياسية واحتمالات الصراع: دراسة حالة لسكان المناطق العشوائية في مدينة عمان) بتاريخ 2014/6/17

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتوريحيى احمد العلي، رئيساً أستاذ مساعد في علم الاجتماع ومناهج البحث الجامعة الهاشمية	....
الأستاذ الدكتور محمد عبدالكريم محافظة ،عضواً أستاذ في تاريخ العرب الحديث والمعاصر الجامعة الهاشمية	....
الأستاذ الدكتور جمال عبدالكريم الشلبي،عضواً أستاذ في النظرية السياسية الجامعة الهاشمية	....
الأستاذ الدكتورمحمد عوض الهزايمة، عضواً خارجياً أستاذ في العلوم السياسية جامعة آل البيت	....

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) صدق الله العظيم.

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد (والدي العزيز).

إلى ملاكي في الحياة وإلى معنى الحب والحنان والتفاني، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب (أمي الحبيبة).

إلى إخوتي موسى، رعد ومحمد أنس عاصم خورما إلى من وقفوا إلى جانبي، إلى أختي ميسون برهومة وأخي عبدالله الزواهرة، والإخوة والأخوات، إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء، إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت، إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير.

الشكر

يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور يحيى العلي، على جهده الطيب بالإشراف على هذه الرسالة وإخراجها بهذه الصورة، والذي منحني الكثير من توجيهاته وإرشاداته التي كان لها أكبر الأثر في التغلب على الصعاب التي واجهتني. ولا يفوتني أن أتقدم بوافر الشكر لمركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، وأخص بالشكر مدير دائرة استطلاعات الرأي العام والمسوحات أستاذي الدكتور وليد الخطيب، على ما قدّمه من دعم وتعاون صادق ساهم في إثراء الرسالة.

ولا يفوتني أن أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل: الأستاذ الدكتور محمد محافظة، الأستاذ الدكتور جمال الشلبي، الأستاذ الدكتور محمد الهزايمة، كما أشكر أساتذتي الأفاضل الذين أناروا طريق العلم لي ومنهم: الأستاذ الدكتور عدنان هياجنة والدكتور سامي الخزندار، ولكل من ساعدني في إخراج هذه الرسالة.

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

"المشاركة السياسية واحتمالات الصراع: دراسة حالة لسكان المناطق العشوائية في مدينة عمان"

إعداد

ساندي عاصم موسى خورما

المشرف

الدكتور يحيى أحمد العلي

أستاذ مساعد

هدفت الدراسة إلى تحليل خصائص مناطق السكن العشوائي في مدينة عمان، وتأثيرها على المشاركة السياسية واحتمال نشوب صراع، من خلال دراستها للجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأخيراً النفسية لسكان مناطق السكن العشوائي، وحاولت الدراسة التعرف على مدى تأثير خصائص مناطق السكن العشوائي في مدينة عمان على المشاركة السياسية، واحتمال نشوب الصراع؟ وما هي العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية التي تؤثر في احتمال نشوب صراع؟ ما هي العوامل التي تؤثر في المشاركة السياسية في مناطق السكن العشوائي؟ وتهدف للتعرف على مؤشرات الصراع داخل مناطق السكن العشوائي.

وقد اعتمدت الدراسة منهج المسح بالعينة، لجمع البيانات واستخلاص النتائج الخاصة بمجتمع الدراسة من خلال تصميم استبانة بوصفها أداة علمية للحصول على المعلومات والبيانات التي تحتاجها الدراسة لتوضّح العلاقات بين متغيرات الدراسة، باختيار عينة عشوائية طبقية من ثمان مناطق سكن عشوائي في مدينة عمان، ثم تم تحليل البيانات ومعالجتها باستخدام الطرق الرقمية والرياضية باستخدام اختباري

(ت) و(ف) للتعرف على أثر متغيرات العمر والحالة الزواجية والمستوى التعليمي على المشاركة السياسية، وأثر متغيري الجنس والحالة العملية على المشاركة السياسية، ومتغيرات اقتصادية وسياسية على المشاركة السياسية، ومتغير الخلافات على المشاركة السياسية.

وأظهرت النتائج أن 56% من أفراد العينة لم يشاركو في الانتخابات النيابية، وأن ما نسبته 72.5% ليس لديهم ثقة بنزاهة عملية الانتخابات، كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المتوسطات الحسابية للمشاركة السياسية تعزى لتحسّن الوضع الاقتصادي، ووجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتوسطات الحسابية تعزى للمساواة والعنف الجسدي والخلافات (الأسرية، العشائرية، السياسية)، وأظهرت أيضاً أن 67% من المبحوثين يستخدمون الإنترنت، و45% منهم يستخدمونه عن طريق الهاتف المتنقل، وأن حوالي 52% لا يمتلكون تأمين صحي، أما بخصوص المشاركة السياسية فبينت أن 21% فقط من أفراد العينة قاموا بتقديم استدعاء لمسؤول في الحكومة و 99.3% لا ينتسبون لأي حزب سياسي، بينما وضحت أن 51% فقط من أفراد العينة يعملون.

وفي ضوء النتائج تم تقديم توصيات واقتراحات تعتقد الدراسة أنها ستقلل من احتمالية نشوب صراع منها: وضع أسس وقوانين صارمة للبناء والعمران، وفرض المخالفات على من يتعدى على هذه القوانين للحد من ظاهرة العشوائيات في مدينة عمان،الاهتمام بمستوى ونوعية الخدمات المقدمة لمناطق السكن العشوائي، كالتعليم والمواصلات والصحة في محاولة لخفض نسبة عدم الرضا عن الخدمات في هذه المناطق، زيادة تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مناطق السكن العشوائي لزيادة الوعي السياسي للأفراد في مناطق السكن العشوائي.

الفصل الأول

الإطار النظري

1.1 المقدمة:

تعاقب على مدينة عمان أنظمة سياسية يعود أقدمها إلى اكثر من خمسة ألآف سنة قبل الميلاد، فنشأت فيها أقدم الحضارات وشهدت مدينة عمان – كغيرها من المدن– مراحل تقدّم وازدهار وتراجع وانحسار في أثناء تعاقب تلك الأنظمة عليها، فدخلت عمان القرن العشرين كبلدة صغيرة مساحتها 2كم^2 وسكانها 5 ألآف نسمة، استقبلت مدينة عمان في العصر الحديث أفواجاً عديدة من المهاجرين، ابتدأ أولها عام (1876) بهجرة الشراكسة من القوقاز، تلاها هجرات عديدة بقدوم الأمير عبدالله بن الحسين (مؤسس النظام السياسي في الأردن) وبعد اتخاذ مدينة عمان عاصمة للهاشميين عام (1921) بدأت المدينة تشهد تطوراً عمرانياً سريعاً، وذلك بسبب الهجرات القسرية كالهجرات العديدة للفلسطينيين، وما تبعها من هجرات إثر الأزمات المتلاحقة للدول العربية المجاورة في الربع الأخير من القرن العشرين في (لبنان والكويت والعراق)، علاوة على الهجرات الاختيارية من مختلف أرجاء المدينة. ونتيجة لإزدياد عدد السكان وتدني المستوى الاقتصادي ظهرت مشكلة (العشوائيات) (غرايبة،2011).

تعد مشكلة العشوائيات مشكلة عالمية إذ يبلغ عدد سكان العشوائيات في العالم (863) مليون نسمة، وذلك بناء على تقرير الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة للعام 2012 معظمها في الدول النامية-UN) (HABITAT. 2012. فقد أدى النمو الحضاري المتسارع الذي شهدته معظم الدول النامية وخاصة

الدول العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية وأمنية، ومنها ظهور العشوائيات حول أطراف المدن. ومن أكثر دول الوطن العربي معاناةً من مشكلة مناطق السكن العشوائي (مصر)، إذ يقدِّر عدد سكان العشوائيات فيها وحدها بـ (15) مليون نسمة، وكذلك (المملكة العربية السعودية) إذ قدّر عدد سكان (50) عشوائية في مدينة جدة وحدها ب (1.2) مليون شخص، وكذلك دولة (الكويت)إذ يبلغ ما يقارب (5%) من سكان الدولة يعيشون في عشوائيات. وهذا يوضح أن العشوائيات لا تقتصر على الدول ذات الدخل المحدود والمتدني، بل أيضا تشمل الدول ذات النمط الاقتصادي المرتفع(Baxter,2009) . وعند الحديث عن العشوائيات في (الأردن) فقد قدّرت منظمة الأمم المتحدة في عام(2005) نسبة زيادة العشوائيات في (الأردن) بـ (3.4 %) لكل عام (UN-HABITAT.2005)، إلّا أن نسبة مؤشر موندي انديكس[1] فإن عدد سكان مناطق السكن العشوائي في (الأردن) بلغت (685945) في العام (2005)(Indexmundi. 2005). تعدّ مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري، المساكن التقليدية المبنية من (الباطون) بالمجمل والتي تخالف القانون من حيث مناطق البناء وكيفياته، متراكمة فوق بعضها وغير منظمة مناطق سكن عشوائية.

مع تزايد نمو المناطق الحضرية في العالم يتوقّع أن ترتفع نسبة سكان المناطق الحضرية من (50%) إلى (60%) في العام (2030)، وتحصل الدول النامية على ما نسبته (95%) من النسب السابقة، وهذا التزايد في المناطق الحضرية يؤدي إلى تزايد العنف فيها (Eaves,2007) ، فالتحضر السريع

---

[1] موندي انديكس: هو عبارة عن بوابة بيانات تجمع الحقائق و الاحصاءات من مصادر متعددة وتحولها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها بسهولة.http://www.indexmundi.com /

يُحدِث تغيُّرات اقتصادية واجتماعية وبيئية، ويخلق تحديّات جديدة لسكان هذه المناطق للحصول أو المحافظة على لقمة العيش.

فمعظم سكان مناطق السكن العشوائي ممن هاجروا من الريف إلى المدينة، نتيجة لتمركز الخدمات والمصالح الحكومية في المدن، فارتفاع أسعار الأراضي المملوكة للدولة وزيادة في قيمة الإيجار للسكن (Eaves,2007)، زاد من عبء نفقات السكن، فقاموا بوضع اليد على أراضٍ إما مملوكة للدولة أو لغيرها من المُلّاك يبنون فيها سكناً خاصاً بهم، لا يتميّز بمميزات المسكن الصحي، حيث تُفقِد بالتالي الخصوصية لسكانها لكونها ذات أزقة ضيقة يصعب تحرك المركبات داخلها، وغالبا ما تفتقر للخدمات الضرورية; كالصحة والصرف الصحي والخدمات الأمنية وغيرها من الخدمات الأساسية... وهذه المشكلات في مجموعها تشكّل ضغطاً على سكانها، فقد تتحول إلى شعلة لنشوب صراع يبدأ من داخل هذه المناطق ويتوسع إلى خارجها، في محاولةٍ لتغيير الوضع القائم .

ومن السلبيات الناتجة عن السكن العشوائي: إضافة نسيج عمراني مشوّه إلى الكتلة العمرانية الأساسية والتزاحم الشديد للمباني، وعدم ترك فراغات تؤدي إلى فقدان الخصوصية، وزيادة درجة التلوث السمعي والبصري ،وهذا بمجموعه يؤدي إلى زيادة الأمراض البدنية والاجتماعية والنفسية. ونتيجة لهذه السلبيات فقد يسعى سكان هذه المناطق إلى البحث عن السبل التي من الممكن أن تساعدهم في تحسين أوضاعهم، إما بتحسين المنطقة التي يعيشون بها أو بفرض متطلبات أكثر مما هو موجود على أرض الواقع. وقد تكون عملية التحسين باستخدام الأسلوب السلمي أو غير السلمي، وهذا قد يعدّ

مؤشرا للمشاركة السياسية بشكلها البسيط، ويوضح مدى وجود ثقافة مشاركة في هذه التجمعات (العدوي،2007).

لقد شهدت الدول العربية منذ نهاية العام (2010) عدداً من الحِراكات الشّعبية ابتدأت من (تونس) وانتشرت في غيرها من الدول منها: (مصر واليمن وليبيا والبحرين والعراق والاردن وسوريا) (عزم،2012)، وأدى سقوط الأنظمة إلى الاهتمام ب مفهوم "إدارة الصراع" في تلك البلدان، فتبعاً لكتاب الدكتور سامي الخزندار (2014) بعنوان " إدارة الصراعات وفض المنازعات: إطار نظري" عرّف مفهوم "إدارة الصراع" "بأنه عملية تهدف إمّا للحد، أو التهدئة، أو الاحتواء، أو منع تصاعد الصراع والعنف. فعملية إدارة الصراع برأيه تسعى للوصل إلى تسوية في غالب الأحيان." (الخزندار،2014). وعند الحديث عن الصراع يقال إن الأشياء المتشابهة تتلاقى مع بعضها أو تنجذب إلى بعضها، والمختلفة تتنافر (Sorokin, 1969)، فقد تجتمع المجموعات ذات السمات أو الأهداف المتشابهة لتقف ضد من يختلف عنها في الجوانب الإقتصادية والاجتماعية، وذلك في حالة الشعور بعدم المساواة ما بين أولئك وهؤلاء، والشعور بالإحباط وعدم الثقة بالذات (Gurr, 1968).

إن إسهام المدن في التطوّر الاقتصادي، من خلال توفير نظام تعليمي والمحافظة على الأمان وتطبيق القانون وترسيخ التنوع الثقافي; جعل المدينة تمثّل المجال المناسب للمشاركة السياسية وممارسة الحقوق المدنية، وبذلك تفتح مجالاً للمال والإنتاج، وهذا ما يجعل المدينة تمثل منطقة جذب لسكان المناطق المجاورة أو البعيدة أيضاً، وبذلك ينتج توسعاً حضرياً عالياً، خصوصاً في الدول النامية: فهناك من المهاجرين من يتمكّن من الإندماج في نظام المدينة، وآخرون يكافحون من أجل البقاء. من

ذلك أن المدينة لا تحقق الإحتياجات لكافة سكانها، ودليل ذلك مناطق السكن العشوائي والإنحراف الذي يمثل نموذجاً لعدم الإندماج (Castells,2002) .

تبدأ المشاكل مع الدولة وأصحاب الأراضي التي تم بناء السكن فيها، فقد تحاول الدولة حرمانهم من بعض الخدمات كوسيلةٍ للضغط عليهم، لترك الأراضي التي استحوذوا عليها وتمنع غيرهم من أن يقوموا بالعمل نفسه، فيشعر سكانها بالقهر والخِذلان، وعدم المساواة فيما بينهم وبين باقي المناطق.

لقد ربط (كاستلز) عملية التحضّر بالحراكات الاجتماعية، وهي الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين، بهدف تغيير الأوضاع أو السياسات، ومن وجهة نظره أنّ التغيير لا يأتي فقط من قبل الفئات الغنية ذات النفوذ، بل أيضاً يأتي من الفئات الفقيرة المستضعفة، فهي تقوم بحركات كالقيام بمسيرات واعتصامات للضغط على أصحاب القرار، من أجل تحسين وضعها وتغييره، وبهذا تساهم في التحضر (Castells,2002) . وهذا ما حصل لسكان (حي القيسية في وادي عبدون) في مرحلة من المراحل، إذ قاموا بالاعتصام أمام مبنى امانة عمان الرئيسي، اعتراضاً على عمليات الهدم التي جاءت على البناء المخالف لقوانين العمران التي أقرتها الدولة، مما أدى إلى تغيير القرار أو تأجيله .

إنّ الشعور بالخِذلان والقهر وعدم المساواة ينتج عنه انحراف وجنوح في السلوك والتفكير والممارسة، وقد يؤدي إلى زيادة في نسبة الجريمة في هذه المناطق، كما حصل في (مصر) حيث تعتبر مناطق (العشش) كما تسمى (مناطق تفريخ الجريمة) التي تبدأ بالسرقة وتنتهي بالقتل (العدوي،2007) .

المشاركة السياسية ما بين الانحراف والرفاهية :

تعدّ المشاركة السياسية أحد أسس المواطنة، وذلك من خلال العملية الديمقراطية، التي تتمثل بالمساهمة الفاعلة وإعطاء الفرصة لكل مواطن بالمشاركة والتعبير عن آرائه ورغباته وآماله (بيبرس،2011). فالمشاركة في الحياة السياسية تكتسب أهمية بالغة إلى جانب المشاركة الاجتماعية، إذ أن لها علاقة بمستوى المعيشة وبالدخل الفردي لتحقيق الاستقلال المادي والاستقلالية في اتخاذ القرارات، وارتفاع درجة التعليم والمشاركة في الجماعات المنظمة (دبور،2012)، فالمشاركة السياسية لها بعد اجتماعي هام يقترن بالمساواة والعدالة الاجتماعية. لذلك فإن سوء توزيع الثروة وعدم العدالة اجتماعياً، قد يتسبب بزيادة محاولات العصيان والتمرّد وانتشار العنف والانحراف.

الانحراف والمشاركة السياسية : يعدّ العنف والتطرف من مظاهر الإنحراف، وقد بدأت هذه المظاهر بالظهور نتيجة لوجود غضب لدى الأفراد تجاه المجتمع والبيئة التي يعيشون فيها، ناتج عن عدم قدرتهم على تحقيق آمالهم، من زواج وتعليم ووظيفة مناسبة الخ.. مما يؤدي بهم إلى القيام بسلوكيات عنيفة ضد المجتمع والدولة، أو سلوكيات انعزالية في محاولة للتغير أو التحسين ورفض الواقع المفروض عليهم(الجندي، 1993). فالانحراف ينطوي على الفعل وانعدام الفعل في الوقت نفسه، والمقصود بانعدام الفعل، هو عدم آدائه في الوقت المناسب، فمن الممكن أن تكون عدم المشاركة المقصودة مشاركة بطريقة غير مباشرة; لذا فالمشاركة السياسية بشقيها المباشر وغير المباشر وسيلةً لتحقيق مزيد من المساواة وتكافؤ الفرص بين الأفراد (أي التقليل من احتمالية وجود صراع) .

الرفاهيــة والمشــاركة السياســية : تعـدّ المشـاركة السياسـية مـن المـؤثرات الايجابيـة علـى النظـام الـديمقراطي وحالـة الفرد، فهـي تعطـي وتقوي الشرعية للنظـام السياسـي الـديمقراطي، وتـؤدي إلـى حريـة سياسية أو على الأقل الإفصاح عن الإرادة السياسية (Pausch, 2011). فهناك العديد من الدراسات والبحوث التـي توصلت إلـى أن الحريـة تحتـاج إلـى منظـور مهم مـن الرفاهيـة، أي عندما تسد حاجات الفرد الأساسية، يشعر بعدها بالحرية التي تؤدي إلى المشاركة السياسية (Frey and Stutzer, 2000. وعلى العكس من ذلك يرى Veenhoven (2000) أن الحرية السياسية ليس بالضرورة أن تتشارك مع الرفاهية، بينما الحرية الاقتصادية تتناسب بشكل جيد مع السعادة، فالأشخاص الذين منحوا الحرية دون إشباع للحاجات الأخرى، لا يمكنهم التفريق بين السعادة والقرار الحر "(فالقرار الحر) هو ما يجعل الأشخاص أكثر سعادة"، والأشخاص الذين يعتقدون أن بيدهم التحكم والحريّة في إختيار نوع حياتهم، يكون لديهم إشباع في قضايا الحياة أكثر من غيرهم.

إنّ التفكير العقلاني لا يحدد السلوك السياسي، بل المنظور الثقافي والمضمون المعرفي هما اللذان يحددان تـدخُّل المـواطن. فالأشـخاص الـذين يشـاركون بسـبب ضـغط نفسـي أو تقاليـد اجتماعيـة لا يشاركون لأجل تقوية الديمقراطية أو لتحديد الذات، بل لأجل هدف يخصّهم أو يخصّ عشيرتهم، ولكن يجب أن تكون المشاركة تطوعية مع هدف سياسي في عقل الفرد حتى يتحقق ذلك (Verba,1972) .

تمرّ عملية المشاركة السياسية بعدة مراحل: 1. الاهتمام بالشأن العام الذي يمثل أولويات اجتماعية ودينيـة واقتصـادية، 2. الاهتمـام بالقضـايا السياسـية التـي تشـكل محـور إدارة بقيـة القضـايا عـن طريـق

القوانين والإجراءات والأحكام، 3. وتنتهي بضرورة تحمل المسؤولية السياسية والتفاعل مع القضايا السياسية بكافة أشكالها (العايد،2011) .

لقد قسم إبراهيم الأبرش _ أستاذ في القانون العام_ (1998) المشاركة السياسية إلى مستويات تدلّ على نوع الأشخاص الذين نتعامل معهم، وتفيد في وضع حلولٍ واستراتيجيات; لتحويلهم من مستوى إلى آخر وقسمها إلى المواطن التالية:

أ. المستوى الأول: وهو المتعلق بالممارسين للنشاط السياسي (politicians) ، ويشمل هذا المستوى من تتوافر فيهم ثلاثة شروط من ستة:1 . العضوية في منظمة سياسية 2. والتبرع لمنظمة أو لمرشح، 3. حضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر 4. المشاركة في الحملات الانتخابية 5. توجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي ولذوي المناصب السياسية أو للصحافة 6. الحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

ب. المستوى الثاني: المهتمون بالنشاط السياسي(Politically Relevant People) ويشمل هذا المستوى الذين يقترعون في الانتخابات، ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

ج. المستوى الثالث: الهامشيون (اللامهتمون) في العمل السياسي (Spurs to Political Action) ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية، ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي، ولا يُخصِّصون أي وقت أو موارد له، وإن كان بعضهم يضّطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات، أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة، أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور.

د. المستوى الرابع: المتطرفون سياسيًا (Excessive Participation) ، وهم أولئك الذين يعملون خارج الأُطر الشرعية القائمة، ويلجأون إلى أساليب العنف، ويعتبر المستوى الثالث: هو المستوى الذي ينتمي إليه معظم سكان مناطق السكن العشوائي.

1.2 مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة بوجود مشاكل في بعض مناطق السكن العشوائي كـ(حي الطفايلة وجبل النظيف وحي القيسية وسفح النزهه) وفي محاولة لمعرفة جذور هذه المشاكل، تم طرح سؤال " هل تعزى هذه المشاكل للمشاركة السياسية؟" وفي هذا الإطار تم السعي نحو معرفة دور خصائص مناطق السكن العشوائي في احتمال نشوب صراعات، وأثرها على المشاركة السياسية لسكانها، وتحليلها، وذلك من خلال تحليل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، ومساهمتها في نشوب صراع، وفي هذا الإطار فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة عن السؤال الأساسية الآتي: ما مدى تأثير خصائص مناطق السكن العشوائي في مدينة عمان على المشاركة السياسية، واحتمال نشوب الصراع؟ وما هي العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية التي تؤثر في احتمال نشوب صراع؟ ما هي العوامل التي تؤثر في المشاركة السياسية في مناطق السكن العشوائي؟ وتهدف للتعرف على مؤشرات الصراع داخل مناطق السكن العشوائي.

1.3 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على احتمالية نشوب صراع، يكون منطلقه مناطق السكن العشوائي وعليه تسعى الدراسة تحديداً إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- أولا: تحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية، التي من الممكن أن تزيد من احتمالية نشوب صراع في مناطق السكن العشوائي وتحديدها.
- ثانيا: الوصول إلى معرفة أثر بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، التي تؤثر في المشاركة السياسية لسكان مناطق السكن العشوائي.
- ثالثاً: التعرف على مؤشرات الصراع داخل مناطق السكن العشوائي.

1.4 أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع المطروح، فقد تناولت العديد من الدراسات موضوع المشاركة السياسية من جهات مختلفة إلا أن القليل منها ربط المشاركة السياسية بمناطق السكن العشوائي، إضافة إلى تأثر المناطق المجاورة بثورات الربيع العربي التي حصلت في (تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا) منذ أواخر عام (2010) . وتأتي أهميتها أيضاً بربط سمات مناطق السكن العشوائي بالمشاركة السياسية، وتوضيح العوامل التي تؤدي إلى نشوب صراع فيها، كالإكتظاظ السكاني (عدوي، 2007). إن ازدياد عدد السكان في المدن يؤدي إلى إزدياد عدد السكان في مناطق السكن العشوائي، فينتج عنه ضغطاً على الخدمات التي تقدمها الدولة، خصوصاً إن الموارد محدودة. فتصبح الدولة غير قادرة على تلبية الخدمات التي يحتاجها الأفراد بشكل عام، وسكان مناطق السكن العشوائي بشكل خاص. ومن العوامل الأخرى تدني مستوى الدخل، الذي يجعل سكانها غير قادرين على تحمل نفقة الإيجار، فيقومون بوضع اليد على أراضي الدولة أو الأفراد، وبناء منازل وأبنية لا تراعى فيها القوانين الصحية أو العمرانية، حيث تعتبر مناطق السكن العشوائي كأبنية مخالفة لقوانين

التخطيط العمراني. وكما أن تدني مستوى الخدمات المقدمة من قبل الدولة للأفراد في هذه المناطق قد يولِّد نوعاً من الإحباط والإنحراف لسكانها نظراً لتدني الدخل، فينتج تمرد على الوضع القائم، وذلك محاولة للتخلص من مشاكلهم أو تطوير مناطقهم، وأيضاً لمحاربة التمييز وعدم المساواة فيما بينهم وبين المناطق الأخرى. فالصراعات الاجتماعية تتحول إلى صراعات سياسية. وكما أن الدراسات التي اهتمت بمناطق السكن العشوائي فإنها درستها من جوانب اجتماعية بحتة، كونها بيئة ترتفع فيها نسبة الجريمة وتعاطي المخدرات أعلى من غيرها من المناطق، أو هندسية يكون البناء العمراني بها غير منظم وبنيتها التحتية منهارة . كما قامت دراسات أخرى بالتركيز على الجانب الاقتصادي، المتمثل في تدني الدخل وحالة صحية متردية وتفشي البطالة في هذه المناطق. إن معظم الدراسات التي اهتمت بمناطق السكن العشوائي محصورة في (مصر)، والقليل منها في باقي الدول العربية ومنها (الأردن).

كما تتجلى أهميتها في إسهامها بتوفير قاعدة بيانات مهمة تخص مناطق السكن العشوائي في مدينة عمان، وتأتي أهميتها بأنها خطوة أولى لدراسات مستقبلية قد تساهم نتائجها في لفت أنظار المسؤولين إلى بعض العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية المؤثرة في نشوب الصراعات الداخلية.

1.5 الدراسات السابقة :

تناولت العديد من الدراسات والبحوث مناطق السكن العشوائي، وركزت في معظمها على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إلا أن القليل منها تناول دراسة المشاركة السياسية ومؤشرات الصراع

فيها. سيتم تالياً استعراض عدد من الدراسات والبحوث التي اهتمت بالمشاركة السياسية وعدد من الدراسات التي اهتمت بالصراع، ودراسات أخرى اهتمت بمناطق السكن العشوائي.

1.5.1 دراسات حول المشاركة السياسية

سيتم في هذا الجزء عرض لأهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث، حيث توجد العديد من الدراسات التي تناولت المشاركة السياسية كدليل على الديمقراطية والوعي السياسي وغيرها وسندرج عدداً من هذه الدراسات وهي كما يلي:

قام Veenhovne (2000) بدراسة معنونة بـ " **الحرية والسعادة**" حول العلاقة بين المشاركة السياسية والحرية والسعادة، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ترابطية بين السعادة والحرية والمشاركة السياسية، إذ أن الأفراد ذوي الدخل المرتفع والذين يتمتعون بصحة جيدة، يميلون إلى المشاركة السياسية أكثر من غيرهم .

وأجرى ناصر شيخ علي (2008) دراسة معنونة بـ: " **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**" هدفت إلى دراسة أثر منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في تعزيز المشاركة السياسية، وقد اتبع الباحث منهج "السرد التاريخي" للتعرف على مؤسسات المجتمع المدني وتأثيرها على المشاركة السياسية، وأوضحت الدراسة أن المشاركة السياسية لا تقتصر في مفهومها على الانتخابات وسلطة الدولة فقط; بل إن المشاركة تشمل أيضاً نشاطات الأفراد ضمن منظماتها

المدنية. وقد توصلت الدراسة إلى أن المشاركة السياسية تتأثر بمؤسسات المجتمع المدني، التي تدرك حاجات المجتمع .

أما دراسة David Campbell (2009) الموسومة بـ "**المشاركة المدنية والتعليم: اختبار تجريبي لنموذج الفرز**" حول المشاركة المدنية والتعليم، فقد بينت النتائج أن تأثير التعليم على المشاركة السياسية نسبي; لأن التعليم بحد ذاته يمثل حالة اجتماعية، فالمستوى الاجتماعي يقاس ويحدد بالمستوى العلمي للفرد ضمن مجتمعه الذي يعيش فيه، فالتواجد في بيئة ذات مستوى علمي عالي يزيد العلاقة ما بين التعليم والمعرفة السياسية وبالتالي كلما زاد المستوى العلمي زادت نسبة المشاركة السياسية في ذلك المجتمع.

في حين أن دراسة محمد أبو عبده (2009) الموسومة بـ " **الشباب و المشاركة السياسية من منظور التنمية كصنو للحرية**" حول الشباب والمشاركة السياسية من منظور التنمية، أشارت إلى أن المشاركة السياسية هي عملية توسيع للحريات السياسية للشباب وتتعلق بالفرص المتاحة للأفراد ليقرروا من سيحكمهم وعلى أي مبدأ. وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة المشاركة السياسية تقل كلما تدنى مستوى الحرية، والذي يعتمد على محددات كالصحة والتعليم والحقوق السياسية والمدنية.

أما دراسة Norman Nie (2011) والمعنونة بـ " **اختبار امبريقي لنموذج التعليم النسبي في السويد**" التي هدفت لإيجاد العلاقة ما بين التعليم والمشاركة السياسية توصلت إلى أن التعليم يؤثر بالمشاركة السياسية بشكل نسبي وليس بالمطلق.

أما Markus Pausch (2011) يرى في دراسته المعنونة بـ "**سمات المشاركة السياسية** " بأن المشاركة السياسية يقاس بها المستوى الاجتماعي ولها تأثير على النظام الديمقراطي وحالة الفرد، فقد قسم صفات المشاركة السياسية إلى داخلية على مستوى (الفرد) وخارجية على مستوى (النظام السياسي للدولة)، فتوصلت الدراسة إلى أن المشاركة السياسية تُقوي وتعطي شرعية للنظام السياسي للدولة. كما أن المشاركة السياسية تؤدي إلى حرية في الافصاح على الأقل عن الإرادة السياسية، واستنتج أن النظام الذي يقدم درجة عالية من التعليم يصبح أفراده على درجة عالية من الكفاءة والرغبة السياسية التي تؤدي إلى مشاركة أكبر، وذلك يعطيهم شعوراً بفاعليتهم وإرادتهم الذاتية، وهذا كله يقوي النظام واستقراره ويدعم الديمقراطية.

إلا أن دراسة محمد عدوي (2012) الموسومة بـ " **المشاركة السياسة في المناطق الفقيرة :دراسة حالة العشوائيات في مصر** " أظهرت أن سكان مناطق السكن العشوائي يعانون من مشكلات صحية وتدني بالدخل; أي أن شعورهم بالسعادة أقل من غيرهم بسبب تدني مستوى الخدمات والدخل; مما يشير إلى وجود علاقة بين المشاركة السياسية في العشوائيات وتدني مستوى الخدمات المقدمة للسكان.

في حين هدفت دراسة أحمد أبو حيدر (2012) المعنونة بـ "**واقع المشاركة السياسية للشباب في الأردن، المحفزات والمحددات**" إلى معرفة مدى مشاركة الشباب الأردني والتعرف على المقومات والعوائق التي تقف في طريق هذه العملية من وجهة نظر الشباب ، وقد اعتمدت هذه الدراسة المنهج التكاملي (النوعي والكمي) معاً وشملت عينة الدراسة شباب الجامعات الاردنية وكانت النتائج كما يلي: إن ثلثي الشباب لم يسبق لهم الانتساب لأي جمعية أو حزب سياسي، وأن القناعة الشخصية ببرنامج

المرشح هي المرجع الأول في بناء قرارهم السياسي ، انخفاض مستوى ثقة الأفراد بالمؤسسات الحزبية بدرجة واضحة. وقد توصلت الدراسة إلى أنه من محددات المشاركة السياسية لدى الشباب، أولاً: اعتماد بعض الاحزاب على النفوذ العائلي أو العشائري. ثانياً: الخوف من تعرض مستقبلهم إلى عوائق بسبب الانضمام إلى حزب أو جمعية ما. ثالثاً: صعوبة المعيشة ومسؤوليات ومتطلبات الحياة التي تحمِّل الشباب عبئا يحد من المشاركة السياسية، ومن النتائج أيضاً: ضعف المعرفة بمفهوم المشاركة ومجالاتها المختلفة لدى الشباب الاردني .

تناولت الدراسات السابقة المشاركة السياسية في منظورها العام وبعض العوامل الاجتماعية المؤثرة بها، ولم يتم التطرق إلى المشاركة السياسية في مناطق السكن العشوائي، وهذا وجه الإختلاف ما بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

1.5.2 دراسات حول لصراع:

أما فيما يتعلق بالصراع فقد اهتم العديد من الباحثين بهذا الموضوع وسعوا إلى التعرف على أسباب الصراع والعوامل المختلفة لحدوثه، إضافة إلى تحديد مؤشرات الصراع وفيما يلي بعض من هذه الدراسات:

أشارت دراسة Humphreys & Weinstein (2008) والمعنونة بـ "**محددات المشاركة في الحرب الاهلية**"، إلى أنه بمعرفة دوافع أطراف الصراع يمكننا التعرف على أصول نشأته وتطوره ، وهذا ما يفتح المجال أمامنا لعمل استراتيجيات لحل الصراعات واستراتيجيات للإعمار بعد الحرب. وتوصلت

الدراسة إلى أن ما يتنبأ به العلماء من معرفة عوامل التمرد وما يؤدي إلى هذا التمرد، هو ذاته ما يفسر سبب المشاركة في الدفاع عن الدولة. وقد وضحت دوافع المشاركة في الحرب الأهلية : 1. نتيجة لإحباط الأشخاص أو في محاولة للحصول على منافع أكبر، وهي نفسها تفسر محاولة الأشخاص في دفاعهم للبقاء على الوضع على ما هو عليه 2. يرى الأشخاص أن المشاركة تعود عليهم بالفائدة حيث تنطبق أيضا على المتمردين وعلى المدافعين. وترى الدراسة أن حالة الفرد الاجتماعية والاقتصادية هي ما يحدد ميله أو مشاركته في العنف ومن هذه المحددات : حرمان الأفراد إقتصادياً ، وتهميشهم من المشاركة في القرارات السياسية، وإن كانوا مبعدين عن العملية السياسية السائدة. وتوصلت إلى أن مؤشرات المشاركة بالعنف السياسي، هي نفسها مؤشرات المنحازين عن الصراع وتشمل الفقر وتدني مستوى التعليم والإبعاد السياسي.

وبحثت دراسة محمد عبدالسلام (2012) الموسومة بـ "**ما بعد الثورات \إدارة الصراعات الداخلية في المنطقة العربية** " الصراعات الداخلية في المنطقة العربية وكيفية إدارة هذه الأزمات واحتوائها فقام الباحث في هذه الدراسة بعرض للصراعات في المنطقة العربية وتحدّث عن مايحدث الآن من صراعات وثورات وتنبأ باستمرار الثورات في المنطقة العربية. ووضح أسباب الفشل في حلها أو السيطرة عليها في بعض الحالات. وتوصلت الدراسة إلى أن وجود المشكلات الحادة في الدولة واستمرارها لفترة طويله، والتعامل معها كأنها ظاهرة طبيعية ضمن الدولة ،ودون أن يتم التمكن من التعامل معها سواء على منعها أو احتوائها يؤدي إلى ظهور هذه الثورات.

أما دراسة الدكتور سامي الخزندار (2014) الموسومة " إدارة الصراعات وفض المنازعات: إطار نظري" اعتمدت هذه الدراسة 1. أسلوب الدراسة المسحية للأدبيات الغربية المعاصرة، 2. الأسلوب المقارن، من خلال مقارنة بين النظريات، والمدارس النظرية، ودراسات السلام، 3. استخدم بعض النماذج والنظريات في تحليل وتسوية الصراعات. وهدفت الدراسة إلى : **معرفة الأسس العلمية** المنهجية في إدارة الصراعات الدولية أو الإقليمية والحروب الأهلية ومنهجية تسويتها، المساهمة في نشر " الثقافة الوقائية" لمنع الصراعات في البيئة العربية، تتناول الدراسة المنظومة النظرية الشاملة لإدارة الصراعات، وفض المنازعات داخل الدولة الواحدة ودراسات السلام سواء على المستوى الدولي أو الداخلي، من خلال دراسة المفاهيم والنظريات والأسس والقواعد المنهجية لدراسات السلام وفض النزاعات.

تعد الدراسات السابقة لموضوع الصراع مكملة للدراسة الحالية لأنها تبحث عن أسباب الصراع ولكن الاختلاف يكمن في مجتمع الدراسة.

1.5.3 دراسات حول مناطق السكن العشوائي:

في هذا الجزء من الدراسة سيتم عرض بعض الدراسات التي تناولت مناطق السكن العشوائي، ومنها وأجرى Stacy Ulbig & Carolyn Funk (1999) دراسة والمعنونة بـ " **تجنب النزاعات والمشاركة السياسية**" حول تجنب النزاع والمشاركة السياسية وأظهرت النتائج أن الدخل والمستوى التعليمي للأفراد يؤثران في مدى مشاركة الفرد السياسية، إذ أنه كلما ارتفع مستوى الدخل والمستوى العلمي،

ترتفع نسبة المشاركة. وتوصلت الدراسة إلى دليل يبيّن الفوارق الفردية التي تؤثر في المشاركة السياسية. فيمكن أن تتم المشاركة السياسية لأجل مصلحة فردية خاصة ، وتكون المشاركة للأفراد كلُ حسب مصلحته. فمثلا المحامي يمكن أن يشارك في النزاعات، نتيجة لطبيعة عمله وترى بأن من أهم العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية والابتعاد عن النزاعات الفردية، هي الدخل المتدني والمستوى التعليمي المتدني أيضاً. وترى بأن العلاقة ما بين المشاركة والابتعاد عن الصراع تعتمد على كيفية الفعالية في المشاركة.

في حين قيّمت الدراسة المعنونة بـ : "**نحو استراتيجية شمولية لمعالجة السكن العشوائي :الأردن حالة دراسية**" لأحمد أبو الهيجاء(2001) مشكلة العشوائيات في الأردن من خلال مناقشة قوانين الاسكان والاراضي، وتوصلت الدراسة إلى وجود تهميش من قبل صناع القرار لمناطق السكن العشوائي في إعداد الخطط التنموية في الدولة، وتوصلت أيضاً إلى ضرورة التخطيط الشمولي لمعالجة مشكلة السكن العشوائي وأبرز وأهم الاساليب والوسائل الممكنة لحل هذه المشكلة، هو تجنب ظهور تجمعات جديدة مستقبلا بسبب التشوه العمراني الذي تسببه للمدينة.

أما دراسة Elizabeth Eaves (2007) وعنوانها " **مدن القرن الواحد والعشرين (2 مليار) تجمع عشوائي**" "تتحدث فيها عن أهمية البحث في مشكلة العشوائيات، بحيث من المتوقع بحلول عام 2030سيكون عدد سكان العالم (8.1) مليار و(5 مليار) منهم سيعيشون في المدن و(2 مليار) في العشوائيات، التي تعاني من نقص بالمياه الصالحة للشرب والنظافة والصرف الصحي، وتوصلت الدراسة إلى أن استنزاف الخدمات التي تقدَّم لمناطق السكن العشوائي وعدم القدرة على توفيرها بالشكل

المطلوب، سيؤدي إلى تفاقم مشكلة السكن العشوائي، ووجدت أيضاً أن الخدمات التي تقدمها المدن من تخطيط وبناء لا يسيران بالسرعة اللازمة، وأن التهميش لهذه المناطق لن تكون نتيجته إلا ازدياد في أعداد سكانها، وسينتج عنه ليس فقط دول فاشلة بل أيضاً مدن ضخمة فاقدة للتوازن العمراني والبيئي .

وأشارت هدى القطقاط وليلى نوار(2008) في دراستهما المعنونة بـ " **العشوائيات داخل محافظات مصر: دراسة تحليلية للوضع القائم والأساليب المختلفة للتعاون**"، إلى تدني مستوى المشاركة السياسية في هذه المناطق لكلا الجنسين، وبأن الأفراد فيها لديهم شعور بالاحباط وعدم جدوى مشاركتهم حتى وإن رغبوا في ذلك، ومن ضمن النتائج أيضاً، أن غالبية خطط التطوير التي تحصل لهذه المناطق، اقتصرت على توصيل الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي ورصف الطرق. وكان هنالك غياب بالاهتمام بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والانسانية لهذه المناطق بالإضافة إلى غياب المخططات العمرانية لها، ووجدت الدراسة ضعف بالمشاركة المجتمعية في تطوير العشوائيات، وقلة المبادرات من المجتمع المدني والمستثمرين. وقد أشارت الدراسة إلى عدم فعالية الخدمات الاجتماعية المقدمة، كصفوف محو الامية وذلك نتيجة لإهمال العاملين فيها. وهذا ما أكدت عليه دراسة ساره صبري (2008) بعنوان "**ضائع بالعشوائيات** " حيث توضح فيها الجوانب الصحية والتعليمية والاقتصادية التي تعاني منها عشوائيات المدينة. وكانت محصِّلة الدراسة أن السياسة الاجتماعية في هذه المناطق لا تقدم أي فرص للشباب للعيش والهروب من الفقر، إذ أنه يتحول من جيل إلى آخر. وتوصلت إلى أن السياسة الاجتماعية في مصر تحتاج إلى مراجعة وذلك بإنشاء فرص متساوية لجميع المصريين .

وأما دراسة رضا سلاطنية (2012) الموسومة بـ " **التنشئة الاجتماعية في الأحياء العشوائية** " هدفت إلى التعرف على تأثير الحياة في العشوائيات على الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وتشمل مظاهر الحياة في العشوائيات كالإنحراف والجريمة والبطالة، وركزت الدراسة على أهمية الحي السكني في التنشئة الاجتماعية بعد الأسرة، لأنه يعتبر المناخ الاجتماعي الذي تعيش به الأسرة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن هناك تأثير للظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسرة وبالإضافة إلى المستوى التعليمي على عملية التنشئة الاجتماعية.

ووضحت دراسة كامل داود (2012) بعنوان " **سوسيولوجيا العشوائيات**" أن العشوائيات مصدر خطير لكل أنواع الجريمة وكل محاولات العنف وتهديد الاستقرار والأمن، وتوصلت إلى أن أفراد العشوائيات لا يشاركون بفاعلية بالمجتمع، وتغلب العزلة والخوف والشك واللامبالاة على طبعهم. وكما يرى الباحث أن مفهوم العشوائيات لم يعد مجرد مصطلح يطلق على التجمعات البشرية التي تشكل أحزمة من المخاطر التي تحيط المدن بتأثيرات عديدة منها: السياسية والإقتصادية والإجتماعية، بل تكمن خطورتها في تجاوز القانون، ويعد هذا مدعاة لقلق الحكومات التي لا تعترف بهم بوضع قانوني لهذه العشوائيات، مما يغذي شعورهم بالخروج عن القانون، ووضع ثقل على مجتمع من خلال رفدهم بأجيال تحمل الحقد والكره والشعور بالظلم.

1.6 المفاهيم :

سيتم في هذا الجزء التطرق لأهم التعريفات التي تناولت مفاهيم الدراسة: المشاركة السياسية والصراع والعشوائيات ونبدأ بـ:

1.6.1 المشاركة السياسية :

يوجد العديد من التعريفات لمفهوم المشاركة السياسية في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، إلّا أن جميع التعريفات تتفق على أنها نشاطات، وقد يختلف الهدف من هذه النشاطات. وفيما يلي بعض هذه التعريفات:

فقد عرفها كل من Nie and Verba "بأنها النشاطات التي يمارسها مواطنون ذوو مهنية وحرفية. تهدف إما أكثر أو أقل مباشرة على اختيار موظفي الحكومة ممثليها والاجراءات التي يتخذونها" (Verba and Nie,1972)

أما Huntington and Nilson عرفاها": بأنها جميع أنشطة المواطنين الهادفة للتأثير على القرارات الحكومية وعلى اختيار كبار موظفي الحكومة، سواء كانت أنشطة ذاتية أم محركة فردية أم جماعية ، قانونية أم غير ذلك ، طويلة الأجل أم آنية ، فعالة أم غير فعالة". (Huntington and Nilson,1976)

وعرفها كل من Marsh and Max أيضاً "بأنها جميع النشاطات التطوعية التي يقوم بها المواطنون الافراد، بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات السياسية على مستويات مختلفة من النظام السياسي. (Marsh and Max, 1979)."

وتعريف Dalton (1988) كان: "بأنها تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر. (Dalto,1988)

أما محمد عدوي يرى "بأنها إسهام الافراد و المستفيدين من برامج التنمية في صنع القرارات الخاصة بهم وسبل تنفيذها) ."(عدوي، 2007)

وبناء على تعريف Jan Jack Russo : "هي القدرة على مزاولة السيادة أو ممارستها. وهذه المقاربة تُقصي من المشاركة أولئك الذين لا يملكون القدرة على مزاولة السيادة) ." (ماشطي، 2010)

ولغايات الدراسة تم تعريف المشاركة السياسية بأنها " النشاطات التي يقوم بها سكان مناطق السكن العشوائي لاختيار ممثليهم من النواب للتأثير في قرارات الحكومة وتوجيهها لرفع الظلم وتحقيق العدالة، أو الانتساب إلى أحزاب وجمعيات، أو التواصل مع صناع القرار للتأثير في قراراتهم أو لتلبية حاجاتهم".

1.6.2 الصراع :

فيما يلي مجموعة من تعريفات الباحثين لمفهوم الصراع، فمنهم من حدد أسبابه وآخرون حددوا نوعه. فالصراع لغةً هو "النزاع والخصام أو الخلاف والشقاق" واصطلاحاً مأخوذ من الكلمة اللاتينية Conflicyus والتي تعني النظامين معاً باستخدام القوة، وهي تدل على عدم الاتفاق". (الصيرفي،2008)

وقد عرف Gultong الصراع " بأنه عدم توافق في الأهداف ينشأ بين أطراف النزاع ، ويعبر عن تضارب المصالح، ففي العادة يكون أساس التناقض هو رغبة كل طرف في تحقيق هدف منشود قد يتقاطع مع هدف الطرف الآخر". (Maill, Woodhouse, Ramsbotham, 2011)

أما Kevin Avruch فرأى أنه " تعارض مدرك في المصالح تتعادل أو تتعارض فيه أهداف المتخاصمين، وتتمحور هذه الأهداف حول القيمة أو السلطة أو الموارد المحدودة، ويعتقد طرفي الصراع بأن الطموحات الحالية للطرفين لا يمكن تحقيقها بآنٍ واحد" . (رشيد، 2011)

ويعرفه بدوي في بعده الاجتماعي بأنه " يمثل نضالاً حول قيم أو مطالب أو أوضاع معينة أو قوة أو حول موارد محدودة أو نادرة) ." (بدوي، 1997)

وبتعريف Wallensteen للصراع "يرى بأنه موقف اجتماعي يكون به على الأقل طرفين أو أكثر، يريدون تحقيق أهداف متقاطعة، أو تصور لهم بأنها غير متطابقة". (Wallensteen,2007)

أما Lewis Coser يعرف الصراع بأنه " :تنافس على القيم وعلى القوة وعلى الموارد، يكون الهدف فيه بين المتنافسين تحييد أو تصفية أو الإضرار بخصومهم ". ويرى بأنه ممكن أن يكون الصراع مادياً أو قد يكون معنوياً أيدولوجياً) ." (Gaston,1981)

ولغايات الدراسة تم اعتماد تعريف الصراع على أنه " تعارض مدرك في المصالح تتعادل أو تتعارض فيه أهداف سكان مناطق السكن العشوائي والحكومة، وتتمحور هذه الأهداف حول القيمة أو السلطة أو الموارد المحدودة" .

1.6.3 مناطق السكن العشوائي:

يختلف تعريفها من باحث إلى آخر حسب التصنيفات التي يبنى عليها التعريف. فقد عرفها الموقع الرسمي للأمم المتحدة لمؤشرات أهداف تطوير الألفية إلى "أنها مجموعة من الأشخاص يعيشون

تحت سقف واحد لديهم "عوز" أو نقص في واحد أو أكثر من: (مياه محسنة نقية، صرف صحي محسن، متانة المساكن، ضمان الحيازة، مكان كاف للعيش)[1] (الأمم المتحدة، 2000).

أما محمد يوسف (2008) فقد عرفها " بأنها مناطق أقيمت مساكنها بدون ترخيص وفي أراضي تملكها الدولة أو يملكها آخرون، وعادة ما تقام هذه المساكن خارج نطاق الخدمات الحكومية، ولا تتوفر فيها الخدمات والمرافق لعدم اعتراف الدولة بها" .

أما في التقرير العالمي للمستوطنات الانسانية 2003 تم التطرق إليها بالقول: " بأنها مجموعة من الأشخاص الفقراء المعدمون أو المحرومون اجتماعياً، وتختلف خصائص العشوائيات باختلاف المناطق الجغرافية، وكما أنها تختلف من أكواخ بسيطة لهياكل دائمة حيث إن معظمها تفتقر إلى الخدمات الأساسية".(UN-HABITAT.2003)

وجد Elliot Schlar بأن العشوائيات تختلف من مكان إلى آخر على مر الزمن ، فهي: مجموعة من سكان مناطق تتميز بعدم كفاية البنية التحتية الاساسية والخدمات العامة الضرورية: للحفاظ على الصحة مثل مياه الصرف الصحي، كما أن المباني مصنوعة من مواد هشة معرضة للإشتعال والانهيار، وفي كثير من الأحيان توفر حماية ضئيلة ضد العناصر مثل العنف. وعلاوة على ذلك ولأن هذه العشوائيات غير شرعية، فإن سكانها محرومون من الحقوق الأساسية كالتصويت والتعليم العام والرعاية الصحية (Schlar, 2003) .

---

[1] http://ww2.unhabitat.org/mdg /

ولغايات الدراسة تم اعتماد تعريف لمفهوم العشوائيات "بأنها مجموعة من السكان أقامت مساكنها بدون ترخيص وفي أراضي تملكها الدولة أو يملكها آخرون، وعادة ما تقام هذه المساكن خارج نطاق الخدمات الحكومية فتعاني من تدني مستوى الخدمات والمرافق الحكومية لعدم اعتراف الدولة بها".

1.7 التعريف الإجرائي للمفاهيم:

التعريف الإجرائي هي المؤشرات التي نستطيع من خلالها قياس المفهوم، لإعطائه قيمة إحصائية أو دلالية.

- مؤشرات **المشاركة السياسية:** المشاركة بالانتخابات النيابية والبلدية. المشاركة في المظاهرات والمسيرات، بالإضافة الى الاتصال بالمسؤولين لبحث قضايا مجتمعهم عن طريق الاستدعاء، الانتساب لحزب معين أو جمعية، المستوى التعليمي .

- مؤشرات **الصراع:** مؤشر Buss and Perry النفسي، مستوى الدخل، المستوى التعليمي ، توفر الخدمات، مستوى الرضى عن مستوى الخدمات وعن ممثليهم في الحكومة، وجود خلافات عشائرية أو سياسية.

- مؤشرات **مناطق السكن العشوائي :** تجمعات سكنية غير منظمة تعاني من نقص وتدني في خدمات البنية التحتية الملائمة والمرافق الأساسية لأنها متراصة على بعضها البعض، لا تعتمد على قوانين التخطيط العمراني في البناء، مبنية على أرض ليست ملكهم، وهو ما صنفت به مؤسسة الاسكان والتطوير الحضري هذه المناطق بأنها مناطق سكن عشوائي.

1.8 فرضيات الدراسة :

تختبر الدراسة فرضياتها التالية :

- هناك فروق ذات دلالة احصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة حول المشاركة السياسية تعزى لاختلاف العمر والجنس والحالة الزواجية والمستوى التعليمي.
- هناك فروق ذات دلالة احصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة حول المشاركة السياسية تعزى لاختلاف الحالة العملية والتوجهات حول كفاية الدخل لسد الحاجات الأساسية والرضا عن الوضع الاقتصادي وتحسن الوضع الاقتصادي.
- هناك فروق ذات دلالة احصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة حول المشاركة السياسية تعزى لاختلاف التوجهات حول وجود العدالة ومستوى الحرية ومستوى المساواة.
- هناك فروق ذات دلالة احصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة حول المشاركة السياسية تعزى لاختلاف لسلوك العدواني أفراد العينة والخلافات الأسرية والعشائرية والسياسية.

الفصل الثاني

العشوائيات ما بين الصراع والمشاركة السياسية وأهم النظريات

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى النظريات التي فسرت الصراع السياسي كنظرية كارل ماركس ودارندورف، وبعض النظريات الاجتماعية التي فسرت الصراع كالنظرية البنائية، ونظريتي الإحباط والحرمان، والحرمان الجمعي.

بدأت الدراسات تأخذ منحىً اجتماعياً في محاولة لتفسير القضايا والصراعات السياسية، حيث أن منشأها جميعاً المجتمع وذلك إن كان مجتمعاً دولياً على مستوى الدول، أو مجتمعاً محلياً على مستوى الدولة نفسها (خليفة، 1999).

ونتيجة إلى أن الصراع السياسي ذو بعد اجتماعي; ظهرت العديد من النظريات التي تؤكد وتدعم هذه الفكرة ومنها الفلسفة الديالكتيكية ونظرية كارل ماركس، ففلسفة هيغل الديالكتيكية كانت تشير إلى تنافس قوتيين متعارضتين بالأفكار، وبعدها جاءت نظرية كارل ماركس الذي طور فلسفة هيغل من صورتها العقلية الفكرية إلى الصورة المادية : أي بدلاً من صراع الأفكار أصبح الصراع صراع الطبقات الاجتماعية في مفهومه الاقتصادي، فأصبحت العلاقات ما بين الأفراد إما إعتمادية أو مصلحية حيث يسعى كل فرد إلى تحقيق احتياجاته بوسائل قد تكون تعاونية فإذا لم تفلح تتحول إلى سبل أخرى غير تعاونية، فعلاقات الأفراد المتشابكة مع بعضها _والتي تعتبرمن مكونات المجتمع_ وعدم تحقيق هذه الإحتياجات قد يؤدي إلى تفكك هذه العلاقات أو تغيرها جذرياً، فبالإضافة إلى شبكة

العلاقات الاجتماعية، فإن المجتمع يتكون أيضاً من مقياس من الإلتزامات لمجموعة من القيم المشتركة ، مثل التاريخ والهوية والعادات والتقاليد . قامت هذه الدراسة على تفسير مجتمعها بناء على مكوناته، وذلك من خلال فهم شبكة العلاقات الاجتماعية بين الافراد بعضهم البعض، وبين الأفراد وصناع القرار، وأيضاً من خلال فهم ثقافتهم وهي مقياس الإلتزام في المجتمع (علي، 2006). تسعى الدراسة الحالية إلى الإعتماد في تفسير االحراكات الاجتماعية والسياسية لسكان مناطق السكن العشوائي على هذين المكونين وهما شبكة العلاقات والقيم المشتركة.

2.1 النظرية البنائية :

إن البناء الاجتماعي مكوّن من أفراد أو منظمات تسمى (العقد)، وهي الاتفاقات الأساسية في الحياة الاجتماعية، والتي ترتبط عن طريق الاتصال بأكثر من نوع واحد من أنواع الترابط، مثل القرابة، الصداقة، المصالح المشتركة، المصالح المتضاربة، وتبادل المعاملات المالية; وبالتالي نجد أن المجتمع يحتاج إلى نسق قانوني يضمن إتزانه كما يحتاج أفراد الأسرة إلى تماسك الأسرة لتنظمها وتلبية حاجاتها، فالمجتمع يحرَّك ويوَلَّد بواسطة قوى المنافع، ويحتوي المجتمع على تفاعلات صراعية تريد التغيير أو تفاعلات غير صراعية تبحث عن السلم. ونتيجة لغياب التوازن والنظام والانسجام في أي مجتمع، وأيضاً عدم الرضى عن السلطة أو الموارد فإن ذلك يؤدي إلى صراعات داخل المجتمع (علي،2006).

وتقدِّم النظرية البنيوية في علم الاجتماع تفسيرا وتحليلاً يسهل على الباحث تفسير ما يحصل من تفاعلات لها أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية، فتفسر المجتمع على أنه يتكون من مجموعة من الأجزاء

وكل جزء لـه وظيفة وهذه الوظـائف مكملـة لبعضـها البـعض; لتساعد فـي ديمومـة المجتمـع. فكمـا يقـول (Parsons) فـي كتابـه (النسـق الاجتمـاعي) بأنـه لا يوجـد بنـاء دون وظـائف اجتماعيـة، ولا وظـائف اجتماعيـة دون بنـاء اجتمـاعي. ووضـح (بارسونز) أنسـاق المجتمـع مـن خـلال نظريـة: " الحـدث" فوجـد للمجتمـع ثلاثـة أنسـاق وهـي: الشخصـية والثقافـة والنظـام الاجتمـاعي، والتكامـل مـا بـين هـذه الأنسـاق أساسـي، يعنـي أن الثقافـة لا يمكـن فهمهـا إلا عـن طريـق الشخصـية والنظـام الاجتمـاعي، والنظـام الاجتمـاعي لا يمكـن فهمـه دون دراسـة واسـتيعاب للشخصـية والثقافـة (Craib,1992) . فالنظـام الاجتمـاعي: يتـألف بـرأي (Spencer) مـن جـانبين الأول: هـو المبـدأ أو الفكـرة المشـتركة بـين أفـراد المجتمع والثـاني: هو البنـاء كالمؤسسات التـي تجعلها قابلـة للتطبيق في محاولـة لتحقيق مصـالح أفراد المجتمـع (حسن، 2003)، وبرأي (Parsons) أن المجتمـع إذا أريد لـه البقاء فلابد من تلبيـة حاجاتـه .(Craib,1992)

أمـا **الشخصـية** : هـي الأسلوب أو الـنهج الـذي يعتمـده الأفـراد للوصـول إلـى أهـدافهم، أي أن الأفـراد يحتاجون لإشباع حاجاتهم ويختلفون من حيث سماتهم الشخصية، فطبيعة الشخصية هي التي تختار الأسلوب الذي يتفق مـع نمط الشخصية للوصـول إلـى الهدف، وهـي عبـارة عن أربعـة أنمـاط، أولهـا: العاطفيـة مقابل الحياد العاطفي أي أن الفرد يسعى لإشباع حاجته بشكل مباشر أو أن الموقف يجعلـه يتخلى عن اشباع هذه الحاجة بما يسمى الحياد العاطفي. ثانيها: المصلحة الذاتية في مقابل المصلحة الجمعيـة وتعتمـد علـى المعـايير الاجتماعيـة فقـد تسـمح للفـرد فـي موقـف مـا للسـعي وراء مصـالحه الخاصـة، وقد تمنعه في مواقف أخرى من تحقيق مصالحه الخاصة مقابل المصلحة الجمعية. ثالثها: النوعيـة مقابـل الأداء أو كمـا يسـميها بارسـونز " الوراثـة مقابـل الاكتسـاب" أي محاولـة الحصـول علـى

شيء بناء على أساسه وماهيته(مواصفات هذا الشيء) أما الأداء فهو القيام بالفعل لتحقيق أهداف معينة. رابعاً التخصص في مقابل الانتشار، أي أن العلاقة مع الفاعلين تكون محددة بأطر معينة، فلا يكون على كاهل الفاعل تحقيق هدف يتجاوز هذه الحدود، أو أن تكون العلاقة ذات مجال واسع غير محدد بحيث تتجاوز الإلتزامات الحدود المرسومة (أحمد، 1985) .

الثقافة: في محاولة لفهم الفعل وردات الفعل لأي مجموعة من الأفراد أو المنظمات يجب محاولة فهم عاداتهم وتقاليدهم ودراستها. فمثلا يرى (Gramsci) أن الثقافة الشعبية هي الحل لمشكلة التغيير والتنمية في المجتمع المدني، ويرى أن الفلكلور (العادات والتقاليد)، قد توصل إلى مفهوم المثقف العضوي وهو برأيه " الراغب في التغيير، وهو صاحب مشروع ثقافي يتمثل في الإصلاح الثقافي والأخلاقي". وذلك لتحقيق الهيمنة الثقافية للطبقة العاملة بصفة خاصة (برونديلبو و لبيب،2003). يمكن القول إن البناء الاجتماعي يوضح العلاقات ما بين الفاعلين وتفاعلاتهم فيها سواء من أفراد أو منظمات، ومن خلالها نستطيع فهم كيف ينجح الأفراد في تحقيق أهدافهم وحل الصراعات وعمل المنظمات، وكما أن هذا التفاعل أيضاً يعتمد على ثقافة الفاعلين والتي تتضمن العادات والتقاليد وطريقة التفكير والأفعال، وكما أن ردات الفعل أيضاً ترتبط بالثقافة، فكل فرد أو مجتمع تكون ردة فعله على أي فعل قائم بناءً على ثقافته الخاصة، ومن أنواع الثقافات الموجودة في المجتمع :

- الثقافة الفكرية : حيث أن الحقيقة في هذه الثقافة هي بديهية أو مكشوفة، تسيطر عليها مبادئ و افكار الفضيلة وهدفها إظهار هذه الفضائل و الأخلاق في عيشها و يأتي العلم لتوضيحها. (تمثل المجتمع السلطوي)

- ثقافة الحواس : عكس الثقافة الفكرية، تحكمها القيم النفعية والحسابات والعلاقات الفردية، وهي أساساً قائمة على المصالح الآنية عوضاً عن المصالح بعيدة المدى، تقوم على الفلسفة البراجماتية وتعتمد على العلوم التجريبية، وتستخدم هذه الثقافة الأخلاق كأداة. ويمكن أن تكون في نوعين من المجتمعات والتي تم ذكرها سابقاً، وهي أولاً في المجتمع التبادلي الذي يعتمد على المنافع الفردية وعلى الأداة، وأما المجتمع الآخر الذي تتواجد به هذه الثقافة هو المجتمع القسري، ولكن مصلحته تكون أساسية حيث أن معظم أعضاء هذا المجتمع مجبرين على المساعدة للوصول إلى المنفعة أو المصلحة الرئيسية، العلاقات في هذه المجتمعات مسيطر عليها، وتكون منفعية للوصول إلى الهدف وقد تؤدي إلى افتعال نزاعات للوصول إلى الغاية المرجوة.
- الثقافة المثالية: وهي مزيج ما بين ثقافة الحواس والثقافة الفكرية ، العلاقات في هذه الثقافة جزء منها تضامني وجزء منها يعتمد على المبادئ والمثل العليا ، وآخر يعتمد على المصلحة الذاتية، ويعتمد الجزء الأخير على القيم المنفعية، في هذه الثقافة التقاليد تشكل أسَاسْ طَلَبِ المجتمع، والتي تسمح للناس بمتابعة وتبادل مصالحهم الخاصة (Rummel,1976).

ثقافة العشوائيات

تعد ثقافة الحواس والتي تحكمها القيم النفعية والحسابات الفردية، هي الثقافة السائدة في المناطق ذات مستوى خدمات ودخل متدنيان، فتحاول الحصول على قوت يومها وتواجهها العوائق المادية والاجتماعة، ومن المحتمل الصحية أيضاً; لتحقق هدفها وإشباع غاياتها. فيمكن اعتبارها الثقافة

السائدة في مناطق السكن العشوائي فالعلاقات في هذه المجتمعات تكون منفعية، وقد تؤدي إلى افتعال نزاعات للوصول إلى الهدف.

2.2 نظريتي الإحباط والحرمان:

لكل (فرد– أسرة – مجتمع – دولة) طموح أو هدف يريد تحقيقه والوصول إليه، ولدى كل منهم المعرفة الذاتية بإمكانية حدوثه، ولكن في بعض الأحيان لا يكون بالإمكان إشباع هذه الرغبة، إما لأن الهدف أكبر من مقدرتنا ويتخطاها، أو لوجود مانع يحول ما بيننا وبين هدفنا، وبذلك نصل إلى حالة من الإحباط عندما تكون طموحاتنا تتجاوز قدرتنا أو بوجود المانع من تحقيقها وهذا الإحباط يولّد الغضب، وقد يتجسد هذا الغضب في الرغبة في إيذاء الآخرين (النعيمي، 2007)، فالعنف ليس نتيجة للإحباط فقط وإنما قد يكون نتيجة للحرمان أيضاً ، فمن اللافت أن الأشخاص الأكثر حرماناً والأكثر ظلماً والأكثر حاجةً، ليسوا هم من يقوم بالتمرد، فقد تحصل أعمال شغب بسبب قلة الغذاء مثلاً، إلا أنه من الممكن أيضاً أن يحدث ثورات أو عنف في ظروف جيدة وفي وضع التحسّن والإصلاح الاقتصادي، وكانت هذه الثورات بين أولئك الذين لا يُعتبرون الأكثر حاجة أو الأكثر حرماناً، فما حصل بالدول العربية من ثورات " الربيع العربي" كان الدافع هو الإحباط والحرمان ، ونتيجة لهذا تنبهّت العديد من الدول إلى الأسباب التي أدت إلى إشعال فتيل الثورات في المنطقة، وحاولت تحسين الأوضاع من خلال خطط الإصلاح، ولكن الإصلاح وحده لا يكفي في خضم ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأساسية التي يحتاجها أي شعب _ والشعور بعدم المساواة والعدالة يعد نوعاً من أنواع الحرمان_ والتي تؤدي إلى تقليص الطبقة الوسطى، والتي تحاول جاهدة الثبات في مكانها، وعدم الوصول أو

النزول إلى الطبقة الدنيا (عزم ، 2014). وهذا ما يجب أن تتنبه له الدول في السعي للمحافظة على استقرارها، وعلى عكس ما يراه Lewis Coser (1956) أن الصراع الاجتماعي يمكن أن يؤدي إلى التغيير الإيجابي، أي أن التطور يحتاج إلى صراع " أي أن مسألة العنف ضرورية لتَقَدُّم البشرية".

2.3 نظرية الصراع الطبقي لماركس ودارندورف:

يرى كارل ماركس أن الصراع يحدث ما بين البروليتاريا والبرجوازية، وأنّ هذا الصراع هو محرّك التغيير، ولفهم الفكر الماركسي يجب فهم الطبقات حيث أنها تحدّد بالنسبة له من خلال المُلكية للممتلكات، فقد قسم الطبقات كما يلي: 1. الطبقة البرجوازية التي تمتلك أداة الإنتاج (من مصانع والآت) ومن هنا يأتي دخلها، ومنهم طبقة ملّاك الأراضي التي يأتي دخلهم من الإيجار، 2. الطبقة الثانية: فهي الطبقة الكادحة (العمال) ولا يملكون إلا عملهم، ودخلهم يأتي من العمل مقابل أجر معين، فالصراع عند ماركس يقوم على الماديّة. فعندما يكون الصراع ما بين الطبقة الحاكمة وطبقة المحكومين، حيث تمتلك الطبقة الحاكمة الأدوات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بينما يحرم منها طبقة المحكومين، فإن ذلك يولّد الوعي عند هذه الطبقة (المحكومين)، وهذا الوعي يولّد الوحدة الطبقية ومن ثم التنظيم الثوري بين أفراد هذه الطبقة ضد الطبقة الحاكمة، وهذا أيضا من أفكار (Dahrendorf) فقد قسم المجتمع الى مجموعتين : مجموعة مهيمنة ومجموعة مهيمن عليها، فتهتم المجموعة المهيمنة بإبقاء الوضع على ما هو، أما المجموعة المُهيمَن عليها تحاول تغيير الوضع لصالحها. وكمجموعات لها نفس المصالح المشتركة ينشأ الإنتماء من الأفراد إلى مجموعتهم، فيقومون بإنشاء وسائل للدفاع عن مصالحهم مما يؤدي إلى الصراع الذي يتحول من الحالة الكامنة أو الخفاء

إلى البروز علناً بشكل ظاهر على السطح، ويرى (Dahrendorf) أنه في تحليل الصراع يجب أن نأخذ بعين الاعتبار سلوكيات الأفراد والجماعات في أوضاع وظروف اجتماعية معينة (عبد الجواد،2009).

وقد أضاف (Dahrendorf) لنظرية (Marx) مفهوم الشريحة ويعني بالشريحة الاجتماعية فئة من الناس تشغل وصفاً متشابهاً في الترتيب الطبقي، مثل الدخل والمنزلة وأسلوب الحياة أما الطبقة فتعبر عن تجمعات تظهر بفعل ظروف بنائية خاصة، وفي نظره يعتبر الصراع " مجابهة حول القيم أو الرغبة في امتلاك الجاه أو القوة أو الموارد النادرة"، ويرى أن كل مجتمع معرض دائما لعملية التغيير (حراك سياسي) وأن كل مجتمع له نظام اجتماعي قائم على التسلط و القهر(الحوراني،2007).

إن دراسة العشوائيات من مداخل مختلفة (نفسي، اقتصادي، اجتماعي) في محاولة التنبؤ بما إذا كان من الممكن نشوب صراع أم لا ؟ يضع تفسير لما هو خلف الصراعات، فنجد المدخل النفسي يرى الصراع على أنه تعبير عن دوافع و نزعات الانسان للتسلط. أما (Froid) فيرى بأن الصراع فرصة لإرضاء مثل هذه النزعات (Gerald,1996)، و(Kenneth Waltz) يرى بأنها سوء توجيه لهذه النزعات (Waltz,2001).

2.4 النظريات المفسرة للصراع في المجتمع:

لقد فسرت بعض النظريات وجود الصراع في المجتمع وسيتم التطرق إلى بعضها في محاولة لتفسير أسباب الصراع كالآتي:

2.4.1. نظرية الحاجات الأساسية : و هي نظرية وضعت من قبل ماسلو فقد قام بترتيب حاجات الانسان الأساسية في هرم حسب أهميتها، ويرى أن عدم إشباع هذه الحاجات قد يؤدي إلى نوع من التوتر يجعله يسعى لإشباعها، و قد قسمها إلى **حاجات فسيولوجية** تتمثل بالحاجة إلى الطعام والتنفس والماء، و**حاجات الأمان** تتمثل في السلامة من العنف، والأمن الوظيفي، الأمن المعنوي والنفسي، الأمن الصحي والأسري. **الحاجات الاجتماعية** وتتمثل في اشباع العلاقات الاجتماعية الاسرية والحاجة إلى الاصدقاء، و**الحاجة للتقدير**، وأخيرا **الحاجة لتقدير الذات**، وقد رتب هذه الحاجات حسب أهميتها بالنسبة للإنسان (رامي، 2012). لقد قسم Gultong الحاجات إلى نوعين حاجات مادية وأخرى غير مادية كالحريات وعندما يشعر الفرد بأنه لا يستطيع اشباعها أو هناك من يحول ما بينه وبين حالة الإشباع، فإنه يثور مما يؤدي لحدوث صراع. (علي، 2012)

2.4.2. نظرية الحرمان النسبي: من أهم النظريات التي فسرت الصراع داخل المجتمع، ويمكن استشعارها عبر آليتين، وهما التوقعات والإمكانات، فالحرمان النسبي يشير إلى الدرجة التي يشعر بها الفرد انه محروم، وما يترتب عن ذلك من غضب وعداء (Dowse and Hughes,1982). و قد صاغ Ted Robert Gurr ثلاثة نماذج للحرمان النسبي :

أولها **الحرمان الطموحاتي:** و يحصل عندما تزيد طموحات الأفراد بينما تبقى قدراتهم على الإشباع الفعلي ثابتة " هذا النوع مرتبط بالثورات المبنية على التوقعات المتصاعدة، التي تتخذ مكاناً لها في العالم النامي، فما يحصل أن التعليم والمهارات الجديدة والتعرض لأنماط جديدة من الاستهلاك قد

يخلق طموحات أكثر حول تسهيلات تعليمية أكثر، من أجل عمالة أفضل ومستويات معيشة أفضل، بينما تعجز الأنساق الاقتصادية والسياسية عن تحقيقها"(حوراني، 2012) .

ثانياً **الحرمـان التناقصـي :** ويشـير إلـى الحالـة التـي تقـل فيهـا القـدرة علـى الإشـباع، بينمـا تكـون الطموحات ثابتة وهذا ما يولد غضبا وإحباطاً ناتجاً عن الخسارة في الإشباع ومثال ذلك الأفراد الذين يخسرون حقوقاً امتلكوها لفترة زمنية طويلة.

ثالثاً **الحرمان التقدمي:** وفيه يحصل الأفراد على مكاسب طويلة الأمد أو قصيرة الأمد ولكن يعلمون أنها لن تستمر، وبسبب الخبرة السابقة يعتقدون أن هذه المكاسب يجب أن تستمر.

2.4.3. نظريـة الاحبـاط / الحرمـان الجمعي: وهو تبـاين بين ما تريده الجماعة وما تراه من حقها والواقع الفعلي، ويوضح Pettigrew أنه ينتج عن المقارنة الجماعية فيرى الفرد أن مجموعته محرومة بصورة نسبية مقارنة مع المجموعات الأخرى، ويرى أيضاً أن الحرمان الجمعي له مكونان : الأول: إدراكي كأن يعتقد أفراد المجموعة المحكومة أن الطبقة الحاكمة عن حالة الفقر التي تعاني منه هي. أما المكون الآخر هو مكون عاطفي ويرى Pettigrew أنه المحفز للإنخراط في احتجاجات جماعية (Pettigrew,2002)، وهذا ما يؤدي إلى صراعات في حال وجود محفز كما حصل في تونس عند حرق (البوعزيزي) نفسه، مما أدى إلى تفجر احباط جمعي في تونس .

2.5 الانحراف واحتمالية الصراع:

يعتبر الإنحراف من السلوكيات التي تزيد من احتمالية الصراع ، فما قام به (توماس هوبز وسيغموند فرويد) من دراسات نظرية حول السلوك المنحرف، كانت تؤكد على أن السلوك المنحرف هو صراع

بين رغبات وطموحات ودوافع الفرد من جهة، ووسائل الضبط الاجتماعي والسلوكي التي يعتمدها المجتمع من جهة أخرى، أي أنه "نتيجة لفشل وسائل الضبط الاجتماعي في السيطرة على الدوافع الطبيعية الكامنة عند الانسان" (الأهرام، 2013) ، ونتيجة لصعوبات الحياة التي يواجهها سكان مناطق السكن العشوائي، تصبح رغباتهم لا تلبي طموحاتهم، وهذا من الممكن أن يحملهم لطرق غير أخلاقية وغير قانونية، للوصول إلى أغراضهم أو تحقيق رغباتهم، أو للتخلص من مشكلة من خلال واحد من الانساق الاجتماعية، فنحن هنا بالأردن _ في اعتقادي _ أن النسق السياسي والاقتصادي هو ما يحاول الأفراد حل مشاكلهم من خلاله مما يؤدي إلى الانحراف.

ويرى (Merton, 1968) في كتابه "**النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي**" "أن النظام الاجتماعي الذي توجد به درجة عالية من المنافسة بين الافراد يقود حتماً إلى ظهور حالات مختلفة من السلوك المنحرف أشهرها حالة الجنوح الاجتماعي"، فالانحراف هو " الخروج عن المعايير الاجتماعية أو الأهداف العليا للمجتمع سواء من جانب الأشخاص أو التنظيمات المجتمعية " وكما يعتبر علماء الاجتماع المسكن السيء سبباً من أسباب الإنحراف الاجتماعي، إلّا أن الغالبية العظمى يعتبرونه من أهم أسباب السلوك المنحرف أيضاً، والجنوح هو "انتهاك للمعايير والتوقعات الاجتماعية" ، فقد ميّز (Merton) بين ثلاث حالات يندفع الفرد من خلالها الى تقليل وتخفيض حدّة خيبة أمله التي يسببها له النظام الاجتماعي، خصوصاً إذا كان الفرد مضطهداً اجتماعياً و هذه الحالات هي :

- حالة التمسك بالطقوس ،أي الإلتزام المطلق بالأحكام الاجتماعية و التقيد بأهداف المجتمع، وهذا بمعظمه يكون سلمي .

- حالة التراجع، أي رفض الأهداف الحضارية وطرق الوصول إليها مما يؤدي إلى الإنعزال .

- حالة الثورة، أي الردة على المجتمع وتحدي قيمه ومقاييسه ، وهو ما حصل في الدول العربية مثل (تونس ومصر) وغيرها.. وأطلق عليه " الربيع العربي" ففي ظل التراجع في الموارد الطبيعية والانتاجية وتزايد أعداد السكان ، وحدوث أزمة اقتصادية لم تستطع الحكومات السيطرة عليها مما أدى إلى تدهور حالة الأفراد وزيادة نسب الفقر والبطالة والتهميش السياسي، وهذا أدى إلى شعورهم بالقهر وكانت نتيجته أن ثار الشعب على الواقع الذي يعيشونه (Merton,1968).

وفيما يتعلق بنظرية القهر الاجتماعي يرى أصحاب هذه النظرية بأنها ظاهرة اجتماعية ناتجة عن القهر والتسلط الاجتماعي الذي يمارسه بعض الأفراد تجاه البعض الآخر. فالفقراء يولدون ضغطاً ضد التركيبة الاجتماعية للنظام، مما يؤدي إلى إنحراف الأفراد ، ويسعنا القول أن الإنحراف بموجب هذه النظرية يُعزى إلى عدم التوازن بين الهدف الذي يريده الفرد في حياته والوسيلة التي يستخدمها لتحقيق ذلك الهدف في النظام الاجتماعي (الحوراني،2007).

بالنظر إلى ما سبق نرى أن أسباب نشوء صراع والعوامل المؤدية له كثيرة ومختلفة، ومن أهمها: الفقر والحاجة، اللذين يُنتِجان الإنحراف والشعور بالقهر والخذلان وعدم المساواة، وهذه بدورها ممكن أن تكون العامل الرئيس في نشوء أي صراع، ومن خلال الكثير من التجارب في مصر والجزائر ومختلف الدول النّامية توجد الكثير من الدراسات التي تثبت ذلك.

2.6 آليات التعامل مع الصراع:

إن حراك المجتمع الإنساني ومؤسساته وكياناته المجتمعية لتحقيق الاستقرار والأمن وتسوية الصراعات والوقاية من حدوث صراعات، تشكل عنصراً مهماً في عملية التنمية والعمران الإنساني، وتشكل عملية الوقاية من حدوث صراع عنيف عملية معقدة، وذلك لاعتبارات عدة منها: الظروف المحيطة بالصراع، طبيعة دور أطراف الصراع، أهداف الصراع، طبيعة آثار ونتائج الصراع.

وفي هذا الإطار تبلورت عدة مفاهيم منها : إدارة الصراع، تسوية الصراع، حل الصراع وتحويل الصراع وهذه المفاهيم تعبر عن طرق مختلفة للتعامل مع الصراع، منها: 1. تغيير الأولويات/ تعديل المواقف السياسية . 2. تقاسم الموارد أو المصادر المتنازع عليها. 3. المقايضة. 4. تشارك السيطرة. 5. ترك السيطرة لطرف ثالث. 6. الآليات التقليدية (كالتحكيم والإستفتاء وتنظيم انتخابات). 7. ترك الأمور إلى فترة لاحقة أو للمستقبل، (الخزندار، 2014).

ويوضح Wallensteen الفرق بين إدارة الصراع و حل الصراع، فيعتبر أن اللجوء "لإدارة الصراع" يعتبر حلاً غير طموح، حيث لا رجاء من حل الصراع فيبقى الخلاف، وممكن التعامل مع الصراع عن طريق ترك الوضع على ماهو عليه لفترة لاحقة إلى أن يصبح الصراع أقل عنفاً مما كان عليه سابقاً. أما مفهوم "حل الصراع" فيه إيمان بأن حل الصراع ممكن أن يكون عن طريق المواجهة ما بين أطراف الصراع لمناقشة وحل جوانب الخلاف فيما بينهم(Wallensteen,2002)، أما Fisher فيبين مفهوم تحويل الصراع والذي وفقاً لرأي Simon Fisher (2003) يقوم على التعامل مع

المصادر السياسية والاجتماعية للصراع والعمل على تحويل الطاقة السلبية إلى إيجابية في المجالات الاجتماعية والسياسية .

وفي محاولة لتحليل الصراع للوصول إلى الطرق السليمة في التعامل مع الصراع، يجب جمع البيانات الصحيحة واللازمة عن قضية أو موضوع الصراع، ويرى الدكتور سامي الخزندار (2009) في دراسته " استخدام استطلاعات رأي النخبة في تحليل الصراعات وفضّ المنازعات" أن استخدام استطلاعات الرأي العام في دراسة الصراعات في المنطقة العربية نادراً أو يوجد فيه نقصاً كبيراً سواء كان استخدامها في تحليل الصراع أو إدارة الصراع أو تسويته. ووضح أن استطلاعات الرأي تتعامل مع أكثر من مستوى وهي : 1. مستوى الجمهور أو القطاع الجماهيري (الشعوب) والتي تقوم عليه هذه الدراسة في التنبؤ باحتمال حدوث صراع. 2. مستوى النخب الأكاديمية والمتخصصين.3. مستوى قادة الأحزاب السياسية (الخزندار، 2009).

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية لمناطق السكن العشوائي، وسيتطرق هذا الفصل إلى المنهج والإجراءات التي تمت به الدراسة للتعرف على أثر هذه العوامل في احتمال نشوب صراع من خلال:

3.1 منهجية الدراسة:

استخدم منهج المسح بالعينة الطبقية العشوائية البسيطة ويعدُّ واحداً من المناهج الأساسية في البحوث الوصفية، حيث يهتم بدراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية في مجتمع الدراسة، وذلك بقصد جمع الحقائق واستخلاص النتائج اللازمة لحل مشاكل هذا المجتمع، وتعتمد الطريقة المسحية على جمع البيانات والحقائق لمشكلة معينة، وذلك من عدد كبير نسبياً من الحالات في وقت معين ، بهدف التعرف عليها وتحديد وضعها ومعرفة جوانب الضعف والقوة فيها، ولمعرفة مدى الحاجة لإجراء تغيرات فيها.

وعند تحليل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، يتوجب على الباحث:

أولاً : أن يحصل على الحقائق حول الموقف – أو صورة عن الظروف السائدة، وهذه الحقائق والبيانات يتم جمعها من عينة المجتمع وتكون مختارة اختياراً دقيقاً لتمثيل هذا المجتمع، و يمكن تعريفه

بأنـه التجميـع المـنظم للمعلومـات مـن المبحـوثين بهـدف فهـم (و/ او)التنبـؤ بسـلوك المجتمـع محـل الدراسة.

ثانياً : يساعد البحث في التعرف على العلاقات ما بين متغيرات الدراسة التي لا يمكنه الوصول إليها دون المسح.

3.2 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع سكان مناطق السكن العشوائي في مدينة عمان ، وهي ثمانية (8) أحياء موزعة على خمسة مناطق و هي (منطقة بدر، اليرموك، راس العين، بسمان، ماركا) و ذلك بناء على بيانات من المؤسسة العامة للاسكان و التطوير الحضري, ويبلغ عدد سكان هذه المناطق (51.161) أسرة في مناطق السكن العشوائي ، و يوضح الجدول رقم (1) عدد الأسر السكن العشوائي في كل منطقة .

الجدول رقم (1) توزيع الأسر في مناطق السكن العشوائي [1]

اسم الحي	المنطقة	عدد الأفراد	عدد الأسر
وادي الحدادة	بسمان	1077	283
جبل النظيف	رأس العين	37581	8918
وادي القطار	ماركا	112	83

[1] ملحق رقم (1) صور لعشوائيات مدينة عمان

سفح النزهة	بسمان	2298	495
سفح الهاشمي	بسمان	1466	385
حي الطفايلة	اليرموك	6540	1548
حي القيسية	بدر	880	89
حي اللوزية	بدر	1247	254

هدفت الدراسة إلى التعرف على مناطق السكن العشوائي في مدينة عمان، وهي مناطق السكن المزدحمة غير منظمة، وتعاني من تدني في مستوى الخدمات والبنية التحتية، وهم من يسكنون أرضاً ليست ملكهم ويبنون عليها سكنهم الخاص. تم الحصول على بيانات السكن العشوائي عن طريق مخاطبة مؤسسة الاسكان والتطوير الحضري[1] للحصول على عدد سكانها ومواقعها، فكانت آخر بيانات متواجدة لعام 2005 وهي عن ورقة تم العمل عليها من قبل مؤسسة الاسكان والتطوير الحضري بالتعاون مع وزارة التخطيط لتطوير البنية التحتية لمناطق السكن العشوائي فكانت المناطق (حي القطار، حي القيسية، حي اللوزية ، سفح الهاشمي ، سفح النزهة، حي الطفايلة، جبل النظيف، وادي الحدادة) ، وبسبب عدم توافر البيانات من مصادر محددة وواضحة فقد جمعت بعض البيانات من خلال الزيارات الاستطلاعية للمناطق ومؤسسات المجتمع المدني ومختار الحي إن وجد، و ذلك لتحديد هذه المناطق بأرقام البلوكات المتواجدة بها، ومن ثم الرجوع إلى دائرة الاحصاءات العامة لتحديد أرقام البلوكات على برنامج ال(GIS) للتزوّد بأعداد الأسر في مناطق السكن العشوائي .

[1] ملحق رقم 2 المخاطبات / الكتب الرسمية الموجهة للمؤسسات الحكومية

من الصعوبات التي واجهت الباحث :

- مسميات بعض الأحياء مسميات شعبية، لا وجود لها في تقسيمات أمانة عمان الكبرى أو دائرة الإحصاءات العامة .
- صعوبة الحصول على بيانات تخص هذه المناطق مثل حصر لعدد سكان المنطقة إلا أنه تم تحديدها عن طريق أرقام البلوكات لاحقاً.
- تحديد مناطق السكن العشوائي على شكل (بلوكات) لتحديدها بشكل دقيق على أرض الواقع.

3.3 عينة الدراسة :

تم سحب العينة بالتعاون مع دائرة الاحصاءات العامة وتم استخدام اسلوب العينة الطبقية والعشوائية البسيطة ضمن كل طبقة، متناسبة مع حجم المناطق المشار اليها سابقاً بحجم (387) أسرة من أسر مناطق السكن العشوائي في مدينة عمان عند مستوى ثقة 95% وبهامش خطأ مسموح به (5%).

ولأغراض تصميم العينة ولأن العينة ذات حجم كبير نسبياً مما يوفر بيانات على مستوى كبير من الدقة، استخدم في تصميم العينة أسلوب المعاينة الطبقية والعشوائية البسيطة من مرحلتين، في المرحلة الأولى تم اختيار عدد من بلوكات / عناقيد ممثلة لكل منطقة ذات الخصائص البنائية المتشابهة، أما المرحلة الثانية تضمنت سحب عينة الأسر من كل عنقود بطريقة عشوائية بسيطة. فعدد الأسر موزعة على هذه البلوكات/ العناقيد متناسبة مع حجم المنطقة. فمثلا تمت مقابلة 51 أسرة في حي الطفايلة و16 أسرة من سفح النزهة، وتعتبر العينة ممثلة لمجتمع الدراسة باعتبار جميع مناطق السكن

العشوائي ذات خصائص متشابهة، وأخذت النتائج بشكل عام عن المناطق كلّها بناء على المعادلة التالية:

$$n_0 = \frac{z^2 .p.q}{d^2}$$

حيث أن z هي القيمة التي يقع إلى يمينها α/2 من التوزيع الطبيعي المعياري. (على سبيل المثال، إذا كانت α= 0.05 فإن 1.96 = $z_{0.025}$ = $z_{\alpha/2}$)

P = تقدير النسبة (للمتغير الدال في المجتمع) التي نحن بحاجة إليها في المسح. عادة نختار القيمة 0.5 (50%).

. q =1−P

d= هامش الخطأ.

قام الباحث بتوزيع (387) استماره على العينة المشمولة بالدراسة واسترجع منها 315 استمارة فكانت نسبة الاستجابة(81 %) تم استبعاد (46) استمارة لعدم صلاحيتها لغايات التحليل الاحصائي.

فقد تم التوزيع بطريقة المقابلة الشخصية لسكان المناطق العشوائية، يتم طرح أسئلة الاستبانة على المبحوث وبعد الإنتهاء يتم الإنتقال إلى أسرة أخرى بالقفز أربعة منازل من يمين المنزل الأول، فكانت عملية الاسترجاع بنفس اللحظة بعد الانتهاء من طرح أسئلة الاستبانة.

3.4 أداة الدراسة

تـم الاعتمـاد علـى الاسـتبانة كـأداة لجمـع البيانـات عـن منـاطق السـكن العشـوائي فـي مدينـة عمـان، واستهدفت من هم بعمر (18) سنة وما فوق من السكان، وقد تم تصميم الاستبانة بالرجوع إلى بعض الدراسـات المسـحية السـابقة التـي تضـمنت محـاور الاسـتبانة ومـن خـلال التعـاون مـع مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية فـي الجامعـة الأردنيـة، لتحقيـق أهـداف الدراسـة الرئيسـية والفرعيـة والتأكـد مـن فرضـياتها. وللتأكد من صدق أداة القياس تم طرح اسئلة الاستبانة على (24) شخص من سكان المناطق العشوائي كعينة استطلاعية أولية موزعة حسب الأحياء، وتم تعديل أسئلة الاستبانة بناء على نتائج هذا الطرح، وذلـك للتأكـد مـن العبـارات والفقـرات لبـدء تحكيمهـا، وبعـد ذلـك تـمّ عـرض الاسـتبانة علـى لجنـة تحكـيم لمراجعتها مكونـة من ستة متخصصين في مجالات (الإدارة، التربيـة، مناهج البحث، العلاقات الدوليـة، تحليـل الصـراع) وطلـب مـنهم إبـداء الـرأي بــ شـمولية فقـرات الاسـتبانة ، ودقـة العبـارات الـواردة فيهـا وبساطتها، وذلك لمعرفـة مدى ملاءمتها لأغراض الدراسـة، وقد تم إجراء التعديلات اللازمـة بنـاء علـى ملاحظات لجنة التحكيم بصورتها النهائية، وقد تضمنت الاستبانة[1] بشكلها النهائي أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة، فشملت مقدمة بسيطة عن هدف الدراسة ووضحت أن البيانات سرية ومستخدمة لغايات البحث العلمي وتتضمن ثمانية محاور رئيسية هي :

- جدول الأسرة : المعلومات الأساسية الخاصـة بأفراد العينـة (الجنس، العمر، التحصـيل العلمـي، مستوى دخل الأسرة الشهري، يعمل أم لا يعمل، المنطقة الحي)

---

[1] أنظر إلى الملحق رقم 3 الاستبانة أداة الدراسة

- قطاع الخدمات العامة والاتصالات، وتمثل في أسئلة حول استخدام المبحوثين لوسائل الاتصال الحديثة كالانترنت، أماكن استخدام الانترنت (المنزل، العمل) وشملت أيضاً عبارات عن توفر المواصلات العامة في المنطقة .
- الجانب الاجتماعي وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة قطاعات (قطاع العمل، قطاع الصحة، قطاع عام). شمل قطاع العمل أسئلة تخص الأمان الوظيفي ، العدالة في التوظيف بالقطاع العام والخاص. أما قطاع الصحة تضمن أسئلة حول التأمين الصحي ومقدار الرضى عن الخدمات الصحية المقدمة لهم.
- الجانب السياسي ويتعلق بالمعلومات الخاصة بمدى قيام أفراد العينة بالمشاركة السياسية وأشكالها ومجالاتها، فتنوعت مؤشرات قياس المشاركة السياسية، وكان منها الاتصال بالمسؤولين عن طريق تقديم استدعاءات بخصوص توفير خدمات لهم خاصة أو للمنطقة، والإنتساب لحزب أو جمعية. وقد شملت أيضا فقرات عن الانتخابات النيابية المشاركة بها ونزاهتها.
- الجانب المتعلق بالصراعات التي قد تكون حدثت في المنطقة والمعلومات الخاصة بعوامل تؤدي إلى احتمال وجود صراع ومنها: مدى الشعور بالأمان في منطقة السكن، والتأكد إن حصل خلاف لأسباب عشائرية أو سياسية في المنطقة، ذكر أهم المشاكل التي تعاني منها المنطقة، والمشاكل التي تواجه الشخص نفسه .
- الجانب الاقتصادي ويحتوي على أسئلة تزود الباحث في البيانات المتعلقة بالحالة الاقتصادية ودخل الأسرة وهل هو كافٍ أم لا ؟

- قطاع منطقة السكن وشمل على أسئلة كمدى الرضى عن المسكن، أسباب اختياره لهذا الحي ليسكن به، عدد سنوات الإقامة .
- الجانب النفسي وقد تم استخدام مقياس(Buss and Perry[1]) يزود الباحث بالبيانات الخاصة بصفات الأفراد للتعرف على مدى استعداده للعدوان الجسدي، اللفظي، الغضب، والعدائية، ويتكون هذا الجانب من تسع وعشرين سؤال، وقد كان ترتيب الأسئلة كالتالي :
  - الأسئلة 1 – 9 تقيس الاعتداء الجسدي
  - الأسئلة 10 – 14 تقيس الاعتداء اللفظي
  - الأسئلة 15 – 21 تقيس الغضب
  - الأسئلة 22 – 29 تقيس العدائية
- الجانب الثقافي ويتكون من مجموعة من الأسئلة لتزويد الباحث ببيانات خاصة بالعدالة والحرية والمساواة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في بعض الأسئلة للحصول على إجابات دقيقة ، فكان (1) يمثل أوافق بدرجة قليلة جدا و(5) أوافق بشدة/ درجة كبيرة جدا.

---

[1] 1-9 Physical Aggression; 10-14 Verbal Aggression; 15-21 Anger; 22-29 Hostility.
Anderson, C.A., and Dill, K.E, "Video games and aggressive thoughts, feelings, and behavior in the laboratory and in life", Journal of Personality and Social Psychology, 78, 772-790 (2000).
Buss, A. H., and Perry, M. P. "The aggression questionnaire. Journal of Personality and Social Psychology", 63, 452-459 (1992).

3.5 الاجراءات :

يتطرق الباحث هنا إلى الإجراءات التي تم اللجوء إليها في محاولة للحصول على البيانات .

أولاً: التخطيط وذلك من خلال محاولة تحديد مفهوم العشوائيات بناءً على زيارات ميدانية لكل ما يمكن أن يطلق عليه عشوائيات في مدينة عمان، وبعد ذلك تم تحديد الجهات العامة والمؤسسات التي من الممكن أن تزوّد الباحث بالبيانات المطلوبة.

ثانياً: تم تحضير كتب رسمية[1] من الجامعة لمخاطبة المؤسسات التي تمت زيارتها لتسهيل مهمة الحصول على البيانات.

ثالثاً: زيارة المؤسسات الخاصة بموضوع العشوائيات، والتي من الممكن أن تفيد الباحث وكانت مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري المؤسسة الوحيدة التي لديها البيانات المطلوبة، فقد تم تزويد الباحث بمناطق السكن العشوائي في مدينة عمان وأيضاً كانت هذه البيانات للعام (2005) (مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري،2005).

رابعاً: تم القيام بجولة استطلاعية لمعرفة عناوين مناطق السكن العشوائي، وللتأكد منها وفي محاولة للوصول إلى هذه المناطق، وجد الباحث أن مسميات هذه المناطق كانت مسميات شعبية وليست إدارية، وهنا وجدت الصعوبة في الحصول على بيانات هذه المناطق كـ عدد السكان أفراد وأسر من دائرة الإحصاءات العامة، وبناء عليه كان يجب تمثيلها على برنامج (GIS) للحصول على البيانات الخاصة بها.

---

[1] ملحق رقم 1

خامساً: بدأت جولة ميدانية أخرى لتحديد هذه المناطق بأرقام (البلوكات) ، حتى يسهل تحديدها على برنامج (GIS) .

سادساً: تم تحديد هذه المناطق على برنامج(Google Earth) وبالفعل يمكنك التعرف عليها من خلال شكلها المتراص وكأن المنازل مبنية فوق بعضها البعض .

سابعاً: تمت زيارة دائرة الإحصاءات العامة وتم تزويدهم بأرقام البلوكات لهذه المناطق وتم تحديدها على برنامج (GIS) في قسم الرسم الجغرافي بذلك تم الحصول على البيانات المطلوبة .

ثامناً: تم البدء بالعمل الميداني بتاريخ 20 تشرين ثاني 2013 وانتهى ب 23 شباط 2014 حيث استغرق الباحث ما يقارب ثلاثة أشهر في العمل الميداني نتيجة لعدد من الصعوبات التي واجهته منها لا يوجد فريق عمل للتعاون مع الباحث، طبيعة المناطق لأنها ذات بيئة صعبة لأنثى للتجول بها. ومن الصعوبات أيضاً أن سكان بعض المناطق رفضوا تعبأة الإستمارة بسبب الأسئلة التي تتضمنها كالإنتساب لحزب معين، أو مدى الرضى عن مجلس النواب الحالي، وأكثر ما أثّر بهم هو السؤال عمّا إذا شارك المبحوث بمسيرة أو مظاهرة أو اعتصام، فمنهم من كان يرفض بهدوء وآخر بعنف. كان الباحث يلجأ إلى مختار المنطقة أو كبارها وفي بعض المناطق تم اللجوء إلى موظفين مؤسسات المجتمع المدني الذين كانوا يقنعونهم أن البيانات تجمع لهدف علمي بحت، وأنها سرية لايراها سوى الباحث، ومنهم من كان يرفض التعاون بحجة أنه لا يملك الوقت فكانت تتم زيارته مرة اخرى . ومن الصعوبات أيضاً أن بعض المبحوثين الذين استجابوا لتعبئة الاستبانة رفضوا الإجابة على سؤال معين أو تعبئة جدول الأسرة.

3.6 الأسلوب الإحصائي

بدأ العمل على جمع البيانات بتعبئة الاستمارات وذلك باستخدام أسلوب المقابلة الشخصية من قبل الباحث لأفراد العينة، إذ وزعت الاستبانة على (387) فرد ، واسترجع منها (315) وخضع منها (269) للتحليل الإحصائي، وذلك بعد أن تم ترميز الإجابات وتفريغها من قبل مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية بالتعاون مع مدير دائرة استطلاعات الرأي والمسوحات الدكتور وليد الخطيب، كما رَفض ما يقارب (72) شخصاً المشاركة في تعبئة الإستمارة، وتم استبعاد (46) استمارة لعدم استكمال المستجيب للأسئلة، وحدد مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة لتحويل الاستجابات إلى أرقام، وجرت الإفادة من العديد من الأساليب الاحصائية في معالجة البيانات وتحليلها وذلك باستخدام الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية، Statistical Package for Social Sciences (SPSS). ومن المقاييس الاحصائية التي استخدمت ما يلي:

المتوسط الحسابي، والنسب المئوية، والمعدلات، والتكرارات، والانحراف المعياري، وذلك لوصف متغيرات الدراسة. واستخدمت الدراسة عددا من الطرق الوصفية لعرض البيانات وتلخيصها وإجراء المقارنات، بالإضافة لإختبار (T- test) ، لاختبار العلاقة المكونة من مستويين، واختبار (F-test) لاختبار العلاقة بين المتغيرات التي تحتوي ثلاثة مستويات أو أكثر، وحدد مستوى الدلالة الاحصائية ألفا بـ 0.05% وعند مستوى ثقة 95%.

الفصل الرابع

تحليل نتائج الدراسة

يتطرق الفصل الرابع لعرض نتائج الدراسة من خلال النسب المئوية والتكرارات للبيانات الخاصة بأسر المناطق العشوائية والأفراد الشاملة للخصائص الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والسياسية والنفسية والثقافية.

فقد هدفت الدراسة إلى التعرف على المشاركة السياسية واحتمالات حدوث صراعات في مناطق السكن العشوائي، والتي تعاني من ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية قد تؤدي لصراعات سياسية واقتصادية واجتماعية، لقد تميّزت الثورات التي حصلت في الفترة السابقة والتي سميت بالربيع العربي، بجذورها الإقتصادية والإجتماعية، حيث تؤثر هذه الظروف بدورها على الأفراد من الناحية النفسية، وتجعلهم في حالة استفزاز مستمرة لا يستطيعون السيطرة عليها، وهذا ما أشعل شرارة الصراع من قِبَلهم (الأفراد) في دول الربيع العربي فكان: تدني مستوى الدخل، وارتفاع الأسعار للمواد الأساسية، والتمييز وعدم الشعور بالعدالة والمساواة هو ما أثر بالأفراد حيث بدأوا بالتواصل فيما بينهم: لترتيب احتجاجات واعتصامات لرفض الظلم الواقع عليهم، فكان لوسائل الإتصال الاجتماعية والتي يمكن بسهولة الوصول إليها والتي يتعرض لها وللأفكار التي يتم نشرها من خلالها عدد كبير من الجمهور، فإنها في متناول اليد في معظم الأوقات، ولا توجد محددات لها.

4.1 الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لأسر أفراد العينة.

يتعرض هذا الجزء للخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لأسر أفراد العينة، التي يمكن أن تقدم صورة إحصائية عما يخص هؤلاء المبحوثين من خصائص ومتغيرات، من الممكن أن تلعب دوراً في تحديد مواقفهم ومعرفتهم نحو المشاركة السياسية، وأيضاً تحليل هذه الخصائص في احتمال نشوب صراع في هذه المناطق.

يبين الشكل (1) بيانات أسر المبحوثين (حجم الأسرة، المستوى التعليمي لأفراد الأسرة، الجنس، الدخل الشهري للأسرة، التأمين الصحي، والحالة العملية لأفراد الأسر) فيبين أن ما نسبته (54%) من أفراد الأسر ذكوراً و(46%) إناث وهذا يتناسب مع تقرير دائرة الاحصاءات العامة للعام 2012 إذ أن نسبة الذكور(52 %) أعلى من الإناث (48%) ، ويشير أيضاً إلى أن (55.9%) من أفراد العينة ينتمون إلى أسر يتراوح عدد أفرادها بين(4–6) أفراد وتتفق هذه النسبة بشكل عام مع متوسط حجم الأسرة في الأردن البالغ (5.4) فرداً (الاحصاءات العامة،2012) .

أما بخصوص المستوى التعليمي لأسر أفراد العينة، كانت النسبة الأكبر للحاصلين على شهادة التعليم الأساسي وهي (43.3%)، وتليها فئة الحاصلين على شهادة الثانوية بنسبة (29.6%) وتأتي فئة الحاصلين على شهادة البكالوريوس فأعلى في المرتبة الثالثة بنسبة (15.6%). وقد تم اختيار المستوى التعليمي لما له من أثر على "ثقافة المشاركة" لدى الأفراد، ويوضح تدني المستوى التعليمي على أن "ثقافة المشاركة" قليلة، وقد يفسر تدني المستوى التعليمي لأفراد العينة على أنهم يعيشون في بيئة اجتماعية أقل حظاً مقارنة مع مناطق أخرى.

أما بالنسبة للحالة العملية لأسر المبحوثين فتبين أن (27.9%) من أفراد الأسر يعملون، بينما نسبة غير العاملين (26.2%) و (1.4%) متقاعدين، (35%) من أفراد الأسر طلاب و(9.5%) أطفال.

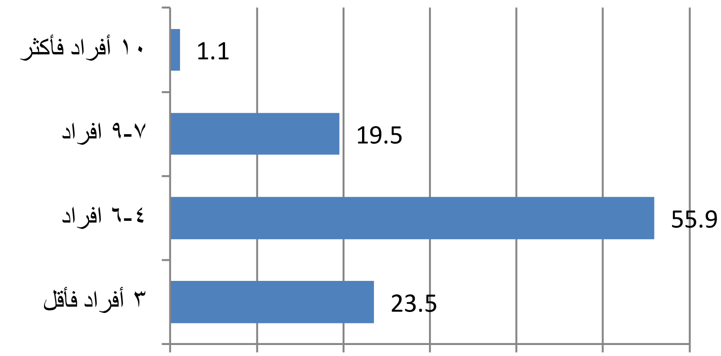
وفيما يخص التأمين الصحي لأفراد الأسر في العينة أن أكثر من نصف أفراد الأسر (54%) لا يملكون تأمين صحي، وقد يكون هذا دليل على عدم قدرة الدولة تأمين هذه الخدمة لمعظم مواطنيها، وعدم قدرة المواطنين تحمل تكلفة التأمين الصحي الخاص. فمن يمتلكون تأمين صحي توزعوا ما بين(30.2%) تأمين حكومي، (5.7%) يمتلكون تأمين خاص، (6.5%) تأمين أونروا، و (3.2%) يمتلكون تأمين عسكري، وتشير هذه النتيجة إلى أن الأسر التي لديها تأمين صحي تعتمد على الحكومة بتقديم هذه الخدمة.

أما الحالة الزواجية لأفراد الأسر فتبين أن (62.9%) أعزب و(30.9%) متزوج، (3.8%) أرمل، (1.4%) مطلق، ومنفصل (0.8%) .

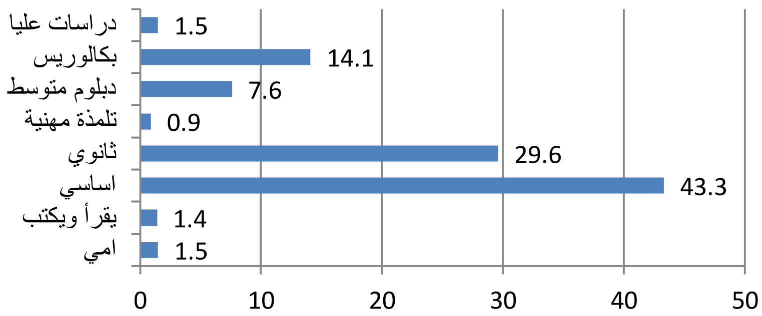
الدخل الشهري لأسر أفراد العينة: يظهر أن(32.2%) من العينة تنتمي إلى الفئة (201 – 400) دينار/ شهرياً، ويتبين أن حوالي (20%) من الأسر دخلها الشهري أقل من (200) دينار، وقد يكون مصدر الدخل لبعض تلك الأسر بشكل معونات رسمية وأهلية. وتبين من خلال الجدول أن نسبة كبيرة من أفراد العينة هي من ذوي الدخل المحدود، وقد يفسر هذا وجودهم في مناطق السكن العشوائي.

توزيع أفراد الأسر حسب الفئات العمرية ويبين أن عدد الأفراد من الفئات العمرية الفتية أكثر من الفئات الأخرى فما نسبته (57.75%) من الفئة العمرية (أقل من 25) عام و(42.25%) للفئة العمرية (25 فأكثر). وفي الفئة العمرية (أقل من 25) عاماً يكون الأفراد في عمر المراهقة والشباب، فمن

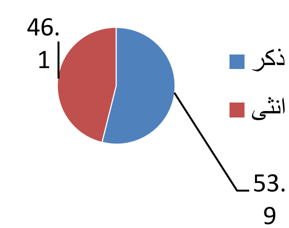
الممكن أن يكون الشباب غير راضٍ عما يراه من نقص في الخدمات المقدمة وشعوره بعدم المساواة ما بينهم وبين سكان باقي المناطق، والذي بدوره قد يؤثر في احتمال وجود أو نشوب صراع.



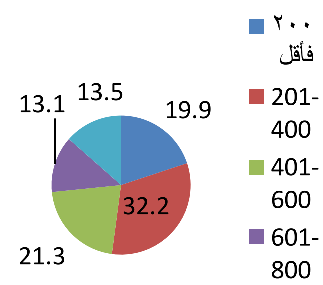
1 حجم الأسرة



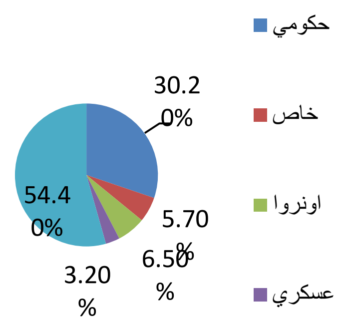
2 المستوى التعليمي لأفراد الأسرة



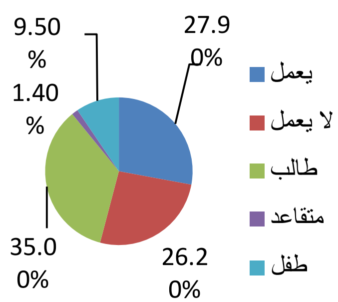
3 الجنس لأسر المبحوثين



4 الدخل الشهري للأسرة



5 التأمين الصحي للأسر



6 الحالة العملية لأفراد الأسر

الشكل (1) بيانات أسر المبحوثين

4.2 نتائج أفراد العينة

نبدأ بوصف نتائج الدراسة المتعلقة بالجانب الإجتماعي لأفراد العينة من مناطق السكن العشوائي، والتي ستقاس من خلال الخدمات التي تقدمها الدولة، من انترنت، مواصلات، تعليم وأمان وظيفي.

4.2.1 الخصائص الاجتماعية :

- **النتائج المتعلقة بالخدمات العامة والاتصالات:**

تضمن هذا الجزء أسئلة بخصوص إستخدام الأفراد لخدمات الإنترنت وكيفية التزوّد بهذه الخدمة، وقد تم طرح هذا السؤال نتيجة للتأثير الكبير لوسائل الإعلام المختلفة وخدمات الإنترنت، وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي في (الوعي السياسي) لدي الشباب (Noueihed & Warren.2012)، بهدف التعرّف على نسبة الأفراد الذين يتعرضون للكم الهائل من المعلومات وسهولة التواصل مع غيرهم، وهذه بدورها كانت عامل من عوامل قيام ثورات الربيع العربي والترتيب والتنظيم لها فأشارت النتائج:

وكما يوضح الجدول رقم (2) أن (67.7 %) من نسبة المبحوثين يستخدمون خدمة الإنترنت و(32.3 %) لا يستخدمونها ويبين طريقة التزوّد بالإنترنت ويرى أن (18.7%) ممن يستخدمون الإنترنت يتم تزويدهم به عن طريق خط الهاتف الأرضي، و 54.4% يتم تزويدهم به عن طريق جهاز الهاتف (الموبايل) وهي النسبة الأكبر فيكون الوصول لهذه الخدمة سهل و بكافة الأوقات. و(25.8%) عن طريق دنغل (جهاز تزويد متنقل) USB، وتوضح النتائج أن نسبة مستخدمي الإنترنت الذين يتم تزويدهم به عن طريق الهاتف الأرضي أقل من غيرها، حيث أن خدمة الخط الأرضي قد لا تصل لجميع المناطق وإن وصلت، تكون الخدمة بطيئة مقارنة بطرق التزويد الأخرى، وكما يوضح أيضاً الأماكن التي يتم بها استخدام خدمة الإنترنت في معظم الوقت، حيث أن

(75.3%) من مستخدمي الإنترنت يقضون معظم الوقت في استخدام هذه الخدمة في المنزل و(19.8%) من المبحوثين يستخدمون الانترنت معظم الوقت في مقهى الإنترنت.

الجدول رقم (2) النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول نسبة استخدام خدمة الإنترنت وطريقة التزود به.

السؤال	هل تستخدم الانترنت		ما هي الطريقة			مكان استخدامه معظم الوقت		
الاجابة	نعم	لا	خط أرضي	موبايل	USB	العمل	المنزل	مقهى الانترنت
النسبة المئوية	% 67.7	%32.3	%7.18	%54.4	%25.8	%19.8	%75.3	%2.7

أما فيما يخص سؤال الأفراد إن كان يوجد بالأسرة من يذهب إلى المدرسة، فكانت النتيجة أن ما نسبته (69.1%) من المبحوثين يوجد لديهم أطفال يرتادون المدارس، و(23.1%) لا يوجد لديهم أفراد يرتادون المدارس وهذا دليل على مدى العبء الذي يقع على كاهل الأسر في هذه المناطق. وكانت نسبة من لا ينطبق عليهم السؤال بأنهم إما لا يوجد لديهم أطفال أو غير متزوجين (7.8%) .

ونستطيع التعرف على النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول مدى رضا الأسر عن خدمتي التعليم والصحة من خلال الجدول رقم (3)، فيبين أن هناك رضا بدرجة متوسطة في مستوى التعليم في المدارس الحكومية في الأردن إذ يشير إلى أن (47.3%) من أفراد العينة راضين بدرجة متوسطة، ونستنتج من ذلك أن التعليم في المدارس الحكومية قد يسبب مشكلة لدى الأفراد الذين يعيشون في

المناطق العشوائية في عمان. كما نلاحظ أن نسبة من يعتقدون أن هناك عدم رضى عن مستوى التعليم يساوي حوالي ثلث المبحوثين، وبالتالي فالتعليم يمثل مشكلة لهم.

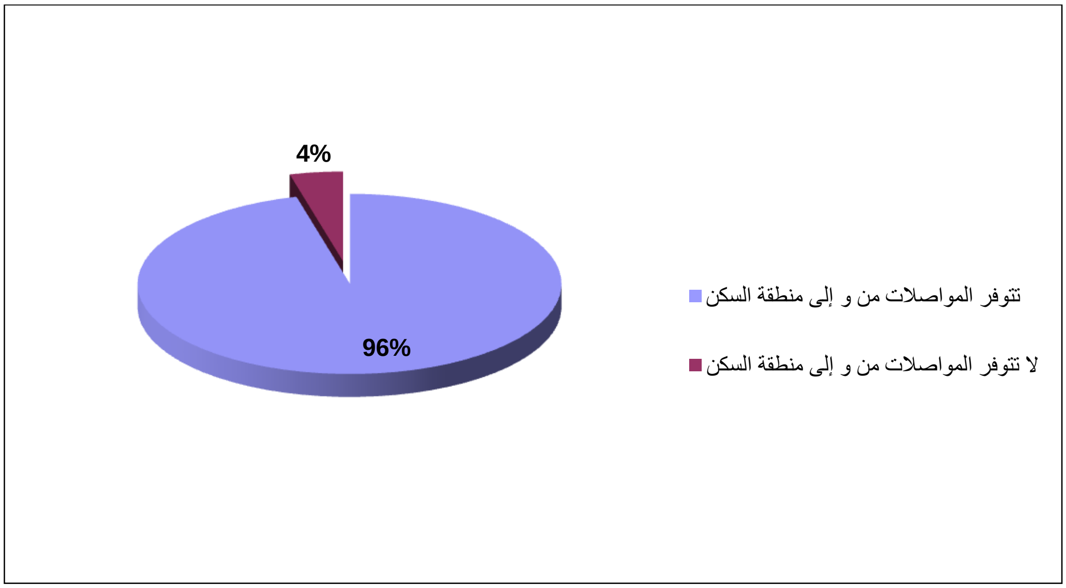
وكما يبين الجدول رقم (3) أن حوالي (52.4%) من أفراد العينة لا يمتلكون تأمين صحي، ويعود السبب في ذلك إلى إنتشار البطالة بين الأفراد المبحوثين، أو امتلاكهم لأعمال حرة لا تؤهلهم للحصول على تأمين صحي، إلا أن (38.3%) من أفراد العينة لديهم رضى بدرجة متوسطة عن الخدمات الصحية، بالمقابل فإن الخدمات الصحية تشكل مشكلة لـ (43.5 %) المبحوثين.

الجدول رقم (3) النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول مدى رضا الأسر عن خدمتي التعليم والصحة

درجة الرضا / الخدمة	درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جدا	غير راضٍ إطلاقاً
مستوى التعليم	%3.2	%10.2	%47.3	%12.4	%9.1	%17.7
الخدمات الصحية	%4.5	%13.8	%38.3	%12.6	%12.3	%18.6

وفي مجال الخدمات الأساسية أيضاً تم السؤال عمّا إذا كان يتوفر مواصلات عامة (حافلات، سيارات أجرة) من وإلى منطقة السكن التي يقيمون بها، فظهرت النتائج كما يوضحها الشكل رقم (2) أن (86.2%) من سكان مناطق السكن العشوائي تتوفر في مناطقهم المواصلات العامة و(13.8%) لا

تتوفر لديهم هذه الخدمة، وهذه النتيجة تدل على أن خدمة المواصلات لا تشكل عبئاً على العائلات التي تسكن في مناطق السكن العشوائي.



الشكل 2 نسبة توفر خدمة المواصلات من وإلى مناطق السكن العشوائي

وبشكل عام نلاحظ توفر هذه الخدمات في مناطق السكن العشوائي، إلا أن نسبة الرضى عن نوعية هذه الخدمات ضئيل جدا بناءاً على البيانات والنتائج التي تم الإشارة إليها سابقاً.

- **قطاع العمل :**

يبين الجدول رقم (4) النسب المئوية والتكرارات لإجابات أفراد العينة حول درجة الشعور بالأمان الوظيفي، ونلاحظ أن (31.3%) من أفراد العينة لديهم شعور بالأمان الوظيفي بدرجة متوسطة، وأن حوالي (21.5%) لديهم شعور بالأمان الوظيفي بنسبة كبيرة، وبالتالي فأن الشعور بالأمان الوظيفي ليس له أثر كبير على أفراد العينة.

الجدول رقم (4) النسب المئوية والتكرارات لإجابات أفراد العينة حول

درجة الشعور بالأمان الوظيفي

درجة الشعور بالأمان الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
درجة كبيرة جداً	30	%16.5
درجة كبيرة	39	%21.42
درجة متوسطة	57	%31.3
درجة قليلة	24	%13.1
درجة قليلة جداً	16	%8.8
لا أشعر بالامن الوظيفي إطلاقاً	16	%8.8

وحول أسباب شعور أفراد العينة بدرجة (قليلة/قليلة جداً/إطلاقاً) يوضح الجدول رقم (5) النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول أسباب الشعور بالأمان الوظيفي بدرجة قليلة وقليلة جدا أو إطلاقاً، أن حوالي (60%) من أفراد العينة لا يشعرون بالأمان الوظيفي، لأن طبيعة أعمالهم غير دائمة، أو لا توجد عقود قانونية بينهم وبين أرباب العمل وبالتالي فالسبب هو قانوني، إذ أن عدم وجود رابط قانوني من الممكن أن يؤدي إلى إجبارهم على ترك العمل في المقابل فإن الأسباب الاقتصادية (كتدني الأجور) قد يكون لها دور في ذلك ولو بنسبة أقل.

الجدول رقم (5) النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول أسباب الشعور بالأمان الوظيفي بدرجة قليلة وقليلة جدا أو إطلاقاً

السبب	التكرار	النسبة المئوية
قانوني (عدم وجود عقود قانونية)	20	%58.8
اقتصادي (تدني الدخل)	6	%17.6
اجتماعي (الواسطة والمحسوبية)	4	%11.7
نفسي (غير مرتاح بالعمل)	4	%11.7

- **الشعور بالعدالة:**

من خلال الجدول رقم (6) والذي يوضح االنسب المئوية لإجابات أفراد العينة الشعور بعدالة التوظيف في الدوائر الحكومي والشركات الخاصة، يتبين لنا أن نسبة أفراد العينة الذين لا يشعرون بعدالة التوظيف بالدوائر الحكومية أكبر ممن يشعرون بالعدالة، فـ (44.6%) من أفراد العينة لا يشعرون بعدالة التوظيف إطلاقاً، ويبين أيضاً أن ثقتهم بعدالة التوظيف في الدوائر الحكومية قليلة مقارنة مع الشركات الخاصة، حيث أن (27.5%) من أفراد العينة لا يشعرون إطلاقاً بعدالة التوظيف في الدوائر الخاصة، وهذا يعد مؤشراً على ضعف الدور الذي تقوم به الحكومة في سن القوانين والمعايير المحددة للتوظيف والتي تشعر الأفراد بتكافؤ الفرص فيما بينهم، كما أن شعور المواطنين بدور الواسطة والمحسوبية في الحصول على وظيفة يؤدي بهم إلى الشعور بعدم العدالة الوظيفية في الدولة بشكل عام. في المقابل فإن الشعور بالعدالة الوظيفية في القطاع الخاص هي أفضل من القطاع العام ، وقد يعود السبب إلى القدرة على السيطرة على ذلك في القطاع الخاص.

الجدول رقم (6) النسب المئوية لإجابات أفراد العينة الشعور بعدالة التوظيف في الدوائر الحكومي والشركات الخاصة

درجة الشعور بالعدالة الوظيفية	في الدوائر الحكومية	في الشركات الخاصة
	النسبة المئوية	النسبة المئوية
درجة كبيرة جداً	%0.7	%0.7
درجة كبيرة	%2.2	%8.2
درجة متوسطة	%18.2	%34.6
درجة قليلة	%15.6	%13.8
درجة قليلة جداً	%18.6	%15.2
غير عادلة إطلاقاً	%44.6	%27.5

4.2.2 الجانب الخدماتي : الخدمات المتوفرة في مناطق السكن العشوائي

يبين الجدول رقم (7) النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول توفر الخدمات في مناطق السكن العشوائي، ونلاحظ من الجدول أن كافة الخدمات الأساسية التي تم طرحها بالإستبانة موجودة في مناطق السكن العشوائي، وبالتالي فالخدمات الأساسية لا تشكل عائقاً أو مشكلة لهؤلاء الأفراد إلا أن نوعية (مستوى) الخدمات المقدمة في هذه المناطق تعتبر غير مُرضية بالنسبة لهم مقارنة مع ما يتم تقديمه من خدمات في مناطق أخرى.

الجدول رقم (7)النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول توفر الخدمات في مناطق السكن العشوائي.

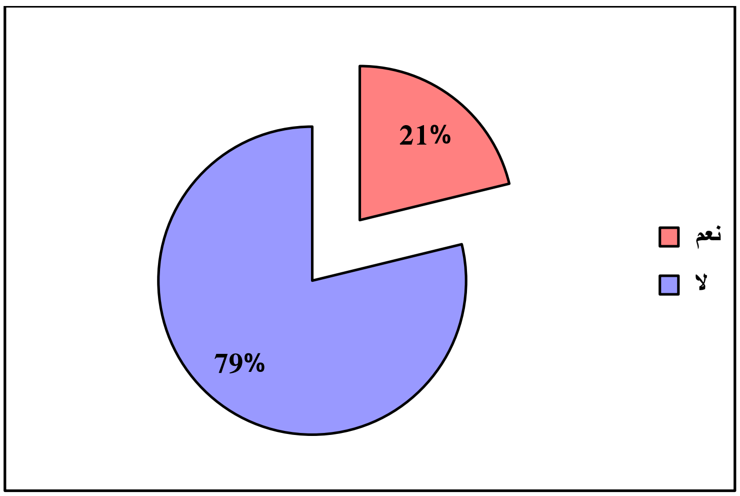
الخدمات المتوفرة	متوفر	غير متوفر
مركز صحي	%87.7	%12.3
مدرسة حكومية	%89.6	%10.4
مدرسة خاصة	%71.4	%28.6
مسجد	%91.8	%8.2
نادٍ رياضي	%29.4	%70.6
مركز دفاع مدني	%32.0	%68.0
مركز أمومة	%63.2	%36.8
مخفر	%76.2	%23.8
مكتب بريد	%74.0	%26.0

4.2.3 الجانب السياسي :

يتناول هذا الجزء عرض وصفي تحليلي لإجابات أفراد العينة حول مشاركتهم السياسية، حيث تم قياسها من خلال عدة محاور مرتبطة بالمشاركة السياسية (تقديم استدعاء لمسؤول حكومي، المشاركة بالانتخابات النيابية، المشاركة بمسيرة ومظاهرة وإعتصام، الإنتساب لحزب وجمعية) وفيما يلي نسبة المشاركة لكل مؤشر على حدى:

- **المشاركة السياسية بتقديم إستدعاء:**

يوضح الشكل رقم (3) نسبة أفراد العينة الذين قاموا بتقديم استدعاء لمسؤول في الحكومة خلال الفترة الماضية، ونلاحظ أن نسبة من قاموا بذلك هي نسبة قليلة إذ شكلت حوالي (21%) من أفراد العينة، وهذا قد يدل على عدم ثقة المواطنين بالحكومة (المسؤول) أو عدم الجدوى من تقديم الاستدعاء، وعدم الثقة بحصول المواطن على ما يحتاجه وقد تدخل أمور أخرى في ذلك.



الشكل 3 نسبة أفراد العينة ممن قاموا بتقديم استدعاء لمسؤول حكومي خلال 5 سنوات سابقة

- **المشاركة بمظاهرة أو اعتصام أو مسيرة :**

يبين الجدول رقم (8) النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول المشاركة في اعتصام، مسيرة، مظاهرة، ونلاحظ أن أغلبية الأفراد لا يشاركون في تلك الأشكال المختلفة للمشاركة السياسية للتعبير عن آرائهم أو الإعتراض على قضية ما. وقد يعود السبب في ذلك إلى إما الخوف أمنيا من المشاركة، أو الإعتقاد بعدم جدوى تلك المظاهرات والاعتصامات أو الرغبة بعدم الإفصاح عن المشاركة.

الجدول رقم (8) النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول المشاركة في اعتصام، مسيرة، مظاهرة.

المشاركة	مسيرة	مظاهرة	اعتصام
نعم	%16.4	%7.4	%11.2
لا	%83.6	%92.6	%88.8

يوضح الجدول رقم (9) النسب المئوية والتكرارات لإجابات أفراد العينة حول أسباب المشاركة في اعتصام، مسيرة، مظاهرة من بين الذين أشاروا إلى أنهم قد شاركوا في (مسيرة، اعتصام، مظاهرة)، ونلاحظ أن النسبة الأكبر كانت المشاركة لأسباب دينية تخص نصرة الرسول عليه السلام والأقصى، وسياسية تخص القضية الفلسطينية والسورية والولاء للملك، في المسيرات والمظاهرات، بينما كان عدد من شارك في اعتصام قليل وقد يكون السبب في عدم المشاركة عائد إلى عامل الخوف من السلطات.

الجدول رقم (9) النسب المئوية والتكرارات لإجابات أفراد العينة حول أسباب المشاركة في اعتصام، مسيرة، مظاهرة.

أسباب المشاركة	النسبة					
	مسيرة		مظاهرة		إعتصام	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
دينية (لنصرة الأقصى/ والرسول)	12	%54	1	%25.0	0	%0
سياسية (القضية السورية والفلسطينية/ ولاء للملك)	5	%36.2	2	%.50	0	%0
اقتصادية (غلاء المعيشة/ رفع الأجور)	5	%22.7	1	%25.0	1	%100
المجموع	22	%100	4	%100	1	%100

- **الإنتماء لجمعية أو حزب**

يبين الجدول رقم (10) النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول إنتمائهم للجمعيات والأحزاب، وتبين من خلال الجدول أن (66.2%) من أفراد العينة لا ينتمون إلى جمعيات، ومن الممكن أن نفسر الانتماء إلى هذه الجمعيات بسبب الدعم الذي قد تقدمه لمنتسبيها من دعم مادي ومعنوي. أما فيما يخص الإنتساب للأحزاب السياسية فإن أغلبية أفراد العينة بنسبة (99.3%) لا ينتسبون لأحزاب سياسية وقد تكون عدم الجدوى هي السبب الرئيسي في ذلك.

الجدول رقم (10)النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول إنتمائهم للجمعيات والأحزاب.

الإنتساب إلى	نعم	لا
جمعيات	%33.8	%66.2
أحزاب	%0.7	%99.3

- **المشاركة بالانتخابات النيابية:**

يبين الجدول رقم (11) النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول المشاركة بالإنتخابات النيابية ونسبة نزاهتها. إذ نستنتج أن حوالي (56%) من أفراد العينة لم يشاركو في الإنتخابات وقد يكون الشعور بعدم الجدوى من المشاركة أو الشعور بعدم أهمية مجلس النواب وراء ذلك. وفي نفس الوقت فإن (72.5%) من الأفراد يرون أن الإنتخابات الأخيرة لم تكن نزيهة، وبالتالي فإن ذلك قد يفسر عدم المشاركة فيها.

الجدول رقم (11) النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول المشاركة بالإنتخابات النيابية ونسبة نزاهتها

البند	نعم	لا
المشاركة بالإنتخابات النيابية	%43.5	%56.5
نزاهة الإنتخابات النيابية	%27.5	%72.5

أما بخصوص الإتجاهات القائمة في الأردن فكان الإتجاه الإسلامي من أكثر الإتجاهات الأقرب إلى تمثيل طموحات أفراد العينة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما في الجدول رقم (12).

الجدول رقم (12) النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول الإتجاهات الأقرب لتمثيل طموحاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

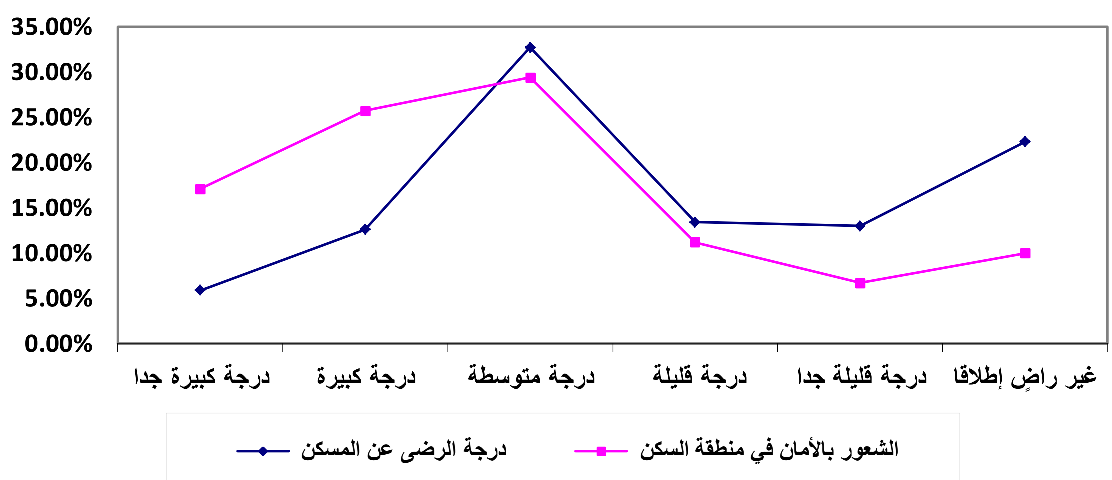
الإتجاه	النسبة المئوية
الاتجاه القومي العربي	%5.9
الإتجاه الإسلامي	%23.0
الإتجاه اليساري الإشتراكي	%1.5
الإتجاه الوطني	%8.2
و لا إتجاه	%22.3
لا أعرف	%39.0

يبين الجدول رقم (12) النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول الإتجاهات الأقرب لتمثيل طموحاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إذ نلاحظ أن الاتجاه الإسلامي لديه أكبر شعبية بين الأفراد، وقد

يعود السبب في ذلك إلى بعض الشعارات التي يتبناها الاتجاه، في المقابل فإن (61.3%) من المبحوثين ليس لديهم إتجاه أو أنهم لا يعرفون عن إتجاهاتهم السياسية، وهذا يدل على تدني الثقافة السياسية أو الوعي السياسي لدى أفراد العينة.

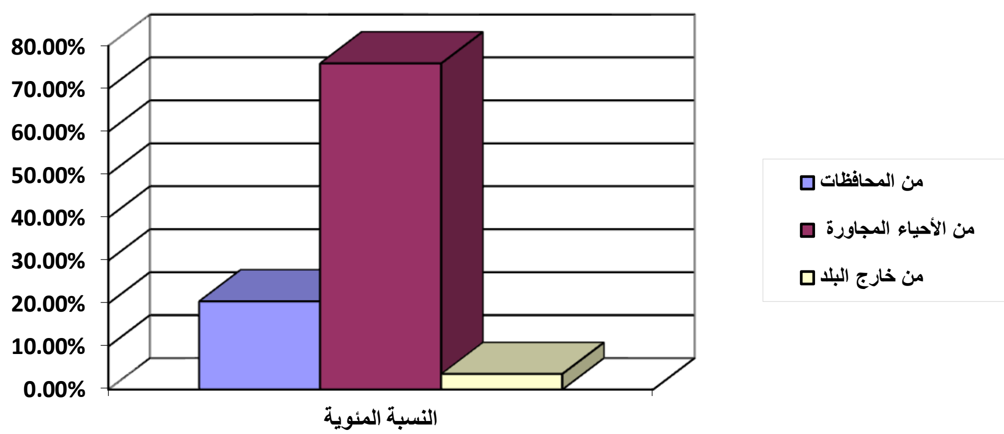
4.2.3 قطاع السكن :

تأتي أهمية السكن في الدراسة من خلال جمع عينات حول الرضا عن المسكن والشعور بالأمان في منطقة السكن، أماكن السكن السابقة، أسباب اختيار المسكن الحالي، والمشكلات التي تواجه المبحوثين في منطقة السكن. توضح البيانات في الشكل رقم (4) أن (6%) فقط راضين عن مسكنهم بدرجة كبيرة جدا، ونسبة الغير راضين إطلاقاً عن مسكنهم هي (22.3%). وعند مقارنته مع الشعور بالأمان في منطقة السكن فكان (17%) فقط يشعرون بالأمان بدرجة كبيرة جداً في منطقة السكن، إلا أن (10.0%) فقط لا يشعرون بالأمان إطلاقاً في منطقة السكن.



الشكل 4 نسبة رضى أفراد العينة عن منطقة السكن مقابل الشعور بالأمان

يبين الشكل (5) نسبة السكن السابق لأفراد العينة وتدل النتائج على أن الأغلبية من الأفراد قد انتقلوا ضمن نطاق مناطق السكن العشوائي في عمان، و يعد هذا مؤشراً على عدم تحسن المستوى المعيشي لهؤلاء الأفراد وإلا كان الانتقال إلى مناطق أفضل خارج نطاق السكن العشوائي، وكما يبيّن أيضاً تدني مستوى الهجرة الداخلية من المحافظات إلى المدينة مما يدل على تدنّي مستوى التطوّر الحضري في الأردن.



الشكل 5 أماكن السكن السابقة لأفراد العينة

يوضح الجدول رقم (13) النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول أسباب اختيار الأفراد لمسكنهم الحالي ، إذ نلاحظ أن الأسباب الاجتماعية لها النصيب الأكبر من مجموع الأسباب وذلك يتمثل بتواجد الاقارب كأهل الزوجة أو الزوج في مناطق سكناهم.

الجدول رقم (13) النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول أسباب اختيار الأفراد لمسكنهم الحالي.

أسباب اختيار المسكن الحالي	النسبة
اجتماعية كـ (القرب من الأهل)	% 65.8
اقتصادية كـ (عدم القدرة على اختيار منطقة أخرى)	%17.9

خدماتية كـ (توافر الخدمات الأساسية)	%6.2
أمنية كـ (آمنة لا يوجد بها مشاكل وجرائم..الخ)	%5.1
أخرى	%5.0

يبين الجدول رقم (14) النسب المئوية لإجابات أفراد العينة الذين تعاني مناطق سكنهم من مشاكل بشكل عام، حيث نلاحظ أن حوالي ثلثي أفراد العينة تعاني مناطق سكنهم من مشكلات تؤثر عليهم.

الجدول رقم (14) النسب المئوية لإجابات أفراد العينة الذين تعاني مناطق سكنهم من مشاكل.

هل تعاني منطقة السكن من أي مشاكل	
نعم	لا
%61.3	%38.7

يوضح الجدول رقم (15) النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول أهم المشكلات التي تعاني منها مناطق السكن العشوائي، ونسبة كل من هذه المشكلات، إذ يلاحظ أن ما يقارب نصف العينة يعانون من المشكلات الخدماتية من إنارة الشوارع، نقص في المياه، وضيق الشوارع أو عدم وجودها في بعض المناطق، وكما يعاني أيضاً ثلث العينة من المشكلات الاجتماعية كالمخدرات، والانحلال الأخلاقي،التسرب من المدارس وازدحام السكان، وهذا يدل على أنه بالرغم من توفر الخدمات الأساسية من مسجد ومركز صحي ومدارس غيرها من الخدمات، إلا أن الخدمات الأخرى تحتاج إلى عناية أكبر من قبل الدولة.

الجدول رقم (15) النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول أهم المشكلات التي تعاني منها مناطق السكن العشوائي.

المشكلات	**خدماتية** كـ (الصرف الصحي وصعوبة الوصول من وإلى منازلهم)	**اجتماعية** كـ (مشاكل الشباب كالمخدرات والمسكرات)	**أمنية** كـ (إطلاق العيارات النارية والإزعاج)	**إقتصادية** كـ (عدم آدمية المسكن)
النسبة المئوية	%48.2	%36.0	%14.0	%1.8

يبين الجدول رقم (16) النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول أهم المشكلات التي تواجه الفرد في مناطق السكن العشوائي، فنلاحظ ان المشكلات غلب عليها الطابع الإقتصادي أكثر من باقي المشكلات حيث أن أكثر من نصف العينة يعانون من مشاكل إقتصادية، في المقابل تأتي المشكلات الاجتماعية تأتي في المرتبة الثانية.

الجدول رقم (16) النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول أهم المشكلات التي تواجه الفرد في مناطق السكن العشوائي

المشكلات	خدماتية	اجتماعية	أمنية	إقتصادية
النسبة المئوية	%14.3	%20.7	%4.8	%60.2

4.2.5 الخـلافـات :

يبين الجدول رقم (17) النسب المئوية والتكرارات لإجابات أفراد العينة حول الخلافات ونوعها في مناطق السكن العشوائي، نوع الخلافات التي تحصل في مناطق السكن العشوائي ونسبتها، فنلاحظ أن أكثر من ثلثي العينة لا يحبون التحدث في الأمور الأسرية والمشاكل السياسية فلذلك لا يفصحون عن وجود هذا النوع من المشاكل، في المقابل نجد أن ثلث الخلافات كانت لأسباب عشائرية أو بين عائلتين.

الجدول رقم (17)النسب المئوية والتكرارات لإجابات أفراد العينة حول الخلافات ونوعها في مناطق السكن العشوائي

نوع الخلاف \ الإجابة	نعم	لا
أسري	%14.1	%85.9
عشائري	%39.8	%60.2
سياسي – حزبي	%15.6	%84.4

4.2.6 الخصائص الاقتصادية:

في هذا الجزء من النتائج سيتم عرض البيانات المتعلقة بـ(الوضع العملي للفرد، الدخل الشهري، مقدار الإنفاق)، وفيما يلي وصف لكل مؤشر على حدى.

أ. الحالة العملية:

أظهرت النتائج أن حوالي نصف أفراد العينة (51%) يعملون و(49%) غير عاملين، وتشير البيانات أن (22.4%) من غير العاملين هم باحثين عن عمل ولا يجدون فرص عمل مناسبة وما يقارب(19%) لا يستطيعون العمل بسبب المرض، وهذا ما وضحه الجدول رقم (18)، مما يشير إلى سوء الأوضاع الاقتصادية لدى الأسرة من خلال ارتفاع نسبة المتعطلين عن العمل.

الجدول رقم (18) النسب المئوية والتكرارات لإجابات أفراد العينة حول الحالة العملية

هل تعمل	
الإجابة	**النسبة المئوية**
نعم	**%51**
لا	**%49**
حالة الأفراد غير العاملين	
متقاعد	**%9.7**
باحث عن عمل	**%22.4**
مريض	**%18.7**
أخرى	**%0.49**

ب. الدخل والإنفاق الشهري :

يوضح الجدول رقم (19) النسب المئوية والتكرارات لإجابا أفراد العينة حول مقدار الدخل والإنفاق فبلغت النسبة الأكبر للفئة ذات الدخل الشهري من (251) إلى (350) دينار أردني/ شهرياً، وهذا يدل على أن معظم الرواتب متدنية، فبناء على تقرير (دائرة الاحصاءات العامة) للفقر عام (2012) قدر متوسط دخل الفرد الشهري ب (288.5) دينار أردني. (الاحصاءات العامة، 2012).

وكما يبين الجدول رقم (19) أيضاً أن نسبة الإنفاق أكبر من قيمة الدخل الفرد حيث أن النسبة الأكبر من أفراد العينة(23.4%) ينفقون أكثر من 651 دينار/ وتأتي في المرتبة الثانية الفئة الإنفاق ما بين(251 – 350) دينار/شهرياً وهو ما يتفق مع النسبة الأكبر من قيمة الدخل. ويتبين أن الأفراد ينفقون مقدار الدخل كاملاً وما يزيد عليه أيضاً، وهذا يدل على عدم كفاية الدخل لسد الحاجات الأساسية للأسر.

الجدول رقم (19) النسب المئوية والتكرارات لإجابا أفراد العينة حول مقدار الدخل والإنفاق الشهري

الدخل الشهري لأفراد العينة		
الفئة	**التكرار**	**النسبة**
150 فأقل	44	%20.37
151 – 250	52	%24.07
251 – 350	68	%31.48
351 – 450	28	%12.96
451 – 550	15	%6.94
551 – 650	6	%2.8
651 فأكثر	3	%1.38

الإنفاق الشهري لأفراد العينة		
الفئة	التكرار	النسبة
150 فأقل	23	%8.94
151 - 250	45	%17.50
251 – 350	53	%20.62
351 – 450	26	%10.11
451 – 550	34	%13.22
551 – 650	17	%6.61
651 فأكثر	60	%23.34

وعند سؤال المبحوثين عن وجود مصادر أخرى للدخل(18.2%) كانت لديهم مصادر أخرى وما نسبته (81.4%) لا توجد لديهم أي مصادر أخرى للدخل، كان ممن أجابوا بنعم عددهم (47) فرد، ويبين الجدول رقم (20) أن نصف العينة تقدر نسبة الدخل الإضافي ب (150) دينار أردني فأقل.

الجدول رقم (20) النسب المئوية والتكرارات لإجابات أفراد العينة ممن لديهم دخل إضافي حول مقدار الدخل الإضافي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
150 فأقل	25	%53.3
151 - 250	7	%14.8
251 – 350	11	%23.4
351 – 450	2	%4.25
451 – 550	0	%0.00
551 – 650	0	%0.00
651 فأكثر	2	%4.25

4.2.7 الإعالة:

عند سؤال المبحوثين عن عدد العاملين في الأسرة كان ما يقارب نصف أفراد العينة يعيل الأسرة فرد واحد فقط، وربع العينة يعيلها فردين من أفراد الأسرة، وهذا يبين أن العبء المادي يقع على شخص واحد فقط في الأسرة، وبناء على نسبة الدخل فهذا يظهر عدم كفاية الدخل لحاجات الأسرة.

أما بخصوص كفاية الدخل لسد الحاجات الأساسية لأفراد العينة فقد تم طرح سؤال من ضمن أسئلة الاستبيان " هل تعتقد ان دخل الأسرة كافٍ لسد الحاجات الأساسية؟ " فالاجابات كما يوضحها الجدول رقم (21) وضحت أن (66%) من أفراد العينة يعتقدون بأن دخل الأسرة غير كافي لسد الحاجات الأساسية لهم، فيما تتوزع النسب ما بين الفئات المتبقية، وقد يكون هذا مؤشرا على احتمال قيام هذه الفئة التي ترى بأن الدخل لا يكفي إطلاقا على القيام بردة فعل لتحسين وضعهم الإقتصادي.

الجدول رقم (21) النسب المئوية والتكرارات لإجابات أفراد العينة حول درجة كفاية الدخل لسد الحاجات الأساسية للأسرة

درجة الكفاية	التكرار	النسبة المئوية
كاف لدرجة كبيرة جدا	3	%1.1
كاف إلى درجة كبيرة	18	6.7%
كاف إلى درجة متوسطة	69	25.7%
كاف إلى درجة قليلة	36	13.4%
كاف إلى درجة قليلة جدا	30	11.2%
غير كاف إطلاقا	112	41.6%

د. تلقي معونة مالية :

تم طرح سؤال على المبحوثين، هل يتلقى أي فرد من أفراد الأسرة معونة مالية من أي مؤسسة حكومية أو أهلية أو دولية؟ وكانت نسبة من يتلقون معونة مالية تقدر بـ (12.6%) وعند تقسيم المعونات إلى فئات وجد أن (64.7%) يتلقون المعونة من جهة حكومية، وهذا يدل على تدني المستوى المعيشي للأسر، ويؤدي ذلك إلى زيادة العبء على الحكومة. ووجود حوالي 65% من أفراد العينة يحصلون على معونة من الحكومة يشير إلى اعتمادهم بشكل كبير على الخدمات المقدمة من الحكومة، أما ما نسبته 2.9% يتلقون معونة من جهة دولية على الرغم من تدني النسبة إلا أنه قد يكون لها تأثير على في المدى الطويل على ساكن هذه المنطقة، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (22).

الجدول رقم (22) النسب المئوية والتكرارات حول إجابات أفراد العينة حول تلقي المعونة المالية ومصدرها.

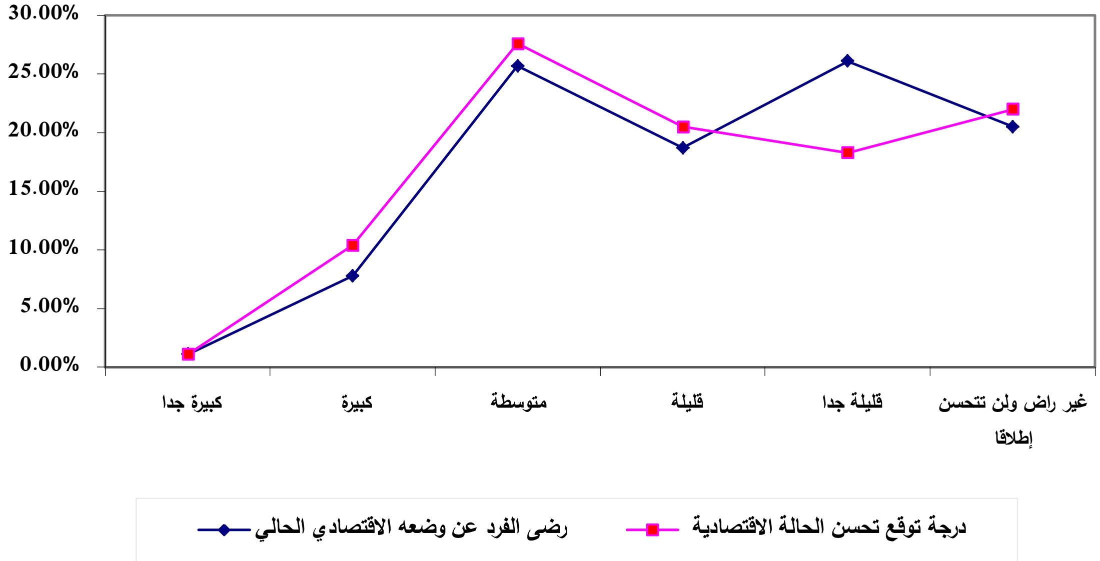
هل تتلقى معونة مالية؟/ المصدر		**حكومي**	**أهلي**	**دولي**	**أخرى**	**المجموع**
نعم	%12.6	%64.7	%14.7	%2.9	%17.9	%100
لا	%87.4					
المجموع	%100					

تم طرح سؤال هل قمت بالحصول على قرض فكانت نسبة من قاموا بالحصول على قرض كما يوضحها الجدول رقم (23) (33%) من أفراد العينة، وتم تقسيمها حسب الهدف الذي أخذ له القرض: فكانت الحصة الأكبر لهدف البناء (إما شراء أو ترميم)، وفي المرتبة الثانية بنسبة (19.7%) يأتي القرض بهدف التعليم وهذا مؤشر على عدم كفاية دخل الأسرة لسد الحاجات الأساسية والتي من ضمنها التعليم والصحة.

الجدول رقم (23) النسب المئوية والتكرارات لإجابات أفراد العينة حول هدف الحصول على القرض.

هدف القرض	التكرار	النسبة المئوية
الزواج	14	%15.4
شراء سيارة	14	%15.4
تعليم	18	%19.7
صحة	8	%8.7
بناء	22	%24.1
تحسين مستوى المعيشة	14	%15.4
أخرى	1	%1.09

الشكل رقم (6) قياس درجة الرضى عن وضع الفرد الاقتصادي الحالي ومدى تحسّن الحالة الاقتصادية خلال سنتين قادمتين، ويبين الشكل أن النسبة الأكبر تنحصر ما بين قليلة إلى غير راضٍ إطلاقاً وبنفس الاتجاه يسير توقع تحسن الحالة الاقتصادية، ف (26.1%) غير راضي بدرجة قليلة، و (22%) يرون أن وضعهم الاقتصادي لن يتحسن إطلاقاً.



الشكل 6 رضى الفرد عن وضعه الاقتصادي الحالي و توقعه بمدى تحسن الحالة المادية خلال سنتين قادمتين

4.2.8 الخصائص السلوكية / النفسية لأفراد العينة:

في هذا الجزء من الدراسة تم استخدام مقياس Buss and Perry Scale وهو أداة لقياس السلوك العدواني لدى الأفراد ، وقد قسم من (صفر إلى سبعة) حيث أن (صفر) تمثل أن العبارة أبداً ليست من صفات المبحوث، و(سبعة) تعني أن العبارة مطابقة تماماً لصفات المبحوث وذلك للتوصل إلى مدى ميل أفراد العينة للسلوك العدواني بشكل عام، وميله للسلوكيات : الإعتداء الجسدي، الإعتداء اللفظي، الغضب، الإستثارةا العدائية، بشكل خاص. تقسم عبارات السلوك العدواني إلى أربعة أقسام كالتالي:

- الأسئلة 1 – 9 تقيس الاعتداء الجسدي
- الأسئلة 10 – 14 تقيس الاعتداء اللفظي
- الأسئلة 15 – 21 تقيس الغضب

- الأسئلة 22 – 29 تقيس الإستثارةا العدائية

لقد تم تحويل المقياس إلى مقياس مئوي لتسهيل تحليل وقراءة الإجابات كالتالي:

- (0 – 20) لا يميل إلى العنف إطلاقاً
- (21 – 40) يميل إلى العنف بدرجة قليلة
- (41 – 60) يميل إلى العنف بدرجة متوسطة
- (61 – 80) يميل للعنف بدرجة كبيرة
- (81 – 100) يميل للعنف بدرجة كبيرة جداً

يبين الجدول (24) أن أفراد العينة يميلون للسلوك العدواني بدرجة متوسطة حيث بلغ الوسط الحسابي 42.81 ، ويميلون للإعتداء الجسدي بدرجة قليلة، حيث بلغ الوسط الحسابي لهم في 33.72 ، أما الميل للإعتداء اللفظي فكان الأعلى، حيث بلغ المتوسط الحسابي 51.94 وهي أعلى نسبة مقارنة مع باقي الأقسام.

الجدول رقم (24) النسب المئوية والتكرارت لإجابات أفراد العينة حول السلوك العدواني

الرقم	العبـــــــــــــــارة	(0) ليست من صفاتي	1 %	2 %	3 %	4 %	5 %	6 %	(7) بطابقة لي تماماً
1	لم استطع منع نفسي من أن أقوم بضرب أحدهم ذات مرة	74 (27.6)	46 (17.2)	32 (11.9)	26 (9.7)	11 (4.1)	23 (8.6)	19 (7.1)	37 (13.8)
2	إذا تعرضت لقدر من الإستثارة، فأنني قد أضرب شخصاً آخر	122 (45.5)	35 (13.1)	27 (10.1)	22 (8.2)	17 (6.3)	23 (8.6)	10 (3.7)	12 (4.5)
3	إذا ضربني أحدهم، فأنني أقوم بضربه بالمقابل	55	22	25	19	24	29	18	76

		(20.5)	(8.2)	(9.3)	(7.1)	(9)	(10.8)	(6.7)	(28.4)
4	يزيد معدل تورطي في العراك والمشاحنات قليلاً عن الشخص العادي	108 (40.3)	52 (19.4)	33 (12.3)	21 (7.8)	18 (6.7)	18 (6.7)	8 (3)	10 (3.7)
5	ألجأ إلى العنف لحفظ حقوقي إذا دعت الضرورة إلى ذلك	97 (36.2)	32 (11.9)	24 (9)	24 (9)	22 (8.2)	24 (9)	15 (5.6)	30 (11.2)
6	حدث أن استفزني بعض الناس إلى حد دفعني للعراك معهم	60 (22.4)	46 (17.2)	30 (11.2)	33 (12.3)	23 (8.6)	34 (12.7)	19 (7.1)	23 (8.6)
7	لا يوجد سبب مبرر يستحق أو يجعلني أقوم بضرب أحدهم	87 (32.5)	29 (10.8)	22 (8.2)	24 (9)	17 (6.3)	20 (7.5)	18 (6.7)	51 (19)
8	سبق لي القيام بتهديد أشخاص أعرفهم	144 (53.7)	37 (13.8)	21 (7.8)	18 (6.7)	13 (4.9)	17 (6.3)	3 (1.1)	15 (5.6)
9	أحياناً يجن جنوني وأفقد أعصابي لدرجة أنني أقوم بتحطيم الأشياء حولي	133 (49.6)	34 (12.7)	32 (11.9)	19 (7.1)	7 (2.6)	15 (5.6)	6 (2.2)	22 (8.2)
	المتوسط الحسابي للإعتداء الجسدي	**33.72**							
10	عندما لا أتفق زملائي حول بعض الآراء، أقوم بالتعبير عن رأيي بصراحة ومباشرة	17 (6.3)	23 (8.6)	20 (7.5)	16 (6)	29 (10.8)	30 (11.2)	29 (10.8)	104 (38.8)
11	غالباً ما أجد نفسي مخالفاً ومختلفاً مع الآخرين	36 (13.4)	35 (13.1)	44 (16.4)	50 (18.7)	30 (11.2)	25 (9.3)	15 (5.6)	33 (12.3)
12	عندما يزعجني البعض، فإنني قد أخبرهم عن رأيي فيهم	28 (10.4)	24 (9)	25 (9.3)	25 (9.3)	25 (9.3)	44 (16.4)	25 (9.3)	72 (26.9)
13	لا أستطيع منع نفسي من الدخول في جدال حين يختلف الآخرون معي	33 (12.3)	34 (12.7)	35 (13.1)	37 (13.8)	33 (12.3)	26 (9.7)	27 (10.1)	43 (16)
14	يصفني أصدقائي بأنني شخص ميال للمجادلة نسبياً	68 (25.4)	48 (17.9)	32 (11.9)	37 (13.8)	19 (7.1)	20 (7.5)	16 (6)	28 (10.4)
	المتوسط الحسابي للإعتداء اللفظي	**51.94**							
15	سرعان ما أغضب وسرعان ما أهدأ	36 (13.4)	22 (8.2)	18 (6.7)	27 (10.1)	23 (8.6)	28 (10.4)	38 (14.2)	76 (28.4)
16	عندما أشعر بالأحباط، فإنني أكشف وأعبر صراحة عن غضبي	26 (9.7)	31 (11.6)	29 (10.8)	45 (16.8)	19 (7.1)	29 (10.8)	34 (12.7)	55 (20.5)
17	أشعر أحياناً وكأنني قنبلة على وشك الإنفجار	53 (19.8)	39 (14.6)	24 (9)	29 (10.8)	20 (7.5)	28 (10.4)	23 (8.6)	52 (19.4)

18	أنا شخص هادئ المزاج	22 (8.2)	18 (6.7)	23 (8.6)	42 (15.7)	37 (13.8)	33 (12.3)	30 (11.2)	63 (23.5)
19	في بعض الأحيان لا استطيع السيطرة على رغبة قوية في ضرب شخص آخر	110 (41)	42 (15.7)	26 (9.7)	32 (11.9)	19 (7.1)	18 (6.7)	4 (1.5)	17 (6.3)
20	أفقد صوابي أحياناً بدون سبب معقول	106 (39.6)	54 (20.1)	28 (10.4)	31 (11.6)	16 (6)	17 (6.3)	6 (2.2)	10 (3.7)
21	أجد صعوبة في التحكم في إنفعالاتي	59 (22)	53 (19.8)	34 (12.7)	39 (14.6)	17 (6.3)	30 (11.2)	18 (6.7)	18 (6.7)
المتوسط الحسابي للغضب		**44.21**							
22	أشعر أحياناً أن الغيرة تكاد تقتلني	111 (41.4)	44 (16.4)	29 (10.8)	24 (9)	18 (6.7)	17 (6.3)	4 (1.5)	21 (7.8)
23	أشعر أحياناً أنني مظلوم في هذه الحياة	31 (11.6)	20 (7.5)	33 (12.3)	19 (7.1)	33 (12.3)	35 (13.1)	22 (8.2)	75 (28)
24	يبدو أن الآخرين دائماً لهم حظ أوفر مني	41 (15.3)	23 (8.6)	31 (11.6)	28 (10.4)	31 (11.6)	44 (16.4)	21 (7.8)	49 (18.3)
25	أتساءل لماذا أشعر أحياناً بالمرارة تجاة الأشياء	46 (17.2)	30 (11.2)	31 (11.6)	37 (13.8)	33 (12.3)	29 (10.8)	20 (7.5)	42 (15.7)
26	أعلم أن أصدقائي يتحدثون عني في غيابي	74 (27.6)	38 (14.2)	38 (14.2)	25 (9.3)	22 (8.2)	28 (10.4)	14 (5.2)	29 (10.8)
27	أشك في الأشخاص الغرباء الذين يظهرون لي وداً ولطفاً زائداً	58 (21.6)	33 (12.3)	27 (10.1)	35 (13.1)	22 (8.2)	33 (12.3)	23 (8.6)	37 (13.8)
28	أشعر أحياناً أن الآخرين يسخرون مني في غيابي	114 (42.5)	51 (19)	33 (12.3)	22 (8.2)	11 (4.1)	19 (7.1)	3 (1.1)	15 (5.6)
29	عندما يكون الآخرون لطيفين معي، أتساءل عن ما يريدونه مني	78 (29.1)	33 (12.3)	38 (14.2)	28 (10.4)	22 (8.2)	23 (8.6)	14 (5.2)	32 (11.9)
المتوسط الحسابي للعدائية		**41.17**							
المتوسط الحسابي للسلوك العدواني		**42.81**							

4.2.9 توجهات أفراد العينة تجاه قضايا سياسية (عامة) :

في هذا الجانب تم طرح عدد من العبارات التي تمثل وتقيس توجهات أفراد العينة من خلال عبارات تتمثل في الحرية والعدالة وحقوق المرأة.

يبين الجدول رقم (25) عدداً من العبارات التي تعكس طبيعة الحقوق الخاصة بالمرأة وكذلك حقوق أخرى عامة مثل العدالة والمساواة في الأردن. فيما يتعلق بحقوق المرأة وطبيعة آراء المبحوثين حولها؛ تلاحظ الدراسة أن هناك ميل وإتجاه نحو إنكار حق المرأة في بعض الأمور الأساسية، إذ يرى حوالي (27%) من المبحوثين أن للمرأة الحق في العمل خارج المنزل بينما يرى حوالي (75%) من المبحوثين أن حق المرأة في التعليم هو بدرجة قليلة، وقد يفسر هذا الإختلاف بين حقها في العمل وحقها في التعليم الأوضاع الإقتصادية المتردية للكثير من الناس وبالتالي فهم يميلون إلى عمل المرأة كعائد مادي أكثر من النظرة نحو تعليم المرأة، كما أن تلك النظرة قد ترتبط بأسباب إجتماعية في بعض المجتمعات وسيطرة الرجل على أغلب الأمور في الأسرة، كما ينظر للمرأة على أنها قد تكون مكسب مادي دون النظر إلى أهمية تعليمها. وترتبط مسألة جرائم الشرف بقضية حقوق المرأة لها تداعيات اجتماعية وسياسية في المجتمع الأردني، وتلاحظ الدراسة أن حوالي(71%) من المبحوثين لديهم نظرة سلبية حول قضية جرائم الشرف ومدى اعتبارها جريمة يجب أن يعاقب عليها القانون؛ إذ أن تلك النسبة الكبيرة (71%) من المبحوثين ترى بأن جريمة الشرف لا تعتبر جريمة بحد ذاتها، وترتبط تلك النسبة الكبيرة بموروثات وعادات اجتماعية قد تكون مسيطرة على عقلية الكثير من الأفراد، كما ترتبط بحساسية تلك القضية وخطورتها ومدى تداولها. أما فيما يتعلق بحقوق المرأة بتولي المناصب السياسية فإن حوالي (38%) من الأفراد يرون بأن هناك حق بدرجة قليلة للمرأة بتولي وترشيح نفسها للمناصب السياسية، وترتبط تلك النتائج بخلفيات وعادات وتقاليد تحدد طبيعة النظر نحو المرأة.

فيما يتعلق بتوزيع الثروات والموارد بشكل عادل في الأردن يرى حوالي نصف المبحوثين إلى أن هناك عدالة في توزيع الثروات والموارد بدرجة كبيرة جداً وبدرجة كبيرة، كما أن هناك رضى عن مدى العدالة في توفير فرص التعليم لكافة المواطنين وكذلك الرعاية الصحية لجميع الأردنيين؛ إذ يرى حوالي 50% من المبحوثين إلى أن الرعاية الصحية وفرص التعليم متوفرة لجميع الأردنيين بدرجة كبيرة. وفما يتعلق بحرية التعبير الممنوحة للمواطنين ومدى إمكانية التعبير عن آرائهم بقضايا عامة من دون أن يكون لها أي تبعات أمنية؛ يرى حوالي 47% من المواطنين بأن هناك حرية في التعبير عن آرائهم من دون ملاحقة أمنية، وهذه نتيجة إيجابية نوعاً ما تعكس مدى الحرية الممنوحة للمواطنين في الأردن. وفي مسألة العدالة في تنفيذ القوانين بين جميع المواطنين في الأردن، يرى حوالي نصف المستجيبين أن هناك عدالة في تنفيذ القوانين بشكل كبير، كما يرى حوالي نصف المستجيبين بأن هناك عدالة بشكل عام بين جميع المواطنين في الأردن. ويعتقد حوالي نصف المستجيبين بأن هناك حرية في التعبير عن آراء المواطنين السياسية بدرجة كبيرة، وفي المقابل يعتقد حوالي 34% من المستجيبين بأن هناك حرية بدرجة قليلة في مسألة اختيار من يمثلهم في البرلمان؛ وهذه نتيجة تعكس عدم الثقة بين الحكومة والمواطنين في هذا المجال والنظرة السلبية للإنتخابات من خلال الإعتقاد بأن هناك تزويراً في نتائج الإنتخابات البرلمانية في الأردن. ويرى حوالي نصف المستجيبين بأن هناك شعوراً بعدم الحرية بإبداء الرأي من خلال وسائل التواصل الإجتماعي المنتشرة بشكل كبيرة، وقد تعكس تلك النتيجة طبيعة الإعتقاد والخوف من السلطة السياسية، وبأن هناك متابعة لكل ما يكتب أو ينشر على مواقع التواصل الإجتماعي. ويرى حوالي 46% من المستجيبين بأنهم لا يشعرون بكامل الحرية في التعبير عن المظهر الخارجي لهم من لبس وتصرفات؛ وقد تكون نظرة المجتمع إلى بعض السلوكيات.

الجدول رقم (25) النسب المئوية والتكرارات لإجابات أفراد العينة حول تأييد أفراد العينة لبعض القضايا الخاصة بـ (قضايا المرأة، العدالة، المساواة، الحرية)

الرقم	العبارة	لا ينطبق %	بدرجة كبيرة جداً %	بدرجة كبيرة %	بدرجة متوسطة %	بدرجة قليلة %	بدرجة قليلة جداً %
1	أؤيد عمل المرأة خارج المنزل	29 (10.8)	20 (7.5)	71 (26.5)	53 (19.8)	75 (28)	20 (7.5)
2	للمرأة الحق في التعليم	4 (1.5)	3 (1.1)	13 (4.9)	39 (14.6)	199 (74.3)	10 (3.7)
3	جرائم الشرف جريمة يجب أن يعاقب عليها القانون	10 (3.7)	9 (3.4)	19 (7.1)	32 (11.9)	190 (70.9)	8 (3)
4	للمرأة الحق في الترشح للمناصب السياسية	21 (7.8)	30 (11.2)	55 (20.5)	42 (15.7)	102 (38.1)	18 (6.7)
5	توجد عدالة في توزيع الموارد والثروات في الأردن	82 (30.6)	68 (25.4)	64 (23.9)	8 (3)	10 (3.7)	36 (13.4)
6	الخدمات الصحية موزعة بطريقة عادلة بين المواطنين في الأردن	67 (25)	66 (24.6)	75 (28)	24 (9)	7 (2.6)	29 (10.8)
7	فرص التعليم موزعة بطريقة عادلة بين المواطنين في الأردن	80 (29.9)	55 (20.5)	73 (27.2)	23 (8.6)	7 (2.6)	30 (11.2)
8	أستطيع التعبير عن رأيي بشكل صريح بدون أي ملاحقة أمنية في الأردن	52 (19.4)	54 (20.1)	73 (27.2)	33 (12.3)	24 (9)	32 (11.9)
9	هناك عدالة في تنفيذ القانون من قبل السلطات المختصة	42 (15.7)	47 (17.5)	81 (30.2)	46 (17.2)	22 (8.2)	30 (11.2)
10	هناك عدالة و(مساواة) ما بين المواطنين الأردنيين	56 (20.9)	68 (25.4)	75 (28)	16 (6)	14 (5.2)	39 (14.6)
11	أشعر بحرية كبيرة في التعبير عن آرائي السياسية	47 (17.5)	67 (25)	60 (22.4)	28 (10.4)	21 (7.8)	45 (16.8)
12	لدي الحرية الكاملة في اختيار من يمثلني في مجلس النواب	28 (10.4)	21 (7.8)	32 (11.9)	47 (17.5)	91 (34)	49 (18.3)
13	أشعر بحرية في إبداء الرأي من خلال وسائل التواصل	17	29	52	37	57	76

	الإجتماعي (فيس بوك، تويتر، بلوج)	(6.3)	(10.8)	(19.4)	(13.8)	(21.3)	(28.4)
14	أشعر بكامل الحرية في التعبير عن مظهري الخارجي العام من لبس وتصرف	17 (6.3)	16 (6)	37 (13.8)	59 (22)	123 (45.9)	16 (6)
15	أنا مع مبدأ أن الغاية تبرر الوسيلة	84 (31.5)	26 (9.7)	48 (18)	27 (10.1)	32 (12)	50 (18.7)

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة وتحليلها

هدفت الدراسة ألى التعرف على أثر عدد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على المشاركة السياسية، ولتحقيق هذا الهدف قامت الدراسة باختبار الفرضيات الآتية:

- هناك فروق ذات دلالة احصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة حول المشاركة السياسية تعزى لاختلاف العمر والجنس والحالة الزواجية والمستوى التعليمي والحالة العملية.

هدفت الدراسة للتعرف على أثر الجوانب الاقتصادية للأسر في مناطق السكن العشوائي على المشاركة السياسية، وعمدت الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية:

- هناك فروق ذات دلالة احصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة حول المشاركة السياسية تعزى لاختلاف التوجهات حول كفاية الدخل لسد الحاجات الأساسية و الرضا عن الوضع الاقتصادي وتحسن الوضع الاقتصادي .

عمدت الدراسة إلى التعرف على العوامل الثقافية لأسر مناطق السكن العشوائي مع المشاركة السياسية واعتمدت على اختبار الفرضيات الآتية:

- هناك فروق ذات دلالة احصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة حول المشاركة السياسية تعزى لاختلاف التوجهات حول وجود العدالة ومستوى الحرية ومستوى المساواة .

قامت الدراسة بالتعرف على أثر الجانب النفسي (السلوك العدواني) لسكان مناطق السكن العشوائي مع المشاركة السياسية وعمدت الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية:

- هناك فروق ذات دلالة احصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة حول المشاركة السياسية تعزيا لاختلاف لسلوك العدواني أفراد العينة.

هدفت الدراسة إلى التّعرف على أثر متغيرات الصراع على المشاركة السياسية ولتحقيق هذا الهدف قامت الدراسة باختبار الفرضيات الآتية:

- هناك فروق ذات دلالة احصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة حول المشاركة السياسية تعزى لاختلاف التوجهات حول الخلافات الأسرية والعشائرية والسياسية.

فيما يلي اختبار نتائج اختبار الفرضيات:

5.1 المشاركة السياسية ومتغيرات العمر والحالة الزواجية والمستوى التعليمي:

يبين الجدول رقم (26) نتائج اختبار (F−test) لاختبار الفروق بين المتوسطات الحسابية للمشاركة السياسية وكل من العمر والحالة الزواجية والمستوى التعليمي، فتظهر النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية للمشاركة السياسية تعزى لاختلاف الفئة العمرية، إذ تظهر النتائج أن أكثر الفئات العمرية مشاركةً من عمرهم 50 فأكثر وقد يعود السبب في ذلك إلى أن الفرد

يصل في هذا العمر إلى قناعة بأن التغيير سيحصل من خلال مشاركته السياسية لتحسين أوضاعه فهو في عمر قد لا يسمح له بالعمل المجهد لزيادة الدخل وتحسين وضعه. أما متغير الحالة الزواجية فتبين النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية للمشاركة السياسية تعزى لاختلاف الحالة الزواجية، حيث تظهر النتائج أن فئة المتزوجين هم أكثر الفئات مشاركة حيث بلغ المتوسط الحسابي (19.84) وقد يعود ذلك لكبر المسؤولية لدى المتزوجين وزيادة العبئ مقارنة مع باقي الفئات وقد يكون ذلك في محاولة لتحسين الوضع القائم. وبخصوص المتغير (المستوى التعليمي) لم تُظهر النتائج أي فروق ذات دلالة احصائية بين المتوسطات الحسابية للمشاركة السياسية والمستوى التعليمي، وقد بينت أن فئة الدراسات العليا أكثر الفئات مشاركة، وقد يعود السبب في ذلك إلى زيادة الوعي السياسي و"ثقافة المشاركة" لديهم، وهذه النتائج تتعارض مع ما جاء في دراسة كل من (Nie.2011) و(Campbell.2009) و (Pausch.2011) التي تظهر وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المشاركة السياسية والمستوى التعليمي، حيث أنه بالنسبة لهذه الدراسات فإن المستوى الاجتماعي للفرد يقاس ويحدد بالمستوى العلمي للفرد.

جدول رقم (26): نتائج اختبار (ف) F-test لاختبار الفروق بين المتوسطات الحسابية لاجابات أفراد العينة حول مؤشرات المشاركة السياسية حسب بعض المتغيرات المختارة

المتغير		المتوسط الحسابي	قيمة ف	مستوى الدلالة
العمر	17 – 35	16.71	1.159	0.240
	36–50	22.41		
	50 فأكثر	24.26		
الحالة الإجتماعية	أعزب	18.94	0.553	0.697
	متزوج	19.84		

	مطلق	12.24		
	أرمل	15.30		
	منفصل	14.28		
	أمي	22.85		
	أساسي	17.96		
	ثانوي	19.31		
المستوى التعليمي	تلمذة مهنية	14.28	0.754	0.686
	دبلوم متوسط	13.73		
	بكالوريس	18.62		
	دراسات عليا	30.94		

5.2 المشاركة السياسية ومتغيري الجنس والحالة العملية:

يبين الجدول رقم (27)، نتائج اختبار (ت) بين المتوسطات الحسابية للمشاركة السياسية مع متغيرات الجنس، الحالة العملية، إذ تظهر النتائج أنه لا توجد فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة حول المشاركة السياسية تعزى لاختلاف الجنس. وتظهر النتائج أن الذكور يشاركون أكثر من الإناث في النشاطات السياسية، حيث بلغ متوسط المشاركة السياسية للذكور 20.38 ، بينما بلغت لدى الإناث 17.33. وقد يفسر ذلك بأن المشاركة السياسية تتأثر بثقافة المجتمع، والتي تتميز بالمحافظة من خلال تقييد المرأة، أو عدم السماح للإناث بالمشاركة في الكثير من الأحيان. كما تظهر النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الحالة العملية والمشاركة السياسية، وفي نفس الوقت فإن من لا يعمل يشارك أكثر في النشاطات المختلفة من أجل

تحسن وضعه، حيث بلغ المتوسط الحسابي 18.33 للذين لا يعملون ويشاركون سياسياً من أجل القرارات الخاصة بمناطق السكن العشوائي.

جدول رقم (27): نتائج اختبار (ت) T-test لاختبار الفروق بين المتوسطات الحسابية لاجابات أفراد العينة حول مؤشرات المشاركة السياسية حسب الجنس والحالة العملية

المتغير		المتوسط الحسابي	قيمة ت	مستوى الدلالة
الجنس	ذكر	20.38	1.434	0.153
	أنثى	17.33		
الحالة العملية	نعم	18.33	0.709	0.479
	لا	19.82		

5.3 المشاركة السياسية ومتغيرات اقتصادية وسياسية:

يوضح الجدول رقم (28) نتائج اختبار (ف) F–test لاختبار الفروق بين المتوسطات الحسابية لإجابات الفئة المستهدفة على مؤشرات المشاركة السياسية حسب بعض المتغيرات الإقتصادية والسياسية، فتظهر النتائج عدم وجود دلالة ذات فروق احصائية بين متوسطات المشاركة السياسية وسد الحاجات الأساسية، حيث بلغ مستوى الدلالة 0.138، وهذا يدل على تدنى الدخل حيث تتعارض هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Ulbig & Funk.1999) والتي تظهر أن الدخل يؤثر في مدى مشاركة الفرد السياسية. ولم تظهر النتائج أي فروق ذات دلالة احصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المستهدفين للمشاركة السياسية تعزى للرضا عن الوضع الاقتصادي، وهذا يتعارض مع دراسة (Veenhovne.2000) والتي أظهرت نتائجها وجود علاقة ترابطية ما بين السعادة والحرية بالمشاركة

السياسية حيث تتمثل السعادة بالدخل المرتفع والصحة الجيدة للأفراد. إلا أن النتائج بيّنت فروق ذات دلالة احصائية بين المتوسطات الحسابية للمشاركة السياسية تعزى لتحسّن الوضع الاقتصادي، حيث بلغ مستوى الدلالة 0.013 أي كلما كان الوضع الاقتصادي جيد يميل الافراد للمشاركة السياسية، وهذا ما أكدته دراسة (Veenhovne.2000) فيرى أن هناك علاقة ترابطية ما بين الدخل المرتفع والصحة الجيدة مع المشاركة السياسية، فكانت المشاركة السياسية تزيد بزيادة الدخل. بينما أظهرت النتائج في الجدول رقم (28) أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المتوسطات الحسابية للمشاركة السياسية تعزى للعدالة أو الحرية، وهذا يتنافى مع دراسة (ابو عبده، 2009) التي بينت وجود علاقة ترابطية ما بين المشاركة السياسية ومستوى الحرية، فكلما تدنى مستوى الحرية تدنى مستوى المشاركة السياسية، وأشارت النتائج لوجود فروق ذات دلالة احصائية للمشاركة السياسية تعزى للمساواة. لقد أظهرت النتائج أيضاً عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية للمشاركة السياسية تعزى للرضا عن الخدمات، وهذا ما تختلف به هذه النتائج عن نتائج دراسة (عدوي،2012) التي أشارت لوجود علاقة مابين المشاركة السياسية وتدني مستوى الخدمات المقدمة للسكان.

جدول رقم (28): نتائج اختبار (ف) F-test لاختبار الفروق بين المتوسطات الحسابية لاجابات أفراد العينة حول مؤشرات المشاركة السياسية حسب بعض المتغيرات الإقتصادية والسياسية

المتغير	المتوسط الحسابي	قيمة ف	مستوى الدلالة
سد الحاجات	19.08	1.685	0.138
الرضا عن الوضع الإقتصادي	19.08	0.959	0.443
تحسن الوضع الإقتصادي	19.08	2.953	0.013
الشعور بالعدالة	17.08	0.596	0.993

الحرية	17.33	0.825	0.674
المساواة	17.71	2.71	0.031
الرضا عن الخدمات	19.06	1.570	0.101
توفر الخدمات	19.06	1.031	0.417

5.4 المشاركة السياسية ومتغيرات (الجانب النفسي) السلوك العدواني:

يظهر الجدول رقم (29) نتائج اختبار (ف) F–test لاختبار الفروق بين المتوسطات الحسابية لاجابات أفراد العينة حول مؤشرات المشاركة السياسية حسب متغيرات السلوك العدواني، فقد أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المتوسطات الحسابية للمشاركة السياسية تعزى للعنف الجسدي حيث بلغ مستوى الدلالة 0.026 أي أن المشاركة السياسية أعلى لدى الفئات ذات العنف الجسدي. أما فيما يتعلق بالعنف اللفظي والغضب والعدائية فلا وجود لفروق ذات دلالة احصائية بين المتوسطات الحسابية للمشاركة السياسية تعزى للعنف اللفظي أو الغضب أو العدائية.

جدول رقم (29): نتائج اختبار (ف) F-test لاختبار الفروق بين المتوسطات الحسابية لاجابات أفراد العينة حول مؤشرات المشاركة السياسية حسب متغيرات السلوك العدواني

المتغير	المتوسط الحسابي	قيمة ف	مستوى الدلالة
العدوان الجسدي	19.08	1.418	0.026
العدوان اللفظي	19.08	1.274	0.083
الغضب	19.08	0.846	0.832
العدائية	19.08	1.037	0.424

5.5 المشاركة السياسية ومتغيرات الخلافات:

يوضح الجدول رقم (30) نتائج اختبار (ت) T–test لاختبار الفروق بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة حول مؤشرات المشاركة السياسية حسب متغيرات احتمال الصراع، فأظهرت النتائج فروق ذات دلالة احصائية بين متغير المشاركة السياسية والخلافات الأسرية. ويفسر ذلك بأن المشاركة السياسية تتأثر بالخلافات الأسرية فإن من يعانون من مشاكل أسرية يشاركون أكثر ممن لا يعانون من مشاكل أسرية أي أن من يعانون من مشاكل أسرية يحاولون تغيير واقعهم من خلال المشاركة السياسية إما لتحسين الوضع الاقتصادي لتفادي الخلافات الأسرية والتي يكون السبب الرئيسي فيها هو تردي الوضع الاقتصادي وزيادة المتطلبات مقارنة مع الدخل. وتظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متغير الخلافات العشائرية ومتغير المشاركة السياسية فمن يعانون من مشاكل عشائرية تزيد لديهم المشاركة السياسية. أما بالنسبة لعلاقة متغير الخلافات السياسية مع متغير المشاركة السياسية وضحت النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية ما بين الخلافات السياسية والمشاركة السياسية فمن يعانون من مشاكل سياسية في مناطق سكنهم تزيد لديهم المشاركة السياسية عن غيرهم من المناطق.

جدول رقم (30): نتائج اختبار (ت) T-test لاختبار الفروق بين المتوسطات الحسابية لاجابات أفراد العينة حول مؤشرات المشاركة السياسية حسب متغيرات احتمال الصراع

المتغير	الإجابة	المتوسط الحسابي	قيمة ت	مستوى الدلالة
الخلافات الأسرية	نعم	24.26	3.11	0.002
	لا	16.16		
الخلافات العشائرية	نعم	20.14	2.53	0.012

		لا	15.43		
الخلافات السياسية	نعم	23.80	3.08	0.002
	لا	16.10		

5.6 احتمالات الصراع في مناطق السكن العشوائي :

إن التنبؤ بالصراع قد يحصل نتيجة لبعض التفاعلات في المجتمع نفسه حيث أن مجتمع الدراسة (مناطق السكن العشوائي) ، ويعتمد حدوث الصراع على انخفاض مستوى الرضا عن الخدمات وهذا ما أشارت إليه دراسة (علي، 2006)، حيث ترى الدراسة أنه نتيجة لغياب أو تدني الرضا عن السلطة أو الخدمات قد يؤدي إلى حدوث صراع. وقد اظهرت الدراسة الحالية من خلال نتائجها أن مستوى رضا الأفراد عن الخدمات المقدمة لهم قليل فكان المتوسط الحسابي للرضا عن الخدمات ما يقارب 45% أي أقل من النصف، والرضا عن الوضع الاقتصادي 34.3% وتدني هذه المتغيرات يعد مؤشراً لاحتمال حدوث صراع بناء على متغير الرضا.

أما بخصوص نظرية الإحباط والحرمان ونظرية سد الحاجات الأساسية، تجد هذه النظرية أن عدم إشباع الأهداف أو الرغبات نتيجة لأي سبب يؤدي إلى الشعور بالإحباط الذي يولِّد الغضب، ويتجسد الغضب في إيذاء الآخرين وهذا يتفق مع نتائج دراسة (النعيمي، 2007)، إلا أن العنف يحدث أحياناً نتيجة للحرمان كقلة الغذاء والذي يقع في بند عدم كفاية الدخل لسد الحاجات الأساسية، وعند تحليل البيانات أظهرت أن المتوسط الحسابي يبلغ 4.52 أي أن الدخل لا يكفي لسد حاجات الفئة الأكبر من سكان مناطق السكن العشوائي.

نظرية الحرمان النسبي فالحرمان النسبي يشير إلى الدرجة التي يشعر بها الفرد أنه محروم، وهذا ما يتفق مع دراسة (Dowse & Hughes.1982) ويظهر ذلك من خلال السلوك العدواني، فقد أشارت نتائج الدراسة الحالية إلى ميل أفراد مناطق السكن العشوائي للسلوك العدواني وخاصة العنف اللفظي، فكان المتوسط الحسابي له 52%.

نظرية الإحباط/ الحرمان الجمعي تجد ان التباين بين ما تريده المجموعة وما تراه من حقها والواقع الفعلي يؤدي إلى شعور هذه المجموعة بأنها محرومة مقارنة مع المجموعات الأخرى، وهذا ما جاء في دراسة (Pettigrew.2002)، فنرى من خلال خصائص مناطق السكن العشوائي أنها تعاني من تدني في مستوى الخدمات مقارنةً مع المناطق الأخرى في مدينة عمان، وهذا ما يجعل الأفراد يشعرون بالحرمان، والذي بدوره يؤدي إلى إجماع وتنظيم من قبل هؤلاء الأفراد ضد السلطة أو الحكومة أو الجهة التي تمثل لهم يد الحرمان أو سببه.

وتؤكد نظرية الانحراف على أن السلوك المنحرف، هو صراع بين رغبات وطموحات الفرد ووسائل الضبط الاجتماعي، فنتيجة لصعوبات الحياة التي يواجهها سكان مناطق السكن العشوائي تصبح رغباتهم لا تلبي طموحاتهم، وهذا ما قد يؤدي بهم لسلوك طرق وأساليب غير أخلاقية أو قانونية لتحقيق وتلبية هذه الطموحات والرغبات، فمن خلال النتائج تبين أن معظم المشكلات الموجودة في مناطق السكن العشوائي سببها الانحراف في السلوك (كالجريمة، المسكرات، السرقات، التسرب من المدارس)، وهذه مؤشرات لاحتمال حدوث صراع في هذه المناطق، وهذا ما أكدته دراسة (Merton.1968) والذي وضّح من خلالها أنه إذا كان الفرد مضطهدا اجتماعياً فسيندفع الفرد نحو حالة الثورة وهي تحدي القيم والمقاييس والانقلاب على المجتمع.

الخاتمة:

خَلُصَت الدراسة إلى أن المشاركة السياسية في مناطق السكن العشوائي تتأثر بخصائص هذه المناطق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية، وأن احتمال حدوث صراع من هذه المناطق كبير نسبة إلى الخصائص التي تتسم بها مقارنة مع غيرها من المناطق في مدينة عمان، فكان ما نسبته 43.5% من أفراد عينة الدراسة يشاركون بالانتخابات النيابية، فكانت نسبة الشعور بعدم نزاهة الانتخابات 72.5% وهي نسبة عالية، تدل على عدم ثقة المواطنين بشفافية عملية الإنتخاب.

بينت الدراسة أن وجود الخلافات الأسرية والعشائرية والسياسية تزيد من احتمال نشوب صراع، حيث توجد علاقة ترابطية ما بين المشاركة السياسية والخلافات فكلما زادت الخلافات زادت المشاركة السياسية. كما أن هذه المناطق تحكمها الأعراف فنسبة المشاركة السياسية من قبل الذكور أكبر من الإناث. وكما تشير هذه الدراسة إلى أن سكان مناطق السكن العشوائي لا يطمحون للكثير، نظراً لانشغالهم بتوفير الحاجات الأساسية لعدم كفاية الدخل، وتدني الأجور، حيث أن نسبة الإنفاق تساوي الدخل وتتعداه، فإن ما يقارب 30% من أفراد العينة قد لجأوا للقروض في محاولة لتحسين أوضاعهم أو لسد حاجة أساسية كالتعليم والصحة فما نسبته 66.2% من أفراد عينة الدراسة لا يكفي الدخل لسد حاجاتها الأساسية، وما يقارب نصف العينة يعيلها شخص واحد فقط.

أظهرت الدراسة أن مناطق السكن العشوائي تعاني من العديد من المشاكل أهمها المشاكل الخدمية فما يقارب 50% من مشاكلها تتلخص بالصرف الصحي، والمواصلات، تدني فترة إنارة الشوارع وتقطعها بالإضافة إلى ضيق شوارعها. في محاولة لتحليل توجّه المواطنين سكان مناطق السكن العشوائي، من

خلال قياس الزحف العمراني (منطقة السكن السابقة) تبين الدراسة أن معظم الزحف كان من مناطق مجاورة للسكن العشوائي، وكانت نسبة الانتقال من المحافظات إلى مدينة عمان ضئيلة جداً، وهذا دليل على تدني مستوى التطور الحضري في هذه المناطق.

خلصت الدراسة إلى وجود مؤشرات لاحتمال نشوب صراع من مناطق السكن العشوائي نتيجة : للحرمان الذي يشعر به سكان هذه المناطق من خلال تدني الدخل، والشعور بعدم العدالة فيما بينهم وبين مناطق عمان الأخرى من حيث الخدمات، وعدم تساوي طموحات الأفراد مع ما يحصلون عليه على أرض الواقع.

بينت الدراسة أن السلوك العدواني لدى سكان مناطق السكن العشوائي كبير خاصة العنف الجسدي، حيث يوجد علاقة ارتباطية ما بين المشاركة السياسية والسلوك العدواني.

وقد أضافت هذه الدراسة إلى موضوع الصراعات والنزاعات من خلال دراستها لخصائص مناطق السكن العشوائي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية، وبينت تأثير كل جانب منها في احتمال نشوب الصراع، حيث أن شح الدراسات في مجال التنبؤ / بنشوب صراع وتأثير هذه الجوانب على المشاركة السياسية زاد هذه الدراسة أهمية.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي خلصت إليها الدراسة، فإنه يمكن صوغ بعض التوصيات ذات العلاقة بهذه النتائج وأهمها:

- وضع أسس وقوانين صارمة للبناء والعمران، وفرض المخالفات على من يتعدى على هذه القوانين للحد من ظاهرة العشوائيات في مدينة عمان.
- الاهتمام بمستوى ونوعية الخدمات المقدمة لمناطق السكن العشوائي،كالتعليم والمواصلات والصحة في محاولة لخفض نسبة عدم الرضا عن الخدمات في هذه المناطق.
- دعم انتشار مؤسسات المجتمع المدني في هذه المناطق، التي تقدم الدعم والتوعية في مجالات المشاركة السياسية للشباب، حيث أنها الفئة الأكثر تواجد في هذه المناطق، وتفعيل البرامج التي تساهم في تطوير مهاراتهم، والتي بدورها تقلل من نسبة الانحراف عند فئة الشباب.
- افتتاح مكاتب توجيه أسري للحد من الخلافات الأسرية، والتي تقدم الدعم المعنوي والتوجيه لكلٍ من الذكور والإناث على حدٍ سواء.
- إنشاء النوادي الرياضية، التي تساعد في تفريغ طاقة الشباب بطريقة إيجابية، وتبعدهم عن الجنوح والإنحراف.
- عمل دراسات فيما يخص شبكة المواصلات من وإلى هذه المناطق، خصوصاً مناطق السكن العشوائي في منطقتي الهاشمي الشمالي ووادي الحدادة، والتي تعاني من عدم القدرة على

التنقل وإيصال المواد والأدوات من وإلى مكان الإقامة لعدم وجود شوارع فرعيه فجميع المنافذ عبارة عن درج.

قائمة المصادر والمراجع:

أبرش، إبراهيم، **علم الاجتماع السياسي**، 1998، دار الشروق، عمان.

أحمد، سمير نعيم، **النظرية في علم الاجتماع**، 1985، دار المعارف، القاهرة.

بدوي، منير محمود، "مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية الأسباب والأنواع"، مجلة دراسات مستقبلية، مركز دراسات المستقبل، (3)، (1997)

الجندي، أمينة، **التطرف بين الشباب: كيف يفكر طلاب الجامعات المصرية: دراسة ميدانية،** 1993،المنار سلسلة المواجهة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة

حسن، سمير عبدالله، " النظام الاجتماعي من منظور بنائي وظيفي"، مجلة جامعة دمشق، (1) 19، (2003).

الحوراني، محمد، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، 2007، دار مجدلاوي، عمان

أبو حيدر، أحمد، **واقع المشاركة السياسية للشباب في الأردن (المحفزات والمحددات)**، 2012، مركز الشرق والغرب لتنمية الموارد البشرية، عمان.

الخزندار، سامي، "استخدام استطلاعات رأي النخبة في تحليل الصراعات وفض المنازعات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، (25)، (2009).

الخزندار، سامي، **إدارة الصراع وفض المنازعات: إطار نظري**، 2014، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت

خليفة، عبد الرحمن، **أيدولوجية الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة**، 1999، دار المعرفة، الكويت

دبور، أمين، "دراسات في التنمية السياسية"، رسالة ماجستير، 2012، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

سلاطنية، رضا، " التنشئة الاجتماعية في الأحياء العشوائية"، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، (7)، (2012)

السيد زكريا، محمد، "الشباب والمواطنة :رؤية الشباب المصري للمواطنة"، مجلة أحوال مصرية . (40)، ص 19، (2008)

شيخ علي، ناصر، " دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين"، رسالة ماجستير، 2008، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الصيرفي، محمد، **إدارة الصراع**، 2008، حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية

عبدالسلام ، محمد، "ما بعد الثورات /إدارة الصراعات الداخلية في المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية، 189، .(2012)

ابو عبده، محمد، " الشباب والمشاركة السياسية من منظور التنمية كصنو للحرية" احترام المجلة السودانية لثقافة حقوق الانسان و قضايا التعدد الثقافي، (11) (2009)

عدوي، محمد، **العشوائيات والأمن البشري كدراسة في أثر العشوائيات علي التنمية والأمن القومي ،** 2007، دار مصر المحروسة، ،القاهرة

علي، جمال سلامة، **النظام السياسي والبناء الاجتماعي: النموذج الواقعي لتحليل النظم السياسية،** 2006، دار النهضة العربية، القاهرة

علي، خالد حنفي، " الصناديق المغلقة: مداخل تفسير الصراعات الداخلية في دول الربيع العربي" ، مجلة السياسية الدولية،(190) (2012)

القطقاط، هدى ونوار، ليلى، **دراسة العشوائيات داخل محافظات جمهورية مصر العربية: دراسة تحليلية للوضع القائم والأساليب المختلفة للتعامل،** 2008، مجلس الوزراء المصري- مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار، القاهرة

لبيب، الطاهر وبروندلبو، ميشال، **غرامشي بالعالم العربي،** 2003، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة

ماشطي، شريفة، "المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي"، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة منتوري .قسنطينة (2010)

مصطفى، عبدالجواد، **نظريات علم الاجتماع المعاصر،** 2009، دار المسيرة للنشر، عمان

النعيمي، خالد عبد الرحمن، " السلوك العدواني المتعلم وعوامل استثارته- قراءة تحليلية في نظرية الإحباط- العدوان"، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 4، 236-388 (2007)

أبو الهيجاء ، أحمد ، "نحو استراتيجية شمولية لمعالجة السكن العشوائي /الأردن :حالة دراسية"، مجلة الجامعة الاسلامية ، (1) 9، ص 9:58، (2001)

والتز، كينيث، الإنسان والدولة والحرب، ترجمة التل، عمر سليم، ط 35، 2001، كلمة للترجمة، عمان

المصادر والمراجع الأجنبية

Campbell, David E. and O'Hara, John Cardinal, "Civic engagement and education: an empirical test of the sorting model", American Journal of Political Science, 53 (4), 771-786 (2009)

Castells, Manuel. **Local and global cities in the network society**, 2002, Royal Dutch Geographical Society,

Coser, Lewis, **The functionof social conflict**. 1956, The Free Press, New York

Craib, Ian, **Modern social theory: from Parsons to Habermas**. 1992, Harvester Weatsheaf, London

Dalton, Russel. **Citizen Politics in Western Democracies: Public Opinion and Political Parties in The United States.** 1988, Newjery, Chathman House Publisher. Inc. Great Britain, West Germany and France

Davis, Mike, **Planet of Slums**. 2007, Verso, New York

Dowse, Robert. E and Hughes, John A, **Political Sociology**. 1982, John Wiley and Sons, New York

Fisher,Simon. Ludin,Jawed. Abdi,Dekha. Smith,Richard. Williams,Steve and Williams, Sue, **Working with Conflict: Skills & Strategies for Action**. 4th Impression, 2007, Zed Books, London.

Frey, Bruno, Stutzer, Alois, " The Economics of Happiness", World Economics, 1 (3), (2002)

Gerald, Corey, **Theory and practice of counceling and psychotherapy**. 1996, 5th Edition, Brook/ Cole Publication Company, London

Gurr, Ted Robert, **Why men rebel.** 1970, Princeton University Press, Princeton. N. J.

Huibregtse, Ada, " Interstate Conflict and Ethnicity" , Civil War, 13 (1) , 40 – 60, (2011).

Humphreys, Macartan & Weinstein, Jeremy, " Who Fights? The Determinants of Participation in Civil War"American Journal of Political Science, 52 (2), 336 – 455, (2008).

Jankowski, Nicholas & Van, Slem, "Internet-Based political communication research: Illustrations, Challenges & Innovations", Javnost-the public, 15 (2) , 5-16 , (2008).

Kaase, Max and Marsh, Alan, **Political Action. A Theoretical Perspective in Political Action: Mass Participation in Five Western Democracies**.1979, London and Beverly Hills Sage. Samuel Barnes and Max Kaase.

Merton, Robert, **Social theory and social structure**, 1968, Free Press, New York

Milbrath, Lester and La Goel, Madan, **Political Participation. How and Why People Get Involve in Politics**. 1977, Rand McNally, Chicago

Pausch, Markus, " The Qualities of Political Participation", Hamburg Review of Social Sciences 1(20) : 19-35, (2011)

Pettigrew, Thomas F. " Summing up relative deprivation as akey social psychological concept". In: Relative deprivation, specification, development and integration, 2002, Walker and I. Smith , H.J (Ed): Cambridge University Press, Cambridge MA,. 351-373

Portes, Aljandro, "Rationality in the slums", Comparative Studies in Society and History, 14 , 3 , 268-286,(1972)

Ramsbotham, Oliver. Wood, Tom. Miall, **Contemporary Conflict Resolution**. 2011, Wiley

Rummel, R.J. **Understanding conflict and war**, 1976, Sage Publication, California.

Sayles, Mamie, "Relative deprivation and collective protest: An impoverished theory", Sociological Inquiry, 54 (4), (1958)

Schlar, Elliot, "Slums, Slum Dwellers and Health", American Journal of Public Health, 93, 9, (2003)

Tannerfeldt, Gorum. Ljung, per. **More Urban – Less Poor: Fighting Poverty in an Urban World**, 2006, Earthscan publications ltd

Taylor, Marylee C.”Improved Conditions, Rising Expectations and Dissatisfaction, A test of the past present relative deprivationhypotheses”, Social Psychology Quarterly, (45) 1, 24-33, (1982)

Ulbig, Stacy, Funk, Carolyn, “Conflict Avoidanceand Political Participation”, Political Behaviour, 21 (1), (1999)

Varshney, Ashutosh, " Ethnic Conflict and Civic Society, India and Beyond", World Politics, 53, 98- 362, (2001).

Veenhoven,Rutt, " Freedom and Happiness", Diener,E & Suh,E.M. (eds) ' Culture and subjective wellbeing' , MIT press, Cmbridge, 257- 288, (2000)

Verba, Sidney; Nie, Norman, **Participation in America**, 1972, Harper and Row, New York

Wallensteen, Peter, **Understanding Conflict Resolution; War, Peace and the Global System**, 2002, Thousand Oaks and New Delhi: SAGE Publications, London (p. 53).

Wallensteen, Peter, **Understanding Conflict Resolution; War, Peace and the Global System**, 2nd, 2007, Thousand Oaks and New Delhi: SAGE Publications, London (p. 16).

المواقع الإلكترونية

- تقرير حالة الفقر في الاردن، استنادا لبيانات مسح نفقات ودخل الأسرة، دائرة الإحصاءات العامة، 2010، عمان تاريخ المشاهدة 2014/4/21 :
http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/Analasis_Reports/poverty_rep/poverty_report_2010.pdf

- حمدي مصطفى، "نظريات الصراع الكلاسيكية –كارل ماركس" ، العلوم الاجتماعية، 2010: تاريخ المشاهدة 2013/1/22:

http://hamdisocio.blogspot.com/2010/06/blog-post_2940.html .

- كامل داود، "سوسيولوجيا العشوائيات"، الحوار المتمدن، 2012: تاريخ المشاهدة 2013/1/22:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=311787

- محمد يوسف، " في ظل أزمة السكن والعشوائيات والتجارب العربية والعالمية"، الشبكة العربية العالمية، 2011: تاريخ المشاهدة 2013/1/13:

http://www.globalarabnetwork.com/economics-and-development/property/4286:2011-05-26-15-20-59

– شبكة النبأ المعلوماتية، مصطلحات اجتماعية :الانحراف، الانحراف الاجتماعي: تاريخ المشاهدة 2013/12/7:

http://www.annabaa.org/nbanews/64/292.htm

– بيبرس ،ايمان ، جمعية نهوض وتنمية المرأة، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، 2011 تاريخ المشاهدة 2013/3/25:

http://www.adew.org/ar/documentations/ResearchesPDF/6.pdf

Eaves, Elisabeth , Forbes, " Two Billion Slum Dwellers", 2007 seen on 14\5\2013:

http://www.forbes.com/2007/06/11/third-world-slums-biz-cx_21cities_ee_0611slums.html

The Official United Nations Site for the MDG Indicators, Millennium Development Goals Indicators, 2008: 2\5\2013

http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Metadata.aspx?IndicatorId=0&SeriesId=710

Ottaway,Marina & Hamzawy,Amr, Carnegie Endowments for International Peace, Protest movements and political change in the Arab world, January 28,2011, seen on 10\6\2013 http://www.scribd.com/doc/47903579/Protest-Movements-and-Political-Change-in-the-Arab-World

UN-HABITAT, Slum Dwellers to double by 2030: Millennium Development Goal Could Fall Short, seen on 3\5\2013:

http://ww2.unhabitat.org/mediacentre/documents/whd2005/Slum%20Dwellers.pdf

Ammon, UN report: Overall number of slum dwellers up, seen on 2\5\2013 :

http://en.ammonnews.net/article.aspx?articleNO=7104

Indexmundi, Slum population as percentage of urban, percentage – Jordan seen on 21\10\2013:

http://www.indexmundi.com/jordan/slum-population-as-percentage-of-urban,-percentage.html

Sabry, Sarah , "Lost in the slums" Al Ahram Weekly, 2008, , seen on 3\5\2013:

http://weekly.ahram.org.eg/2008/893/sc061.htm

UN-HABITAT press release, the Challenge of Slums : Global Report of Human Settlements 2003, seen on 17\9\2013:

http://www.unhabitat.org.jo/pdf/GRHS.2003.pdf

UN-HABITAT, Slums of the world: the face of urban poverty in the new millennium “working paper" seen on 7\6\2013 :

http://mirror.unhabitat.org/pmss/listItemDetails.aspx?publicationID=1124

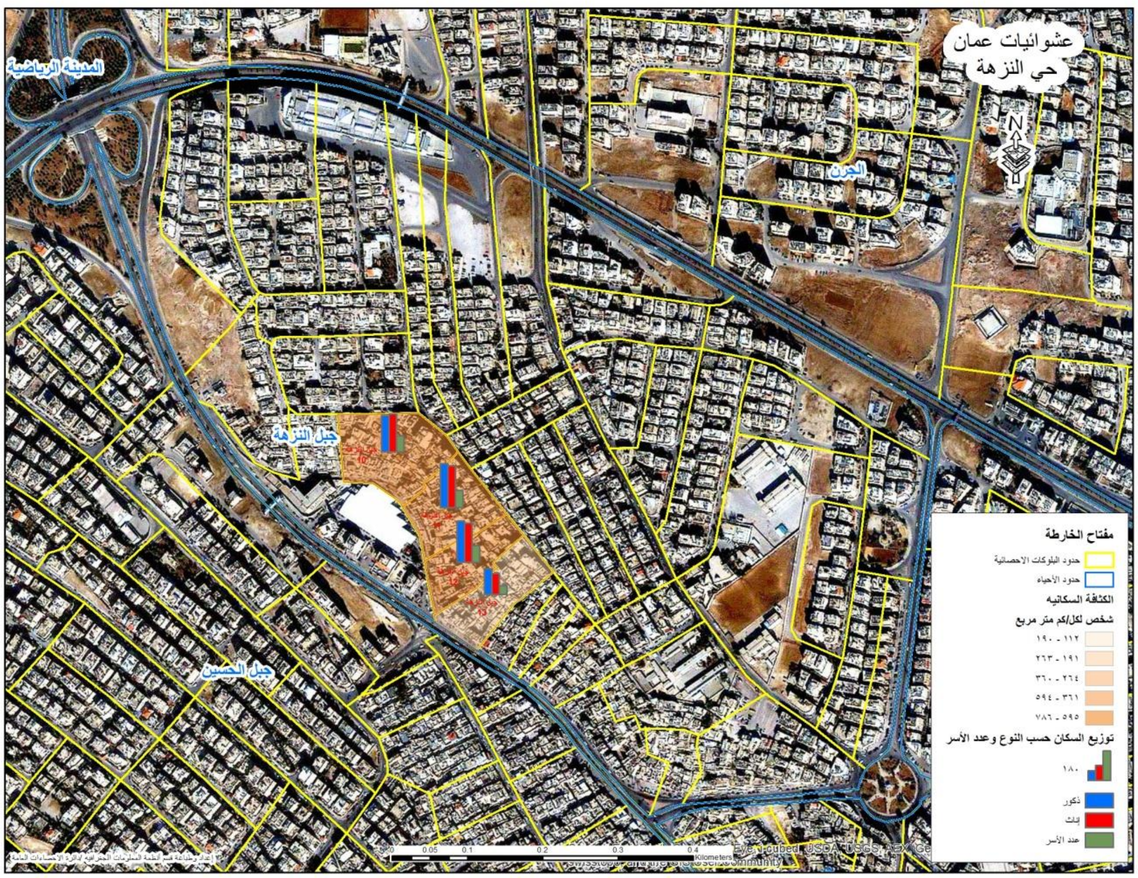
الملحق رقم (1)

صور جوية لمناطق السكن العشوائي في مدينة عمان

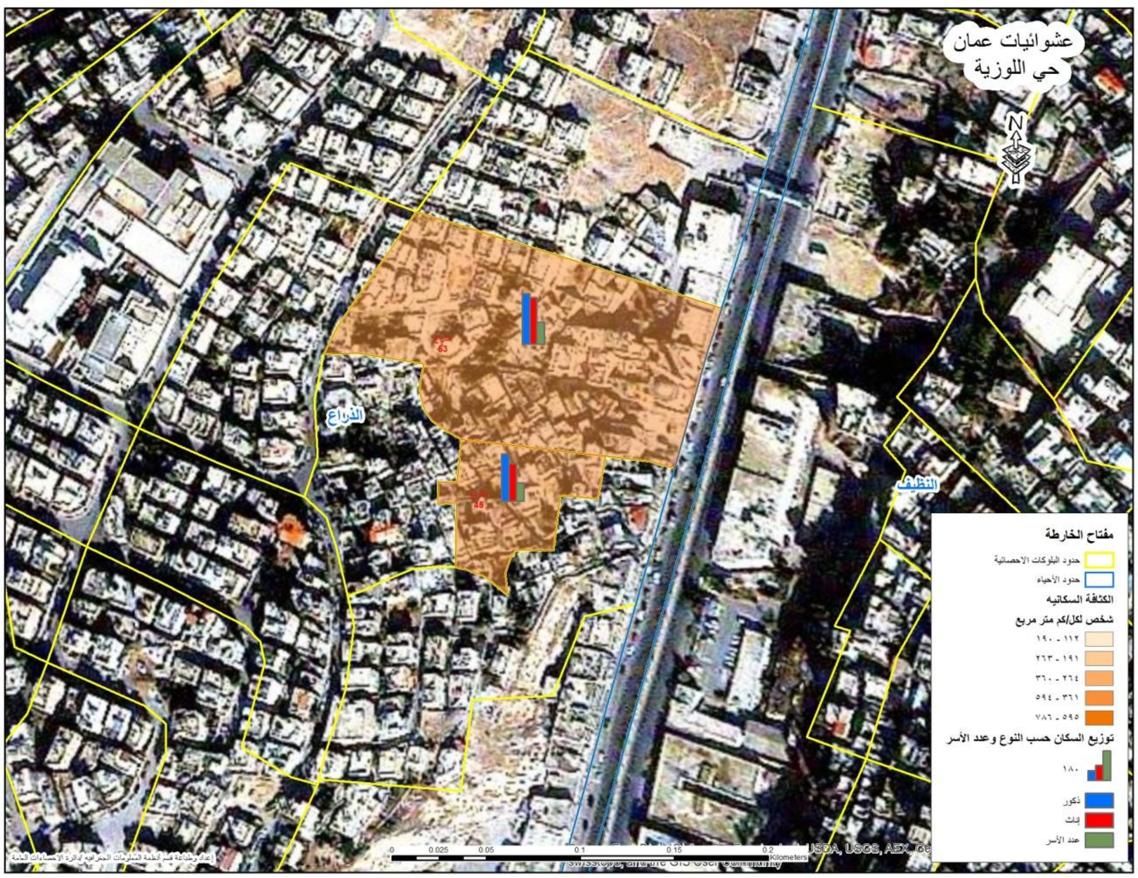
1. سفح الهاشمي



2. سفح النزهة

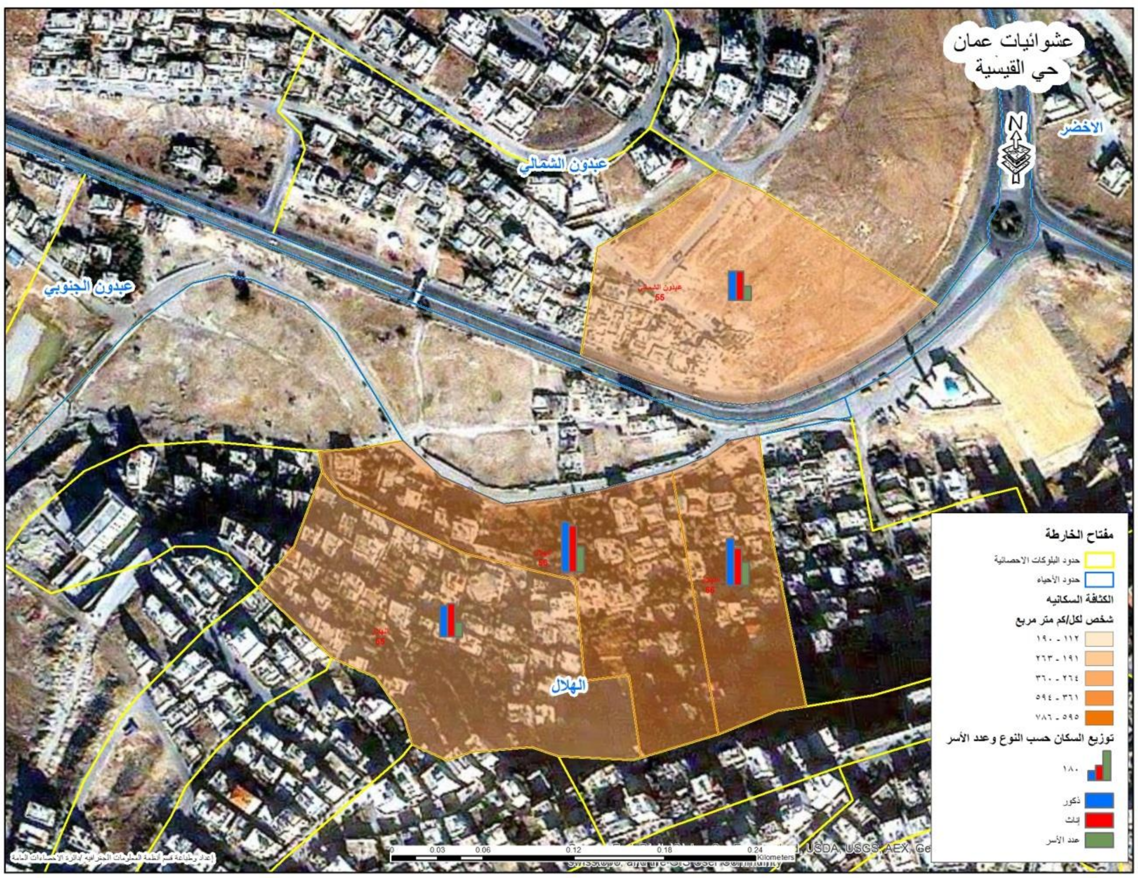

عشوائيات عمان
حي النزهة
المدينة الرياضية
الجزن
جبل النزهة
جبل الحسين
مفتاح الخارطة
حدود البلوكات الاحصائية
حدود الأحياء
الكثافة السكانيه
شخص لكل/كم متر مربع
١١٢ - ١٩٠
١٩١ - ٢٦٣
٢٦٤ - ٣٦٠
٣٦١ - ٥٩٤
٥٩٥ - ٧٨٦
توزيع السكان حسب النوع وعدد الأسر
١٨٠
ذكور
إناث
عدد الأسر
Kilometers

3. حي اللوزية



عشوائيات عمان
حي اللوزية
N
الذراع
النظيف
مفتاح الخارطة
حدود البلوكات الاحصائية
حدود الأحياء
الكثافة السكانيه
شخص لكل/كم متر مربع
١١٢ - ١٩٠
١٩١ - ٢٦٣
٢٦٤ - ٣٦٠
٣٦١ - ٥٩٤
٥٩٥ - ٧٨٦
توزيع السكان حسب النوع وعدد الأسر
١٨٠
ذكور
إناث
عدد الأسر
0 0.025 0.05 0.1 0.15 0.2
Kilometers

4. حي القيسية



عشوائيات عمان
حي القيسية
الاخضر
عبدون الشمالي
عبدون الجنوبي
الهلال
مفتاح الخارطة
حدود البلوكات الاحصائية
حدود الأحياء
الكثافة السكانيه
شخص لكل/كم متر مربع
١١٢ - ١٩٠
١٩١ - ٢٦٣
٢٦٤ - ٣٦٠
٣٦١ - ٥٩٤
٥٩٥ - ٧٨٦
توزيع السكان حسب النوع وعدد الأسر
١٨٠
ذكور
إناث
عدد الأسر
0 0.03 0.06 0.12 0.18 0.24 Kilometers

5. حي الطفايلة



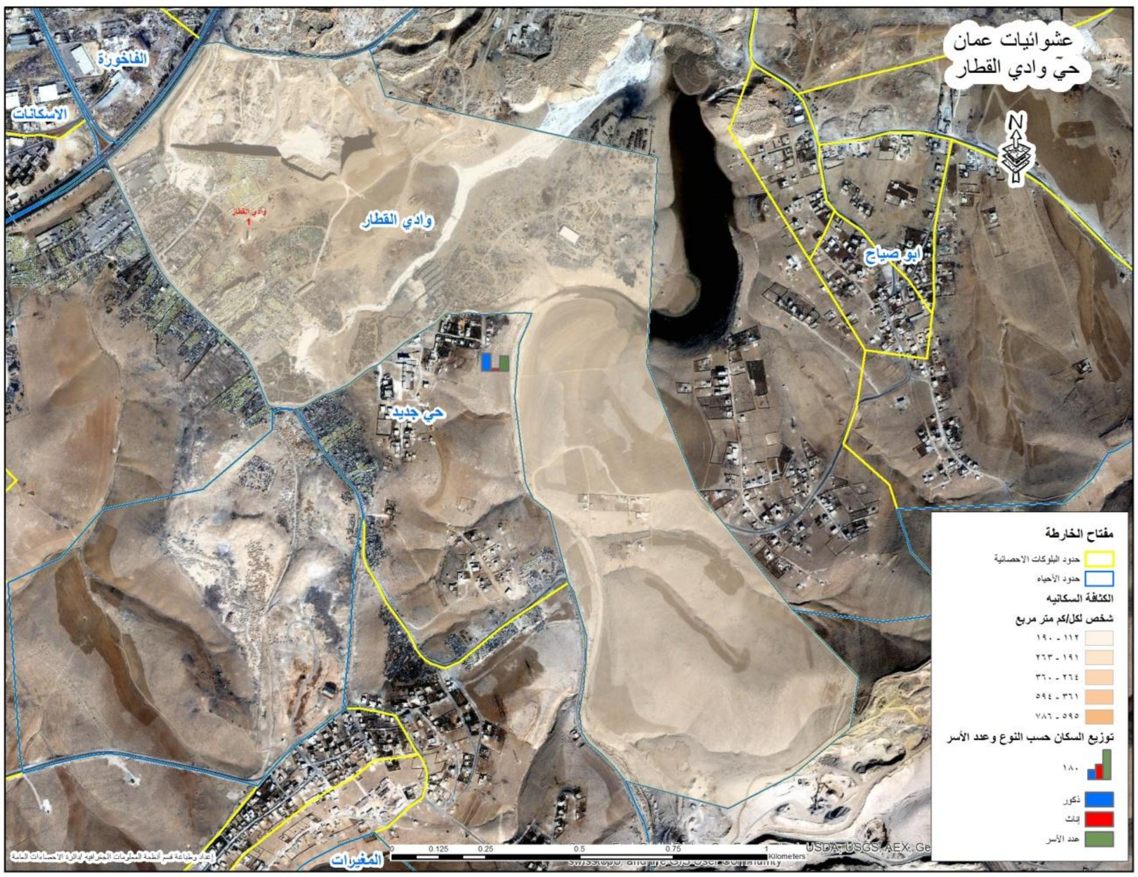
6. جبل النظيف


عشوائيات عمان
حيّ جبل النظيف
N
الأخضر
النظيف
الدباغ
مفتاح الخارطة
حدود البلوكات الاحصائية
حدود الأحياء
الكثافة السكانيه
شخص لكل/كم متر مربع
١١٢ - ١٩٠
١٩١ - ٢٦٣
٢٦٤ - ٣٦٠
٣٦١ - ٥٩٤
٥٩٥ - ٧٨٦
توزيع السكان حسب النوع وعدد الأسر
١٨٠
ذكور
إناث
عدد الأسر
0 0.025 0.05 0.1 0.15 0.2
Kilometers

7. وادي الحدادة



8. وادي القطار



الملحق رقم (2)

المخاطبات والكتب الرسمية

1.(عطوفة رئيس لجنة أمانة عمان الكبرى)

THE HASHEMITE UNIVERSITY
The Presidency

الجامعـــة الهاشمـــيـــة
رئاسة الجامعة

الرقم ر أ / ٤٠٤٠ / ٢٠١٤٧ / ١ التاريخ

الموافق ١٨ / ١٢ / ٢٠١٢م

عطوفة رئيس لجنة أمانة عمان الكبرى المحترم

تحية طيبة، وبعد،

تقوم الطالبة **ساندي عاصم خورما** ورقمها الجامعي (970209) والمسجلة في برنامج ماجستير دراسات السلام والنزاعات في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2013/2012، في قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية بدراسة حول " **المشاركة السياسية و احتمالات الصراع: دراسة حالة للمناطق العشوائية في مدينة عمان**"، يرجى التكرم بتسهيل مهمتها في الحصول على البيانات والمعلومات المرتبطة بدراستها، علماً بأن البيانات والمعلومات التي ستحصل عليها هي لأغراض علمية بحته.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس الجامعة الهاشمية

أ. د. كمال الدين بني هاني

هاتف: (٣٣٣٣ ٣٩٠ ٥ ٩٦٢) - ناسوخ - (٦٦١٣ ٣٨٢ ٥ ٩٦٢) - ص.ب (٣٣٠١٢٧) - الرمز البريدي (١٣١٣٣) الزرقاء / المملكة الأردنية الهاشمية
Phon No. (962 5 390 3333) - Fax (962 5 382 6613) - P.O.Box (330127) Postal Code (13133) Zarqa - The Hashemite Kingdom of Jordan
E-mail: huniv@hu.edu.jo

2. (مدير عام المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري)

THE HASHEMITE UNIVERSITY
The Presidency

الجامعــة الهاشمـيــة
رئاســة الجامعــة

الرقم ر/أ/ ٤٤٠/ ١٢٠١٢٢٧ التاريخ الموافق ١٨/١٢/٢٠١٢م

عطوفة مدير عام المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري

تحية طيبة، وبعد،

تقوم الطالبة **ساندي عاصم خورما** ورقمها الجامعي (970209) والمسجلة في برنامج ماجستير دراسات السلام والنزاعات في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2013/2012، في قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية بدراسة حول " **المشاركة السياسية و احتمالات الصراع: دراسة حالة للمناطق العشوائية في مدينة عمان**"، يرجى التكرم بتسهيل مهمتها في الحصول على البيانات والمعلومات المرتبطة بدراستها، علماً بأن البيانات والمعلومات التي ستحصل عليها هي لأغراض علمية بحته.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس الجامعة الهاشمية

أ. د. كمال الدين بني هاني

هاتف: (٩٦٢ ٥ ٣٩٠ ٢٣٣٣) - ناسوخ - (٩٦٢ ٥ ٣٨٢ ٦٦١٣) - ص.ب (٣٣٠١٢٧) - الرمز البريدي (١٣١٣٣) الزرقاء / المملكة الأردنية الهاشمية
Phon No. (962 5 390 3333) - Fax (962 5 382 6613) - P.O.Box (330127) Postal Code (13133) Zarqa - The Hashemite Kingdom of Jordan

3. (مدير عام المركز الجغرافي الملكي الأردني)

THE HASHEMITE UNIVERSITY
The Presidency

الجامعــــة الهاشمـيــــة
رئاســـة الجامعـــة

الرقم ر أ / ١٤٤٠ / التاريخ ١٧.١٤٣٧ الموافق ١٨/١٢/٢٠١٢م

عطوفة مدير عام المركز الجغرافي الملكي الأردني

تحية طيبة، وبعد،

تقوم الطالبة **ساندي عاصم خورما** ورقمها الجامعي (970209) والمسجلة في برنامج ماجستير دراسات السلام والنزاعات في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2013/2012، في قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية بدراسة حول "**المشاركة السياسية و احتمالات الصراع: دراسة حالة للمناطق العشوائية في مدينة عمان**"، يرجى التكرم بتسهيل مهمتها في الحصول على البيانات والمعلومات المرتبطة بدراستها، علماً بأن البيانات والمعلومات التي ستحصل عليها هي لأغراض علمية بحته.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس الجامعة الهاشمية

أ. د. كمال الدين بني هاني

هاتف: (٩٦٢ ٥ ٣٩٠ ٣٣٣٣) - ناسوخ - (٩٦٢ ٥ ٣٨٢ ٦٦١٣) - ص.ب (٣٣٠١٢٧) - الرمز البريدي (١٣١٣٣) الزرقاء / المملكة الأردنية الهاشمية
Phon No. (962 5 390 3333) - Fax (962 5 382 6613) - P.O.Box (330127) Postal Code (13133) Zarqa - The Hashemite Kingdom of Jordan
E-mail: huniv@hu.edu.jo

4. (معالي وزير الداخلية)

الجامعـــة الهاشمـــيـــة
رئاســـة الجامعـــة

THE HASHEMITE UNIVERSITY
The Presidency

الرقم ر أ/٤٤٠/١٢٠١٢٤٧ التاريخ الموافق ١٨/١٢/٢٠١٢م

معالي الدكتور عوض خليفات الأكرم
وزير الداخلية / عمان

تحية طيبة، وبعد،

تقوم الطالبة **ساندي عاصم خورما** ورقمها الجامعي (970209) والمسجلة في برنامج ماجستير دراسات السلام والنزاعات في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2013/2012، في قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية بدراسة حول " **المشاركة السياسية و احتمالات الصراع: دراسة حالة للمناطق العشوائية في مدينة عمان**"، يرجى التكرم بتسهيل مهمتها في الحصول على البيانات والمعلومات المرتبطة بدراستها، علماً بأن البيانات والمعلومات التي ستحصل عليها هي لأغراض علمية بحتة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس الجامعة الهاشمية

أ. د. كمال الدين بني هاني

هاتف: (٩٦٢٥٣٩٠٣٣٣٣) - ناسوخ - (٩٦٢٥٣٨٢٦٦١٣) - ص.ب (٣٣٠١٢٧) - الرمز البريدي (١٣١٣٣) الزرقاء / المملكة الأردنية الهاشمية
Phon No. (962 5 390 3333) - Fax (962 5 382 6613) - P.O.Box (330127) Postal Code (13133) Zarqa - The Hashemite Kingdom of Jordan
E-mail: [illegible]

5. (مدير عام دائرة الاحصاءات العامة)

THE HASHEMITE UNIVERSITY
The Presidency

الجامعـــة الهاشمـــيـــة
رئاســـة الجامعـــة

الرقم ر أ/ ٤٤٠/ ١٢٢٧/ ١٢٠١٠   التاريخ   الموافق ١٨/ ٢/ ٢٠١٣م

عطوفة مدير عام دائرة الإحصاءات العامة المحترم

تحية طيبة، وبعد،

تقوم الطالبة **ساندي عاصم خورما** ورقمها الجـــامعي (970209) والمـــسجلة فـــي برنـــامج ماجستير دراسات السلام والنزاعات في الفـــصل الدراســـي الثـــاني مـــن العـــام الجـــامعي 2013/2012، في قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية بدراسة حول " **المشاركة الـــسياسية و احتمالات الصراع: دراسة حالة للمناطق العشوائية في مدينة عمان**"، يرجى التكرم بتـــسهيل مهمتها في الحصول على البيانات والمعلومات المرتبطة بدراســـتها، علمـــاً بـــأن البيانـــات والمعلومات التي ستحصل عليها هي لأغراض علمية بحته.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس الجامعة الهاشمية

أ. د. كمال الدين بني هاني

هاتف: (٩٦٢ ٥ ٣٩٠ ٣٣٣٣) - ناسوخ - (٩٦٢ ٥ ٣٨٢ ٦٦١٣) - ص.ب (٣٣٠١٢٧) - الرمز البريدي (١٣١٣٣) الزرقاء / المملكة الأردنية الهاشمية
Phon No. (962 5 390 3333) - Fax (962 5 382 6613) - P.O.Box (330127) Postal Code (13133) Zarqa - The Hashemite Kingdom of Jordan

Abstract

"Political participation and Potentials for Conflict: a Case Study of Slum Dwellers in the City of Amman"

By

Sandy Assem Mussa Khourma

Supervisor

Dr. Yahia Ahmad Ali

Assistant Professor

The study evaluates the role of slums characteristics and its impact on both political participation and conflict potentials, characteristics which includes: political, economical, social, cultural and psychological aspects, The study also attempts to Identify the role of slums environment on the occurrence of conflicts, and the conflict indicators within amman slums.

The study based on survey sample research approach to explore and understand positions and directions on the matter at hand. It also uses the descriptive statistical approach to explain the research's quantitative outcomes by means of a questionnaire to record information and explain the relationship between the study's variables. A random sample of eight areas in the city of Amman was chosen. The data then analysed and handled by using (F) test and (T) test, in addition to the design questionnaire containing open-ended questions and the other closed, included key aspects of the study.

The results were analyzed and the methods of testing hypotheses were selected ; to reach the most prominent findings of the study: that 52% of the study sample do not participating in the parliamentary elections, however 72.5% of the study sample do not have confidence in the integrity of the election process. A presence of statistically significant differences between

insufficient income to meet the basic needs and political participation was found. And between different kinds of disputes such as; family disputes, tribal and political participation. The results concluded that the low income for individuals and the low satisfaction on the services affects political participation, the study also concluded that political participation are affected by aggressive behavior of individuals, especially physical violence. And it also showed that 67% of the study sample do use internet and 45% of them using it via mobile phones, 51% of the respondents have a job, and it showed that 52% of that study sample do not have health insurance, and concerning political participation data only 21% of respondent have sent any official goverment any official letters asking for service or help, and 99.3% do not have a membership to any of the political parties,

The study makes result-based recommendations according to its findings, that could prevent such conflicts, such as: Put strict laws and foundations for building and construction, and the Imposition of irregularities from encroach on these laws to reduce the phenomenon of slums in the city of Amman. Also giving more attention to the services in these areas, increasing the role of NGO’s to increase the political awareness there.